مجلة

# دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٦ — العدد ( ٦٠ ) — صيف ٢٠١٢

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – صيف ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

# هيئة المستشارين

| | |
|---|---|
| الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي<br>الأردن | د. أحمد التويجري<br>السعودية |
| أ.د. أحمد يوسف أحمد<br>مصر | أ.د. إسحق الفرحان<br>الأردن |
| أ.د. أمين مشاقبة<br>الأردن | أ.د. سعد ناجي جواد<br>العراق |
| أ.د. عبد الإله بلقزيز<br>المغرب | د. عبد الله النفيسي<br>الكويت |
| د. غانم النجار<br>الكويت | د. فهد الحارثي العرابي<br>السعودية |
| د. مجدي عمر<br>الأردن | أ.د. محمد السيد سليم<br>مصر |
| أ.د. محمد المجذوب<br>لبنان | أ.د. محمد المسفر<br>قطر |
| أ.د. مروان كمال<br>الأردن | |

## قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

# المحتويات


**المقال الافتتاحي**

٧ مؤشرات التحول ومحاولات الإعاقة في الوطن العربي
**رئيس التحرير**

**البحوث والدراسات**

١٥ الانتخابات المصرية في ظل التعددية السلطوية وما بعدها (١٩٧٦-٢٠١٢)
**أيمن الدسوقي**

٦١ أزمة العلاقات الباكستانية الأمريكية والحرب بالوكالة
**أحمد البرصان**

**تحليل استراتيجي**

٨٩ استراتيجيات التعامل مع الثورات العربية: دراسة حالة تركيا، إيران، السعودية
**علي باكير**

**المقالات والتقارير**

١١٣ إضراب الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية
**غسان دوعر**

١٢٥ ترجمة التلمود البابلي.. لماذا؟
**عامر الحافي**

١٣١ النكبة الفلسطينية ٦٤ عاماً.. التحولات والتطورات
**أحمد غضية**

**ندوة العدد**

١٤٧ مستقبل السلطة الفلسطينية

**بيان العمري**

**ملف العدد**

**انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢**

١٦٥ انتخابات الرئاسة المصرية: النتائج والتداعيات

**خيري عمر**

**وثائق:** نتائج انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢ ١٧٩

**بتول أبو محفوظ**

# المقال الافتتاحي

## مؤشرات التحول ومحاولات الإعاقة

## في الوطن العربي

**رئيس التحرير/ جواد الحمد**

شكلت البيئة العربية السياسية والاجتماعية الجديدة بعد الثورات الكبرى في مصر وتونس عام ٢٠١١ حاضنة دافئة لعمليات التغيير الاجتماعي وديناميكيات التغيير السياسي في الوطن العربي، واتجهت في معظمها نحو إعادة بناء النظام السياسي ليتحول إلى نظام ديمقراطي تعددي حداثي يقيم الدولة العربية المدنية على أساس المواطنة والدستور والقانون، ويحقق للمواطنين المساواة والعدالة، ويوفر لهم الحرية والفرص المتكافئة على مختلف المستويات، ويستعيد الهوية الحضارية للأمة العربية وعمقها وتراثها.

لكن قوى الفساد والتخلف الاجتماعي شرعت بوضع العصي في الدواليب لمنع حركة التغيير هذه من تحقيق أهدافها، واستخدمت المؤسسات التشريعية القائمة تارة، وقوات الجيش والأمن تارة أخرى، والقضاء تارة ثالثة، ولجأت إلى حرب الإعلام والإشاعة لتشويش الرأي العام وتضليله ومنعه من دعم عملية التغيير في كل هذه المحاولات تارة رابعة، ذلكم أن التغيير الاجتماعي المقصود هو تأسيس واقع نهضوي عميق يقضي على فرص الفساد والظلم والاستبداد، بل والانحراف الحضاري والفكري والأخلاقي المعياري للدولة والمجتمع، وهي البيئة التي اعتادت هذه القوى العيش فيها واستمرأتها زمناً طويلاً، ما جعل صراعها مع عمليات التغيير صراع وجود وفق تقديرها، ولم تأخذ بالاعتبار أي مصلحة للوطن أو الناس كما اعتادت أن تفعل، ولذلك فقد انشغلت قوى التغيير بمعارك جانبية دامية سياسياً وقضائياً واجتماعياً وإعلامياً،

وتضافرت أدوات هذه القوى والمجموعات الرجعية في الدول العربية المختلفة نصرة لبعضها، ونسقت فلسفتها ومسارها ومثّلت سندا لبعضها، حتى تمثل ذلك بدول تحتضن الفاسدين وتوفر لهم كل فرص الحياة الرغيدة، وتحمي أموالهم التي نهبوها من المال العام، بل ودعمت بعضها بالمال قوى التدمير الاجتماعي المتطرفة، إسلامية كانت أو غيرها، لتحول دون تمكن قوى التنوير والنهضة الإسلامية والوطنية من السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، بل وشغلت جماعات "البلطجية" على مختلف هذه المستويات، وحضت القوى المتمكنة في البلاد سابقا على مواجهة الوضع الجديد بتخويفها من التغيير لأنه يطال مصالحها ويحرمها من كل الامتيازات السابقة، ونشرت الشائعات الوهمية عن تيارات الإسلام السياسي التي تشكل القوى الأهم في عمليات التغيير، وزعمت وادعت سياسات وسلوكيات لهذه القوى لم تستند فيها إلى فكر أو تجرة سابقة، وبدأت تتلقط خطأ فرديا هنا وخطأ فرديا هناك، وجل هدفها تشويش الرأي العام وتضليله ودفعه إلى عدم الثقة بالمرحلة وقيادتها ومستقبلها، ليمتنع عن الاندفاع للعمل على بناء النهضة الحديثة، وبالتالي الانتقال إلى سلوك اجتماعي وسياسي يؤدي إلى التحرر والبناء، وقد نجحت هذه القوى والأدوات لحظيا في ذلك في كل من مصر وتونس واليمن وسوريا والأردن وليبيا وغيرها من البلدان، كما ساهمت كثيرا في حرمان الشعوب العربية المنتفضة من إصلاح سياسي حقيقي استنادا إلى التخوفات والتصورات المشوهة عن الحركة الإسلامية التي تشكل القوة الأكبر بين مختلف القوى.

إن هذا المشهد السوسيولوجي القائم في البلاد العربية يمثل الصراع الطبيعي بين الحداثة التي تمثلها الثورات وبين التخلف والرجعية الذي يمثله المرتبطون بالأنظمة السابقة، وكذلك الصراع بين الحرية وبين الدكتاتورية، والصراع بين إرادة التغيير الشرعية بصناديق الاقتراع وبين الوصاية على إرادة الشعوب وتوجهاتهم، وهو صراع مستمر مع نجاحات الثورة ومع تقدم قوى الثورة الإسلامية وحلفائها إلى سدة الحكم بالديمقراطية، وإن ساد هذا المشهد لحظة ما وفي مكان ما فإن مؤشرات التحول الثوري والإصلاحي

تبقى الأكثر وضوحا بل والأكثر تأثيرا فيما يبدو، لأن الشرعية والإرادة الشعبية تقف خلفها ولأنها تمثل ضمير الأمة ومصالحها العليا، ومن أهم هذه المؤشرات:

١. تزايد الاعتراف الدولي الواقعي بعمليات التغيير وبالقوى الحاملة لها كمكوِّن أساسي من المشهد القادم في العالم العربي.

٢. تفاقم الهلع والخوف لدى القوى السياسية والأجهزة الإسرائيلية المختلفة من عمليات التغيير هذه، والتعامل معها بعدم اليقين، بل والاستعداد لتحولات ممكنة في إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي ومكوناته.

٣. الصبر الذي تبديه القوى الواعدة في الثورات والإصلاحات على المعارك الجانبية التي تفتحها لها أدوات الإعلام المحكوم بالماضي وبأموال الماضي وفلسفاته، وصبرها على بطء التحول في الإدارة العامة للدولة المحكومة، ما يوفر لها فرصة لتحقيق التقدم في المسيرة الديمقراطية والتنموية في البلاد.

٤. نجاح هذه القوى بتشكيل البنية الأساسية للنظام السياسي الجديد مع بعض الإشكالات، وخاصة ما يتعلق بإجراء الانتخابات العامة الحرة والنزيهة، وبالشروع بوضع الدساتير الحديثة المعبرة عن إرادة الأمة، وباختيار حكومات ورئاسات تمثل طموح الجماهير وتطلعاتها.

٥. تغير أنماط العلاقة بين الجمهور والقيادات السياسية واتساع دائرة الحريات العامة وممارسة الحق في الاعتراض والتعبير عن المطالب، وكسر حاجز الخوف السابق من الأمن والدولة وقياداتها.

٦. وقف الهدر الكبير في المال العام والتوجه نحو الشفافية والوضوح مع المجتمع والدولة في التصرف بثروات البلاد وإمكاناتها.

٧. تطور طبيعة العلاقات العربية البينية فيما بين هذه الدول، وبينها وبين غيرها من الدول العبة ودول الإقليم، والشروع بتكريس سياسات جديدة تبتعد عن البعد

الشخصي والحزبي والفئوي، وتعتمد بدلا من ذلك المصلحة الوطنية والقومية.

أما فيما يتعلق بمحاولات الإعاقة فقد اتسقت مصالح أطراف خارجية وقوى النظام السابق وبعض المنتفعين والفاسدين، فشرعت تلك الأطراف مجتمعة، وإن بدوافع مختلفة، تحاول أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء، وإن لم تتمكن فعلى الأقل تؤخر عملية التحول بانتظار تحولات أكبر قد تخدم توجهاتها وطموحه.

وهنا اختلط الحابل بالنابل، فرغم إشكالية تعريف قوى الشد العسكي والقوى المعيقة، بل وإشكالية اعتبار السلوك السياسي من أي طرف بوصفه محاولة إعاقة الثورة، نظراً لما يسود هذه المجتمعات الثورية من الحرية التي وفّرت بيئة جددية وتفكيراً جديداً، حيث التحقت بعض القوى التي حسبت على الثورة أحياناً بهذه القوى لمصالح ضيقة أو لموقف محدد من بعض القوى الثورية الأخرى، لتحاول أن تستخدم البيئة المناهضة لقوة من قوى الثورة بزج موقفها الناقد أو المختلف في أتون صراع ليس لها فيه ناقة ولا جمل إلا الانتقام أو إثبات الذات أو منع الآخر من قطف ثمرة كفاحه وتأييده الشعبي، كما حصل في مصر وتونس على وجه التحديد، الأمر الذي يضعف قدرة قوى الثورة الحاكمة أو المتصدرة من إقناع الشارع بحقيقة هذه الإعاقات، وبالتالي استمرار انخداع الجمهور بها، ومن هنا يمكن رصد بعض مؤشرات الإعاقة لمسيرة التحول والتقدم الثوري العربية مع التحفظ، وأهم ذلك:

١. استمرار سيطرة رموز وشخصيات وأفكار ماضوية على الإعلام، وتوجيهه ضد قيادات وبرامج وإنجازات قوى الثورة.

٢. تفعيل الاحتجاجات القطاعية المطلبية الواسعة، والزج بالجمهور في الشارع بمطالب صعبة وتعجيزية أحياناً من حكومات (وأحياناً برلمانات كما في مصر!) لا تكاد تستقر في مواقعها ولا تملك بعد الإمكانات القادرة على تحقيق مطالب الجمهور مهما كانت عادلة.

٣. العمل الخارجي المشترك مع بعض القوى في الداخل، وخاصة بعض رموز مؤسسات المجتمع المدني المدعومة من الغرب أو إيران أو روسيا، وبعض أرباب المصالح الفاسدة من العهد الماضي.

٤. الهجوم على الهوية الحضارية للأمة بطريقة تخويفية غير مسبوقة، خاصة ما يتعلق بالمرجعية الإسلامية للدستور التي تبنتها الثورات العربية بساحات التغيير والاعتصام، وذلك بفتح معركة فكرية وطائفية تعمل على تقسيم المجتمع وإعاقته عن النهضة والبناء.

٥. الزج بالقضايا الكبرى، كقضية إلغاء معاهدات التسوية مع إسرائيل، في وجه القوى الحاكمة وممثليها في البرلمان، في ظل عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي للبلاد، لإحراج هذه القوى أمام الجماهير.

٦. استخدام أسلوب المطالبة بالمواقف المتطرفة في الضغط على القوى الجديدة، وذلك ضد الولايات المتحدة وأوروبا، والدفع بتبني الفكر اليساري الاشتراكي العدمي الذي سقطت تجربته بالكامل في بلاده في التعامل مع العالم الإمبريالي الغربي، ومحاولة الدفع بمواقف متطرفة تستعدي العالم كما فعلت ثورات تاريخية سابقة تم محاصرتها وتدميرها.

٧. ترويج طروحات الهيمنة والاستفراد ومصطلحاتهما على من اختاره الشعب في الحكم، وبرغم التنازلات والتراجعات التي تبديها بعض هذه القوى عن بعض توجهاتها على هذا الصعيد، وخاصة في مصر، غير أن القوى الناقدة لا تكف عن الترداد بأنه خطأ تاريخي ولا قيمة للتراجع عنه، وذلك خلافا للحس والمنطق والعدل التاريخي في تحولات المجتمعات والشعوب.

٨. ضعف إمكانات بعض القوى الثورية في مجال الحكم والإدراة العامة، خاصة في الشئون الخارجية والاقتصادية، وعدم نجاحها في استقطاب قوى المجتمع المختلفة وإمكاناتها لتحقيق ذلك.

٩. تنامي الجهويات والطائفية والحزبية الضيقة في الطروحات السياسية وفي الحوار مع الآخر، وضعف دور المصلحة العامة ونظرية التحالف والشراكة التي سادت إبان الثورة.

إن النظر في مؤشرات عمليات التحول السابقة، ومؤشرات عمليات الإعاقة فقط يفتح الباب والتفكير أمام المعنيين بصناعة القرار في دول الثورات والإصلاحات للبحث عن سبل وطرق ووسائل وأفكار خلاقة وجديدة للخروج من مستويات التأزم والخلاف والصراع الداخلي نحو التقدم والبناء والشراكة الوطنية، والعمل على إعادة الاعتبار لهذه الدول إقليميا ودوليا، ورسم المواقف والسياسات المشتركة وبلورتها إزاء المسائل المعقدة، ووضع الأولويات الوطنية والقومية بمنهجية عملية واقعية تحقق المصلحة، ولا تستنزف المجتمع والدولة، وأعتقد أن بعض الحدّة في استخدام بعض التعبيرات لتوصيف القوى التي تعيق البناء والتقدم إنما هدفت إلى وضع النقاط على الحروف مع الأخذ بالاعتبار أن تغير المواقف والسياسات من قبل أي شخص أو مؤسسسة أو جهة يمكن أن ينقله من عامل هدم إلى عامل بناء.

# البحوث والدراسات

# الانتخابات المصرية في ظل التعددية التسلطية وما بعدها

# (١٩٧٦- ٢٠١٢)

د. أيمن إبراهيم الدسوقي*

## مقدمة

بدأت تجربة التعددية السياسية في مصر في ظل دستور ١٩٧١، والتي ولدت بقرار من القيادة السياسية، في منتصف السبعينيات من القرن المنصرم، وقد جرى في ظل هذه التجربة تسعة انتخابات تشريعية لمجلس الشعب، كان أولها سنة ١٩٧٦([1]) وآخرها سنة ٢٠١٠، وقد أطاحت ثورة ٢٥ كانون ثاني بنظام الحكم الذي أسسه دستور ١٩٧١، وأولجت مصر في مرحلة انتقالية قد تفرز نظاماً جديداً في عام ٢٠١٢.

فما هي الخصائص المركزية التي اتسمت بها انتخابات ٢٠١٠، حيث كان من أهم إفرازاتها اندلاع ثورة ٢٥ كانون ثاني ٢٠١١ المسماة (ثورة يناير)؟ وما أثر هذه الانتخابات في تشكيل النظام الحزبي؟ وكيف استوعبت التيارات السياسية غير الحزبية، وكيف تجلت ظاهرة المرشحين المستقلين؟ ولماذا تدنى نصيب المرأة والأقباط في التمثيل البرلماني؟ وما تأثير المال ورجال الأعمال في العملية الانتخابية؟ وكيف يمكن تفسير ضعف المشاركة الشعبية في الانتخابات البرلمانية؟ في حين عقدت في ظل هذه المرحلة

* مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

[1] . لم تكن هذه الانتخابات تعددية بالمعنى التقليدي؛ فقد تم إنشاء ثلاثة منابر أو تنظيمات سياسية داخل الاتحاد الاشتراكي بقرارٍ من الرئيس أنور السادات، وهي تنظيم الوسط (حزب مصر العربي الاشتراكي الذي حل محله لاحقاً الحزب الوطني)، وتنظيم اليمين (حزب الأحرار الاشتراكيين) وتنظيم اليسار (حزب التجمع التقدمي الوحدوي)، وتنافست هذه المنابر في الانتخابات، انظر:

Larbi Sadiki, Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy (New York: Oxford University Press, 2008), p. 113, 139.

انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١-٢٠١٢ لإعلان دستور مؤقت صدر في آذار ٢٠١١، فإلى أي مدى تتجه البلاد نحو تجربة سياسية مغايرة في أول انتخابات تشريعية لها بعد الثورة؟

## منظور التعددية التسلطية

وللإجابة عن هذه التساؤلات، ينظر الباحث إلى التجربة المصرية بمنظور التعددية التسلطية Pluralism Authoritarian، والذي يشير إلى نظامٍ تُدار فيه العملية السياسية بطريقة تسلطية، ولكن مع بعض المرونة النسبية([١])؛ فهو نمط انتقالي من نظم الحكم يجسر الفجوة بين الماضي التسلطي للدولة وإمكانيتها للتحول إلى نمطٍ من التعددية الأكثر ديمقراطية في المستقبل([٢])، ويمكن تعريف مفهوم التعددية التسلطية([٣]) إجرائياً بتحديد مؤشراته المختلفة، وأهمها:

---

1 Robert A. Scalapino, "Current Trends and Future Prospects," Journal of Democracy 9 (1), 1998: 35-40; Robert A. Scalapino, "The American Response to a Changing Asia," accessed October 10, 2011, http://www.comw.org/cmp/fulltext/9903scalapino.html; Douglas A. Borer and Jason J. Morrissette, "Russian Authoritarian Pluralism: a Local and Global Trend?," Cambridge Review of International Affairs, 19 (2006): 571-4, accessed March 07, 2012, doi: 10.1080/09557570601003221.

2 Borer and Morrissette, "Russian Authoritarian Pluralism," 573-4.

[٣] يلاحظ أن مفهوم "التعددية التسلطية" أكثر ملاءمةً من نظيره "التعددية المقيدة" في دراسة التجربة المصرية، وإن كان بعض الباحثين يستخدمانهما كمترادفين. فمن الصحيح أن مفهوم "التعددية المقيدة" يشير إلى تجربة تعددية محكومة يسمح بها نظام الحكم، ولكنها تحاط بتقييدات تشريعية وإدارية وتواجه عقبات سياسية وأمنية، إلا أنه لا يحدد سقفاً لهذه التقييدات أو العقبات، انظر: إيمان حسن، "أثر التعددية المقيدة ومنطق الرخصة على الأحزاب والعمل الأهلي،" ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول لحالة الديمقراطية في مصر: أزمة التنظيم بين الدولة والمجتمع، نظمته الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، القاهرة: ٢١-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٩؛ إيمان حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة: دراسة حالة حزب التجمع في مصر ١٩٧٦-١٩٩١ (القاهرة: سلسلة كتاب الأهالى، أكتوبر ١٩٩٥)، ص٤٥-٩؛ علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٣-١٩، فيما يحدد مفهوم "التعددية

- وجود دستورٍ يقنن الحقوق المدنية والتعددية السياسية وحرية الانتخابات والفصل بين السلطات.
- تدخل الحكومة في سير العملية الانتخابية ونتائجها.
- سيطرة نظام الحزب الواحد المهيمن على الحكم.
- تهميش أحزاب المعارضة والتيارات السياسية غير الحزبية.
- تنامي ظاهرة المستقلين الذين لم تمكنهم التجربة من التحزب.
- تدني حجم التمثيل البرلماني للمرأة والأقليات.
- استشراء دور المال ورجال الأعمال في الانتخابات.
- ضعف مستوى المشاركة الشعبية في الانتخابات.

ويُلبي نظام التعددية التسلطية كثيراً من المتطلبات الأساسية للديمقراطية الإجرائية أو الشكلية (Procedural Democracy)، غير أنه قاصر عن إفراز نتائج ديمقراطية موضوعية(١)، فعلى الرغم من وجود دستورٍ يقر الحريات والحقوق الفردية ويضمن نزاهة العملية الانتخابية، يتم انتهاك حقوقٍ المواطنين وحرياتهم، وتفتقر العملية الانتخابية إلى الشفافية والنزاهة؛ بسبب تدخل الإدارة في العملية الانتخابية، وسيطرة الحزب الحاكم على أجهزة الانتخابات والحياة السياسية جميعاً، رغم أن داخل هذا النظام توجد مؤسسات "ديمقراطية"، مثل البرلمان، بيد أن من يحكم يتحكم بهذه المؤسسات وفقاً لمصالحه، وإن اعتُرف بمبدأ الفصل بين السلطات فليس هناك ضوابط وتوازنات ذات معنى بين السلطات، بل تهيمن السلطة التنفيذية على نظيرتها التشريعية في الممارسة

---

التسلطية" سقفاً للعقبات التي تواجهها تجربة التعددية السياسية يرتبط بمفهوم "التسلطية" Authoritarianism ذاته، كما أن مفهوم التعددية التسلطية أكثر شمولاً من "التعددية المقيدة"، لأنه ينظر إلى تجربة التعدد السياسي في إطار أوسع من مجرد تقييدات وعقبات، وهو إطار نظم الحكم التسلطي.

1. See: E. Comisso, "Is the Glass Half Full or Half Empty? Reflections on Five Years of Competitive Politics in Eastern Europe," Communist and Post-Communist Studies, 30 (1997): 1–21.

العملية، ويُسمح بوجود أحزاب سياسية متعددة، ولكنها مقيدة قانونياً وحركياً، وتمارس الحكومات الضغط على أحزاب المعارضة ومرشحيها في الانتخابات باستخدام أدوات التشريع والقهر، وتتسم نظم التعدد السياسي التسلطية بوجود مجتمع مدني ناشئ، لكنه يواجه هو الآخر عقبات جمة، كنظام اقتصادي مختلط مع قيام القطاع الخاص بدورٍ تتزايد أهميته باستمرار، كما تتسم نظم التعددية التسلطية بالتباطؤ الشديد في اتجاه التحول الديمقراطي بحيث يصبح التحول والحديث عنه غير ذي مغزى حقيقي؛ بسبب الثقافة التسلطية للدولة([1]).

وتدل الخبرة العملية على أن نظام التعددية التسلطية يمكن أن يتطور إلى نظام تعددي ديمقراطي موضوعي أو حقيقي، كما حدث في تايوان وكوريا الجنوبية، أو يتحول إلى نمطٍ من الديمقراطية الشمولية، كما حصل في سريلانكا وغيرها، ويهتم نظام الديمقراطية الموضوعية Substantive Democracy أساساً بنتائج الحكم الديمقراطي أكثر من مجرد الاهتمام بمتطلباته الأساسية (بروح القانون أكثر من نصوصه)، ويهدف إلى إيجاد تمثيل فريد على مستوى الأقوال والأفعال([2])، أما نظام الديمقراطية الشمولية فهو تعددي تسلطي في جوهره، ولكن في ظل مناخ شديد الاستقطاب أيديولوجياً أو اثنياً أو دينياً، حيث يستخدم حزب الأغلبية مقدرات الدولة لقمع الأقليات أو المخالفين في الرأي([3]).

## التجارب الانتخابية في ظل التعددية التسلطية وخصائصها

في التجربة المصرية عبرت التعددية السياسية منذ نشأتها وحتى نهايتها عن السمات الأساسية لنمط التعددية التسلطية، فقد تم تقنين إجراءات الديمقراطية في المؤسسات

1 . Borer and Morrissette, "Russian Authoritarian Pluralism," 573-4.
2. Ibid, 572-3.
٣. معتز عبد الفتاح، "مصر والديمقراطيات الثلاث: الإجرائية والشمولية والليبرالية،" بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠، اطلع عليها في ٧ مارس ٢٠١٢، http://how-foundation.org.

والانتخابات والأحزاب وعملية التصويت وغيرها في إطارٍ دستوري (دستور ١٩٧١) وتشريعي دون أن تعبر عن مضمون ديمقراطي جوهري.

وتحت مظلة هذه التجربة، جرت عدة انتخابات تشريعية لمجلس الشعب بدءً بانتخابات ١٩٧٦ وانتهاءً بانتخابات ٢٠١٠، فما هي الخصائص والقواسم المشتركة لهذه الانتخابات؟ وكيف كانت كاشفة عن هذا النمط التسلطي من التعدد السياسي؟

## أولاً: سيطرة نظام الحزب المهيمن

أفرزت الانتخابات العامة التي شهدتها مصر منذ ١٩٧٦ نظام حزب مهيمن، سواء تمثل في حزب مصر العربي الاشتراكي (تموز ١٩٧٧- آب ١٩٧٨) أو الحزب الوطني الديمقراطي (منذ تأسيسه في ١٩٧٨). والغريب أن مرحلة التعددية كرست هذا النمط ودعمته، وتجب الإشارة إلى أن مصر شهدت خلال فترة قصيرة (نيسان ١٩٧٦- تموز ١٩٧٧) نمطاً حزبياً مغايراً هو نمط الحزب الموحد، ممثلاً في الاتحاد الاشتراكي كونه إطار تنظيمي ضم المنابر الثلاثة التي تأسست كتنظيمات فرعية داخلية، وهي تنظيم مصر (ويمثل الوسط) وتنظيم الأحرار الاشتراكيين (ويمثل اليمين) والتجمع الوطني التقدمي الوحدوي (ويمثل اليسار)(١).

ويُطلق مصطلح الحزب المهيمن (Dominant Party) على الحزب الذي يسيطر سيطرةً تامة أو شبه تامة على الحياة السياسية، ولكنه لا يحتكرها بالكلية، وإنما يترك لغيره من الأحزاب فرصة للتواجد دون أن يكون لها القدرة على تحديه، فضلاً عن أن تمثل تهديداً لسيطرته، ويُصنف الحزب المهيمن على أنه من أنماط الحزب الواحد، ويسيطر على كافة أجهزة الحكم (التنفيذية والتشريعية بالأساس)، ما يفرغ مبدأ فصل السلطات

١ . ويُعرف الحزب الموحد بأنه إطار تنظيمي يجمع الأحزاب أو التنظيمات السياسية، والتي يكون لها برنامج مشترك، مع احتفاظ كل منها بكيانه ومبادئه وقيادته، انظر: حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في أفريقيا بين النظرية والتطبيق (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧)، ص ٢٠.

من مضمونه، ويتعمد تهميش أحزاب وحركات المعارضة من خلال توظيف أدوات التشريع والقهر(١).

في انتخابات مجلس الشعب ١٩٧٦، وكما يبين جدول (١)، بلغ نصيب حزب مصر نحو ٨١% من إجمالي المقاعد(٢)، وفي أول استعراض انتخابي له، حاز الحزب الوطني في الانتخابات التالية (١٩٧٩)، والتي شهدت سقوط كافة أعضاء المعارضة تقريباً، على ٨٩٪ من جملة المقاعد، ومنذ تلك الانتخابات، تفوق عدد مرشحي الحزب الوطني على عدد مرشحي المعارضة، وبطريقة ملفتة للنظر في انتخابات ١٩٩٠؛ نظراً لمقاطعة الانتخابات من جانب معظم أحزاب المعارضة الرئيسة ( الوفد والأحرار والعمل)، إضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين(٣).

إن تطبيق نظام القوائم النسبية ارتبط به تقليل نصيب الحزب الوطني نسبياً من المقاعد في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧؛ حيث انخفض نصيبه بحوالي ٢٪ و١١٪، على التوالي، عما كان عليه في انتخابات ١٩٧٩، ثم عاد الحزب ليعزز وضعه النسبي في انتخابات ١٩٩٠، حيث بلغ نصيبه من المقاعد أكثر من ٨١٪ من مجموع المقاعد، ثم زادت هذه النسبة بنحو ١٣٪ لتصل إلى أعلى معدل لها (٩٤٪) في انتخابات ١٩٩٥، وفى

---

١ . تتضمن أنماط الحزب الواحد كلاً من الحزب الأوحد (الذي يحتكر الحياة السياسية، ولا يترك لغيره فرصةً للتعايش معه)، والحزب الموحد، والحزب المهيمن، تتضمن أنماط الحزب الواحد كلاً من الحزب الأوحد (الذي يحتكر الحياة السياسية، ولا يترك لغيره فرصةً للتعايش معه)، والحزب الموحد، والحزب المهيمن؛ انظر: المصدر السابق، ص ٩-١٠، ص ١٦، ص ٧١-٨١، ص١١٣.

٢ . يقصد بالمقاعد في هذه الورقة، مقاعد مجلس الشعب بالانتخاب، ما لم يُذكر غير ذلك؛ حيث أن رئيس الجمهورية يعين عشرة أعضاء في المجلس، وفقاً لدستور ١٩٧١، ويلاحظ أن النسب المذكورة مقربة إلى أقرب رقم صحيح.

٣. حمدي عبد الرحمن حسن، "المرشحون للانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥"، في: كمال المنوفي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ومؤسسة كونراد اديناور، ١٩٩٦)، ص ٩٠-٩١.

انتخابات ٢٠٠٠ استحوذ الحزب الوطني على أكثر قليلاً من ٨٨٪ من جملة المقاعد، أما في انتخابات ٢٠٠٥، فقد بلغ نصيب الحزب الوطني ٧٢٪ من إجمالي المقاعد، بعد أن ضم إليه ١٥٨ من المرشحين المستقلين الفائزين في الانتخابات، وهي أقل نسبة حصل عليها الحزب منذ الاتجاه إلى التعددية، ولكن سرعان ما عاد الحزب الوطني ليعزز سيطرته في انتخابات ٢٠١٠، حيث حصد أكثر من ٨٣٪ من جملة المقاعد.

لقد جعلت هيمنة الحزب الوطني من النظام الحزبي المصري أقرب ما يكون إلى نظام الحزب الواحد منه إلى النظم التعددية(١)، ما عُرف عن الأولى من سمات وممارسات ارتبطت على نحو تقليدي بالاتحاد السوفيتي السابق والدول الاشتراكية في أوربا الشرقية قبل أواخر الثمانينيات، والدول الإفريقية في الستينيات من القرن المنصرم، وفي الحقيقة ورث الحزب الوطني الإمكانات المادية والتنظيمية لنظام الحزب الواحد الذي عرفته مصر قبل ١٩٧٦، وورث كذلك قدراً معتبراً من ممارسات العمل السياسي والثقافة السياسية التسلطية لهذا النظام، والأهم من ذلك أن سيطرة الحزب الوطني على الحياة السياسية في الفترة الممتدة من ١٩٧٦-٢٠١٠، جعلت البرلمان غير ممثل للاتجاهات السياسية المختلفة، ودعمت الثقافة التسلطية للدولة، وأثرت سلباً على إمكانية تطور تجربة التعددية السياسية برمتها(٢).

---

١ . قارن: حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٥)، ص ١٥٤-١٥٨.

٢. قارن: أحمد منيسي، "دور البرلمان في التطور الديمقراطي،" في: وحيد عبد المجيد (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر: البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣)، ص ١٠٢ وما بعدها؛ وعلي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل ١٩٨١-٢٠١٠ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٠)، ص ٢٩٥.

**جدول (١)**[١]

**نتائج الانتخابات التشريعية المصرية (١٩٧٦-٢٠١٠)**

| الانتخابات | الحزب الوطني | أحزاب المعارضة | الإخوان | المستقلون | إجمالي المقاعد المنتخبة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1976 | ٢٨٣ (حزب مصر) | ١٤ | - | ٥٣ | 350 | |
| 1979 | ٣٤٧ | ٢3 | - | ٣1 | 2٩3 | |
| 1984 | ٣٩٠ | ٥٨ | مؤتلف مع الوفد | - | 448 | |
| 1987 | ٣٤٨ | 95 | ضمن التحالف الإسلامي | ٥ | 448 | |
| 1990 | ٣٦٠ | 6 | مقاطع | ٧٨ | 444 | |
| 1995 | 417 | 12 | 1 | ١٤ | 444 | |
| 2000 | ٨38 | 17 | 17 | ٢٠ | ٤٢4 | يوجد مقعدان شاغران |
| 2005 | ٣١١* | 12 | 88 | ٢١ | 432 | يوجد ١٢ مقعداً شاغراً |
| 2010 | 420 | 15 | "١" | ٦٨ | 504 | ألغي السباق على ٤ مقاعد |

(*): بعد فوز الحزب الوطني بأربعة مقاعد إضافية في يوليو ٢٠٠٨ في انتخابات دائرتين مؤجلتين، ارتفع نصيب الحزب إلى ٣١٥ مقعداً من جملة مقاعد مجلس الشعب بالانتخاب.

[١] المصادر: زكريا محمد عبد الله، البرلمان المصري (١٩٧٦-١٩٩٥)، دراسة تحليلية لتركيب العضوية، القاهرة، مركز المحروسة، ١٩٩٨، ص ١٦-١٨. وعبد الغفار رشاد، "انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، تحليل للإطار العام، مصطفى علوي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ومؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٠، ص ٦٩، ١٥٠، ١٧٥، ٢٠٩، ٢٥٥؛ محمد أبو ريدة، "التركيبة السياسية والاجتماعية لأعضاء مجلس الشعب"، عمرو هاشم ربيع (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦، ص ٤٩٤. مركز كارنيجي للشرق الأوسط، التمثيل في مجلس الشعب المصري ١٩٧٦-٢٠١٠، تم الاطلاع عليها في ١٠ نوفمبر ٢٠١١، **http://http//egyptelections.carnegieendowment.org/wp-content/themes/sandbox/swf/partyRep_..**

**ثانياً: تهميش أحزاب المعارضة والتيارات السياسية غير الحزبية**

لم تؤد تجربة التعددية التسلطية إلى زيادة النصيب النسبي للمعارضة في انتخابات مجلس الشعب، فتطور التجربة منذ انطلاقها ارتبط بتدهور نصيب المعارضة في مقاعد الهيئة التشريعية، ومن ثم تهميش دورها البرلماني والسياسي، - باستثناء انتخابات الثمانينات-.

فكما يبين جدول (١)، فإن عدد المقاعد التي حصلت عليها المعارضة في انتخابات ١٩٧٦ كان ١٤ مقعداً من إجمالي المقاعد، بنسبة ٤٪، وضم هيكل المعارضة ١٢ عضواً من حزب الأحرار، وعضوين عن حزب التجمع، وقد شهدت هذه الانتخابات تحالفين انتخابيين بحكم الأمر الواقع بين قوى المعارضة، وهما التحالف بين قوى اليسار في التنظيم الوحدوي التقدمي، والتحالف بين قوى اليمين في تنظيم الأحرار الاشتراكيين، وفى انتخابات ١٩٧٩ زاد تمثيل المعارضة بمعدل ٤٪ حيث بلغ عدد المعارضين ٣٢ عضواً، وقد اختبرت هذه الانتخابات تنسيقاً رسمياً غير مسبوق في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية بين الحزب الوطني الحاكم وحزب العمل؛ حيث قام الأول بإخلاء عدد من الدوائر الانتخابية للأخير، ومن ثم حصل حزب العمل والذي مثل المعارضة الشريفة - وفق تعبير الرئيس السادات- أو المعارضة المستأنسة -كما بان من سلوكها داخل البرلمان-، على ٩٤٪ من نصيب المعارضة البرلماني، يُذكر أن حزب الوفد الجديد قاطع هذه الانتخابات بعد أن قام بحل نفسه احتجاجاً على صدور قانون الأحزاب السياسية الذي تضمن مجموعة من القيود على حركة تكوين الأحزاب؛ أهمها عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته مع مبادئ ثورتي تموز ١٩٥٢ وأيار ١٩٧١، ومع الحفاظ على الوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعي، والنظام الاشتراكي الديمقراطي، والمكاسب الاشتراكية، وفى انتخابات ١٩٨٤، بلغ معدل تمثيل المعارضة في مجلس الشعب ١٣٪، حازها حزب الوفد الذي خاض الانتخابات مؤتلفاً مع جماعة الإخوان المسلمين، وشهدت هذه الانتخابات ائتلافاً انتخابياً آخراً بين قوى اليسار في إطار حزب التجمع، واستهدفا هذان الائتلافان زيادة نصيب الحزبين المذكورين من

الأصوات، وإكساب التيارات السياسية غير القادرة على تشكيل أحزابها، مثل الإسلاميين والشيوعيين والناصريين، غطاءً مشروعاً لخوض الانتخابات(١).

وقد وصل حجم الإنجاز الانتخابي للمعارضة إلى أعلى مستوى له في انتخابات ١٩٨٧، حيث بلغ ٩٥ مقعداً من إجمالي المقاعد (بنسبة ٢١,٢٪)، أو ١٠٠ مقعد، بنسبة ٢٢,٣٪ حسب بعض التقديرات، وشهدت هذه الانتخابات تبلور التحالف الإسلامي بين حزبي العمل والأحرار وجماعة الإخوان المسلمين، وقد تشكل هيكل المعارضة البرلمانية من ٦٥ عضواً من حزب العمل، و٣٢ عضوًا من الوفد، وعضو واحد من الأحرار(٢)، فيما بلغ حجم المعارضة أدناه في انتخابات ١٩٩٠، حيث بلغ ٦ مقاعد فقط حازها حزب التجمع بنسبة ١,٤٪، وكانت أحزاب المعارضة الرئيسة، باستثناء التجمع، وجماعة الإخوان قد قاطعت هذه الانتخابات؛ احتجاجًا على غياب الإشراف القضائي على كل الدوائر الفرعية، وعدم تنقية الجداول الانتخابية، واستمرار العمل بقانون الطوارئ، وذلك في سابقة لم تشهدها مصر منذ الأخذ بالتعددية السياسية في منتصف سبعينيات القرن العشرين(٣)، بيد أن حجم المعارضة في برلمان ١٩٩٥ تضاعف عما كان عليه في البرلمان السابق له، فقد بلغ ١٢ عضواً بنسبة ٣٪، من أعضاء المجلس

١ زكريا محمد عبد الله، البرلمان المصري (١٩٧٦-١٩٩٥): دراسة تحليلية لتركيب العضوية (القاهرة : مركز المحروسة، ١٩٩٨)، ص ١٨.

٢ التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨)، ص ص ٣٢٦-٢٧.

٣. حسنين إبراهيم، التحول الديمقراطي، مصدر سابق، ص ١٠٤-٥؛ علي الدين هلال وأسامة الغزالي حرب (إشراف)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢)، ص ٦٥-٧٣.

المنتخبين، وتضمن هيكل المعارضة ٦ أعضاء من حزب الوفد، و٥ أعضاء من التجمع، وعضو واحد عن حزب الأحرار(١).

وفى برلمان ٢٠٠٠، بلغ حجم تمثيل أحزاب المعارضة ١٧ عضواً، بنسبة ٤٪ من مجموع أعضاء البرلمان المنتخبين، وتضمن هيكل المعارضة ٧ أعضاء من الوفد، و٦ أعضاء من التجمع، و٣ أعضاء يمثلون الحزب الناصري، وعضو واحد عن الأحرار، ويلاحظ أن حزب العمل قد فاز بمقعد واحد في انتخابات ذلك العام، لكن الحزب جمد بقرار من لجنة الأحزاب قبيل الانتخابات، وتقدم عضو الحزب بالترشح مستقلاً، وأعلن فيما بعد عن انتمائه إلى التيار الإسلامي، وفي هذه الانتخابات، تشكلت الجبهة الوطنية للتغيير، وضمت أحزاب الوفد والتجمع والناصري بالإضافة إلى بعض القوى السياسية الأخرى، وتقدمت في البداية بـ ٣٢٠ مرشح، ثم ما لبث أن حدثت بها عدة انشقاقات ليتقلص عدد مرشحيها إلى ٢٠٠ مرشح، كما تشكلت لجنة للتنسيق بين الأحزاب الصغيرة، وربما كان حزب الوفاق الوحيد الذي قاطع الانتخابات؛ بسبب التلاعب بالجداول الانتخابية، ومنع رئيس الحزب ووكيله من حضور عمليات فرز الأصوات، ومع ذلك يلاحظ أن إعلان المقاطعة جاء بعد أن رشح رئيس الحزب نفسه ولم يحقق الفوز(٢).

وفي انتخابات ٢٠٠٥، بلغ حجم الإنجاز الانتخابي للمعارضة ١٢ مقعداً، بنسبة ٣٪ من إجمالي المقاعد: (٦ مقاعد لحزب الوفد، ومقعدان للتجمع، ومقعد واحد لكل من

١. سلوى شعراوي جمعة، "تحليل نتائج الانتخابات،" في: كمال المنوفي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، مصدر سابق، ص ١٥٦-١٥٨.

٢. عبد الغفار رشاد، "انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠: تحليل للإطار العام، في: مصطفى علوي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ومؤسسة كونراد اديناور، ٢٠٠٠)، ص ٢٥.

حزب الغد وحزب الأحرار والحزب الناصري وحزب الكرامة تحت التأسيس)(١)، ولم يتغير الحال كثيراً في انتخابات ٢٠١٠؛ حيث لم تستطع ستة من أحزاب المعارضة تأمين أكثر من ١٥ مقعداً، بمعدل ٣٪ تقريباً من مقاعد البرلمان، وهي حزب الوفد ٦ مقاعد(٢)، والتجمع ٥مقاعد، والجيل، والغد، والسلام الديمقراطي، والعدالة الاجتماعية، مقعد واحد لكلٍ منها، وقد انسحبت جماعة الإخوان، وحزب الوفد من الانتخابات، وقررا مقاطعة جولتها الثانية(٣) احتجاجاً على "عمليات تزوير واسعة"، وهذا القرار بالانسحاب من العملية الانتخابية بعد قرار المشاركة فيها هو الأول من نوعه في تاريخ الانتخابات المصرية، وكان حزبا الغد (جناح أيمن نور)، والجبهة الديمقراطية، وحركتا كفاية، و٦ أبريل، والجمعية الوطنية للتغيير قد دعوا إلى مقاطعة شاملة للانتخابات(٤).

إن ضعف مؤسسية أحزاب المعارضة، وعدم امتلاكها أطرا تنظيمية تنتشر في ربوع البلاد، وعدم قدرتها على جذب المؤيدين لا، إضافة إلى القيود القانونية والواقعية المفروضة على نشاطها، وتدخل الإدارة في الانتخابات لصالح الحزب الحاكم(٥)، يفسر الضعف البالغ للمعارضة الحزبية على تقديم بدائل للسياسة العامة؛ لدرجة أن البعض

---

١. عبد الغفار رشاد، تحليل نتائج انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، في: كمال المنوفي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ومؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٦)، ص ص ١٤٤-١٤٥.؛ التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص ٤٢٠.

٢. ولكن المكتب التنفيذي لحزب الوفد جمد عضوية أربعة منهم نجحوا في جولة الإعادة واعتبرهم مستقلين؛ لأنهم لم يلتزموا بقرار الحزب بمقاطعة هذه الجولة. انظر: مركز كارنيجي للشرق الأوسط، التمثيل في مجلس الشعب المصري ١٩٧٦-٢٠١٠، تم الاطلاع عليها في ١٠ نوفمبر ٢٠١١، http://http//egyptelections.carnegieendowment.org/wp-content/themes/sandbox/swf/partyRep_...

٣. حسن أبوطالب، "انتخابات ٢٠١٠ وأسئلة المستقبل،" الأهرام، ١٢ أغسطس ٢٠١٠.

٤. "انسحاب الوفد والإخوان يحيي فقه المقاطعة في الحياة السياسية المصرية،" الشرق الأوسط، ٣ ديسمبر ٢٠١٠.

٥ . علي الدين هلال، النظام السياسي المصري، مصدر سابق، ص ٣٢٩-٣٤١، ٤٩٤-٥.

جزم أنها أحزاب رمزية أكثر منها فعلية، وتواضع الثقة الشعبية في دورها السياسي، وفي ضوء ذلك، أثيرت التكهنات بعيد انتخابات ٢٠١٠ عن عزم الحزب الوطني على جعل بعض أعضائه يقومون بدور المعارضة عند مناقشة مشروعات القوانين وغيرها من أعمال البرلمان، مع الالتزام بقرار الحزب عند التصويت(١).

وعلى الرغم من أن نظام التعددية التسلطية لم يستطع استيعاب كل التيارات السياسية، وهي خاصية لازمة لهذا النمط من التعددية، إلا أن التيارات السياسية المستبعدة أو المحظورة قانوناً كجماعة الإخوان المسلمين، والناصريين (حتى تأسيس الحزب الناصري عام ١٩٩٢)، والماركسيين، ووجدت طريقها إلى الفوز ببعض المقاعد المحدودة في انتخابات مجلس الشعب، سواء بالائتلاف، أو بالتحالف مع الأحزاب القائمة، أو بالترشح كمستقلين(٢)،

وجد الشيوعيون والناصريون في حزب التجمع مظلة لدخول السباق الانتخابي، منذ انتظامهم في تنظيم اليسار قبل صدور قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧، وذلك حين لم يُسمح للمستقلين بالترشح في انتخابات ١٩٨٤(٣)، وعندما تم تطبيق نظام القوائم الحزبية، وفي إطار سياسي مزدوج، غير رسمي مؤداه سماح نظام مبارك للإخوان بممارسة النشاط السياسي من خلال بعض القنوات الرسمية، مع الإبقاء على وضع الحظر القانوني للجماعة، فاستطاعت الجماعة المشاركة في الانتخابات التشريعية المتعاقبة منذ ١٩٨٤، والتمثيل في مجلس الشعب إلى أن فاق حجم تمثيلها البرلماني نظيره لأحزاب المعارضة مجتمعة، فمن خلال الائتلاف مع حزب الوفد تمكنت الجماعة من تأمين ٨ مقاعد في انتخابات ١٩٨٤، وعن طريق التحالف الإسلامي مع حزبي العمل

١ . حسن أبو طالب، "انتخابات ٢٠١٠،" مصدر سابق.

٢ . على الدين هلال، "المشكلة السياسية في مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب"، في: علي الدين هلال وآخرون، تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠-١٩٨١ (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ٤٨.

٣ . زكريا عبد الله، البرلمان المصري، ص ١٧ وما بعدها.

والأحرار في انتخابات ١٩٨٧ حصدت ما بين ٣٦-٣٨ مقعداً، فأصبحت عصب التحالف، والقوة المسيطرة داخل البرلمان، وأكبر معارضة برلمانية، وفي انتخابات ١٩٩٥ وصل حجم التمثيل البرلماني للجماعة إلى أدنى مستوياته منذ عام ١٩٨٤، حيث اقتصر على عضو واحد، وفى برلمان ٢٠٠٠ بلغ عدد نواب الجماعة ١٧ عضواً؛ وهو نفس عدد مقاعد أحزاب المعارضة مجتمعة، وفي انتخابات ٢٠٠٥، بلغ حجم التمثيل البرلماني للإخوان أقصاه حيث استطاعت الجماعة تأمين ٨٨ مقعداً، بما يعادل خمس مقاعد البرلمان، وبما يزيد عن سبعة أمثال حجم التمثيل البرلماني لأحزاب المعارضة جميعاً، ومن المفارقات الصارخة أن الانتخابات التالية شهدت إقصاءً شبه كامل لجماعة الإخوان من التمثيل البرلماني؛ والتي لم ينجح لها سوي عضو واحد أقالته الجماعة فيما بعد لمخالفته قرارها بمقاطعة الجولة الثانية، وأعلنت اعتباره مستقلاً(١).

## ثالثاً: تنامي ظاهرة المستقلين في انتخابات مجلس الشعب

شهدت الانتخابات التشريعية منذ العام ١٩٧٦ تنامياً بارزاً لظاهرة المرشحين المستقلين؛ -باستثناء انتخابات ١٩٨٤ التي أجريت بنظام القائمة الحزبية النسبية-، حيث تفوقوا ترشحاً وإنجازاً في انتخابات ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ على جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك الحزب الوطني إذ استحوذ المرشحون المستقلون على ما يناهز ٥٧٪ من المقاعد المنتخبة في انتخابات ٢٠٠٠، وفي الانتخابات التالية لها حيث فاز المستقلون بنحو ٦٤٪ من إجمالي المرشحين الفائزين، كما يلاحظ أنه باستثناء انتخابات ١٩٨٤، تفوق حجم المرشحين المستقلين على نظرائهم الحزبيين.

ظاهرة المستقلين ليست جديدة أو طارئة على تجربة التعددية التسلطية، بل هي سمة من سماتها وخاصية من خواصها يفرضها منطق التعدد السياسي المحكوم، فقد شهدت أول انتخابات تعددية في العام ١٩٧٦ تضخم عدد المرشحين المستقلين، والذين

١ . حسن أبو طالب، "انتخابات ٢٠١٠،" مصدر سابق؛ مركز كارنيجي للشرق الأوسط، التمثيل في مجلس الشعب، مصدر سابق.

بلغ عددهم نحو ٩٠٠ مرشح، بنسبة ٥٤٪ من إجمالي المرشحين، وفي تفسير ذلك، ذكر أن بعض هؤلاء المستقلين أعلنوا رفضهم لتجربة المنابر أو التنظيمات السياسية، وبعضهم الآخر لم يحصل على ترشيح تنظيم الوسط (حزب الحكومة)، وبعضهم الثالث كان من المطالبين بحق تكوين الأحزاب السياسية..إلخ، وقد استطاع المرشحون المستقلون في هذه الانتخابات تأمين ٥٣ مقعدًا، بنسبة ١٥٪ من إجمالي مقاعد البرلمان، وفى انتخابات ١٩٧٩، بلغ عدد الفائزين المستقلين نحو ١٣ عضوًا، بنسبة ٣٪ من مجموع الفائزين.

وقد وصل حجم نجاح المستقلين في الانتخابات البرلمانية، كما يوضح جدول (١)، إلى أدنى مستوياته (١٪ من إجمالي المقاعد) في انتخابات ١٩٨٧(١)، وإلى أعلى مستوياته (١٨٪ من إجمالي المقاعد) في برلمان ١٩٩٠، وفي سائر الانتخابات، تراوحت معدلات الإنجاز الانتخابي للمرشحين المستقلين، الذين حافظوا على صفتهم الانتخابية بعد دخول البرلمان(٢)، ما بين ٣ – ١٥٪.

يمكن تفسير تعاظم المستقلين في الانتخابات التشريعية المصرية تفسيرًا بنائياً يرجعها إلى ثلاثة عوامل متشابكة، تتصل بكلٍ من النظام السياسي والنظام الحزبي والنظام

---

١ في هذه الانتخابات، تم الجمع بين نظام القوائم الحزبية والترشيح الفردي المحدود الذي شمل ٤٨ مقعداً فقط.

٢ قليل من المرشحين المستقلين حافظ على صفته الانتخابية بعد النجاح في الانتخابات. ففي انتخابات ١٩٩٥، تمكن المستقلون من الفوز بـ ١٠٠ مقعدًا، لم يتبق منهم سوى ٣١ مقعدًا، بعد انضمام غالبيتهم إلى الهيئة البرلمانية للحزب الوطني. وتكرر نفس الحال فى انتخابات ٢٠٠٠، فقد تمكن المستقلون من الحصول على ٢٥٣ مقعدًا، تبقى منهم ٣٧ مقعدًا، بعد انضمام أصحاب المقاعد الأخرى إلى الحزب الوطني. وفي انتخابات ٢٠٠٥، فاز المستقلون بـ ٢٧٥ مقعداً، ولكن تقلص هذا العدد إلى ٢٩ مقعدا فقطً بعد أن انضم منهم ١٥٨ عضوا إلى الحزب الوطني بعد الانتخابات، وبعد خصم ٨٨ مقعدا حصل مرشحو الإخوان عليها. انظر: محمد أبو ريدة، "التركيبة السياسية والاجتماعية لأعضاء مجلس الشعب،" في: عمرو هاشم ربيع (محرر) انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦)، ص ٤٧٩-٤٨٠.

الانتخابي، فبنية النظام السياسي المصري، والسياق الذي يعمل فيه، تشجع ظاهرة المرشحين المستقلين، وتجذب المرشحين بعيداً عن الأحزاب السياسية القائمة، فالانتماء إلى أحزاب المعارضة قد يشكل في نظر الحكومة أو الحزب الحاكم تحدياً يجب الوقوف في وجهه، ويحرم المنتمين لهذه الأحزاب من تسهيلات وخدمات متاحة للآخرين، وقد يتبع الحزب الحاكم سياسات من شأنها التضييق على مختلف أحزاب المعارضة وسد السبل أمامها، فيما يعرف أحياناً بإحكام الطوق حول المعارضة، ما يساهم في زيادة المرشحين المستقلين، وتضاؤل حجم المرشحين المنتمين لأحزاب المعارضة، كذلك فإن ما طرأ على الخريطة الاجتماعية الاقتصادية من متغيرات منذ تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ العام ١٩٩١، وظهور فئة اقتصادية جديدة من رجال الأعمال، ساهم في زيادة عدد المرشحين المستقلين من رجال الأعمال.

إن ضعف النظام الحزبي في مصر يفسر زيادة عدد المرشحين المستقلين، فقد أثبتت الدراسات السابقة للتعددية الحزبية([1]) فقدان الأحزاب المصرية معايير المؤسسية، وهى التكيف والتطور المستمر في مواجهة الظروف المتغيرة التي تمر بها، والاستقلالية التي يتمتع بها الحزب في مواجهة المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى، ودرجة التشعب والتعدد التنظيمي والوظيفي للحزب، ودرجة التماسك التي يتمتع بها الحزب، خاصة في اللحظات الصعبة التي يمر بها، كما لا تعبر الأحزاب القائمة عن كل التوجهات السياسية والانتماءات الأيديولوجية الموجودة في المجتمع أو كل جماعات المصالح والفئات ذات النفوذ على المستوى المحلي، فمثلاً، أدى انخفاض عدد المرشحين من الأقباط ضمن الأحزاب السياسية إلى تقدم عدد منهم للترشح كمستقلين، كذلك يتسم النظام الحزبي في مصر بانعدام وجود تصور لأيديولوجية متماسكة، أو رؤية متكاملة

١. أسامة الغزالي حرب، "التعدد الحزبي في مصر،" ورقة مقدمة إلى ندوة: التعددية والديمقراطية في الوطن العربي، نظمتها الجمعية العربية للعلوم السياسية، بغداد: ٢٧ فبراير- ١ مارس ١٩٩٠، وعلي الدين هلال، النظام السياسي المصري، مصدر سابق، ص ٣٢٩-٣٩.

لقضايا المجتمع من قبل الأحزاب دون الحديث عن المشكلات الداخلية التي تعاني منها الأحزاب المصرية، ويأتي في مقدمتها أزمة التجنيد السياسي، وأزمة الديمقراطية الداخلية([1]).

أخيراً، يُتيح نظام الانتخاب الفردي الفرصة لتنامي ظاهرة المرشحين المستقلين ففي النظام الفردي يمكن أن يستغني المرشح عن الانتماء لأحد الأحزاب القائمة أو دعمها، خاصة إذا كانت هذه الأحزاب ضعيفة ابتداءً، ويخوض الانتخابات اعتماداً على علاقاته المباشرة بالناخبين أو انتمائه العائلي أو القبلي.

**رابعاً: تدني حجم نجاح المرأة والأقباط في الانتخابات**

لم يكن تطور التعددية السياسية ليرتبط في حدوث تغير نوعي لمحدودية النجاح الانتخابي للمرأة في الانتخابات، أو زيادة نصيب الأقباط في المقاعد المنتخبة لمجلس الشعب.

رغم أن مصر كانت من بين أوائل دول الجنوب التي أعطت المرأة حق التصويت والترشيح منذ عام ١٩٥٦، إلا أنها تسجل أقل نسب مشاركة للمرأة في المجالس النيابية([2])، فكما يتضح من جدول(٢)، بلغ عدد الفائزات في انتخابات ١٩٧٦ أربعة نساء فقط بنسبة ١٪ من إجمالي مقاعد البرلمان، وقد قفز عددهن في انتخابات ١٩٧٩ إلى ٣٣ فائزة، بنسبة ٨٪ من إجمالي المقاعد، وقد واصل حجم نجاح المرأة الانتخابي في الازدياد، ليبلغ ذروته في انتخابات ١٩٨٤، حيث بلغ عدد الناجحات ٣٧ سيدة، بنسبة ٨٪ من إجمالي المقاعد.

---

١. صلاح سالم زرنوقة، " الأحزاب السياسية في مصر: الواقع وضرورات الإصلاح،" في: مجموعة من الباحثين، الأحزاب السياسية في العالم العربي (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٦)، ص ١٤٤-١٤٨.

٢ .الجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعي القانوني، المرأة في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى ٢٠٠٧ (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعي القانوني، ٢٠٠٧)، ص ٢-٣.

جدول (٢)[١]

نصيب المرأة والأقباط من مقاعد مجلس الشعب بالانتخاب

| الانتخابات | ٢٠١٠ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٥ | ١٩٩٠ | ١٩٨٧ | ١٩٨٤ | ١٩٧٩ | ١٩٧٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المرأة | ٦٥ | ٤ | ٧ | ٥ | ٧ | ١٤ | ٣٧ | ٣٣ | ٤ |
| الأقباط | ٣ | ١ | ٣ | - | ٢ | ٦ | ٦ | ٤ | - |

ويلاحظ أن زيادة حجم تمثيل المرأة في انتخابات ١٩٧٩ و١٩٨٤ جاء نتيجةً لتخصيص مقاعد للمرأة([٢]) في مجلس الشعب، إضافة إلى إتباع نظام القوائم الحزبية النسبية، وفي الحقيقة فإن ما حصلت عليه المرأة من مقاعد، سواء كان في برلمان ١٩٧٩، أو برلمان ١٩٨٤، يفوق ما حصلت عليه في جميع البرلمانات السابقة التي شاركت فيها مجتمعة منذ العام ١٩٥٧([٣])، ولذلك بعد أن تم إلغاء القانون المتعلق بالتخصيص، انعكس هذا مباشرة على نسبة التمثيل البرلماني للمرأة، وهو ما يتضح في انتخابات ١٩٨٧، التي تم الجمع فيها بين النظام الفردي والقائمة الحزبية، حيث انخفض عدد الفائزات إلى ١٤ سيدة، بنسبة ٣٪ من مجموع المقاعد، وواصل حجم النجاح الانتخابي للمرأة في الانخفاض في انتخابات عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥؛ حيث بلغ عدد الفائزات ٧ و٥ سيدات، على التوالي، وفى انتخابات ٢٠٠٠، بلغ حجم النجاح الانتخابي للمرأة ٧ سيدات، بنسبة ٢٪ من إجمالي المقاعد، وارتفع عدد السيدات المنتخبات في المجلس إلى ٩ سيدات،

[١] البيانات مجمعة/ الباحث

٢. بموجب القانون ٢١/ ١٩٧٩، تم تخصيص ٣٠ مقعداً للمرأة في مجلس الشعب. وبموجب القانون ١١٤/ ١٩٨٣، تم إضافة مقعد للمقاعد الثلاثين المذكورة، انظر: عمرو هاشم ربيع (محرر) انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦)، ص ٢١-٢٢.

٣. الجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعي القانوني، المرأة في انتخابات التجديد النصفي، مصدر سابق، ص ٢-٣.

حيث نجحت امرأتان في الفوز بمقعدين من الدوائر التي خلت خلال الفصل التشريعي([1])، وفي الانتخابات التالية، تمكنت ٤ سيدات فقط من النجاح في الانتخابات، وفي انتخابات ٢٠١٠، تمكنت ٦٥ سيدة من النجاح في الانتخابات، ما مثل ١٣٪ من جملة المقاعد، والحقيقة أن زيادة نصيب المرأة من المقاعد في هذه الانتخابات كان بالأساس بسبب تخصيص ٦٤ مقعداً للسيدات، فيما عُرف بقانون "الكوتا النسائية"([2]) الصادر في يونيو ٢٠٠٩.

إن سبب تضاؤل حجم النجاح الانتخابي للمرأة يعزى إلى معوقات عديدة واجهت المرأة المرشحة للبرلمان، بعضها مصدره البيئة الاجتماعية والثقافية، وبعضها الآخر مصدره بيئة النظام السياسي، كمشقة العملية الانتخابية، واحتمالات تحولها إلى أشكال من الصراع والعنف([3]).

ولا يختلف حال التمثيل البرلماني للأقباط عن نظيره للمرأة؛ فلم يزد نصيب الأقباط منذ عام ١٩٧٦ عن ١,٣٪ من مجموع مقاعد مجلس الشعب، فيما لم تسجل الانتخابات في ١٩٧٦ و١٩٩٥ نجاح قبطي واحد، وفي انتخابات ١٩٧٩، قفز عدد الأقباط الفائزين إلى ستة في كلٍ من انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧، ليعود إلى الانخفاض في كل المجالس اللاحقة، حيث بلغ النواب الأقباط المنتخبين في مجلس ١٩٩٠ نائبين فقط، وبلغ متوسط عدد الأقباط الفائزين في الانتخابات الثلاث التي شهدها العقد الأخير من الألفية الثانية ٢,٣ عضو، وترجع ضآلة التمثيل البرلماني للأقباط إلى جملة من الأسباب، أهمها عدم رغبة بعض الأقباط أنفسهم في الانغماس في الحياة السياسية بسبب معتقدات دينية،

---

١. المصدر السابق، ص ٣.

٢. علي الدين هلال، النظام السياسي المصري، مصدر سايق، ص ٤٩٩-٥٠٠. وقد نادى بعض الخبراء بضرورة إلغاء كوتا المرأة؛ لأن أي تمييز لأي فئة هزو أمر غير دستورى، انظر: صلاح سالم زرنوقة، "مستقبل مصر السياسى والنظام الانتخابى الجديد،" المصري اليوم، ٩ يونيو ٢٠١١.

٣ . إيمان بيبرس، "المشاركة السياسية للمرأة"، جمعية نهوض وتنمية المرأة، تم الإطلاع عليها في ٢٢ أكتوبر ٢٠١١، http://www.adew.org/ar/?action=10001&sub=4

واقتناع بعضهم الآخر بعدم جدوى الترشح لأنهم لن يحصلوا على أصوات الناخبين الذين يمثل المسلمون غالبيتهم، وقد يعود ذلك لاقتناع الناخبين بأن أصواتهم لن تكون ذات تأثير إذا أعطيت للمرشح القبطي؛ لأن معظم الناخبين لن يدلوا بأصواتهم له، أو قد يعود إلى رفض بعض الناخبين المسلمين ولاية غير المسلمين([1]).

**خامساً: تصاعد ظاهرة رجال الأعمال في انتخابات مجلس الشعب**

ارتبطت ظاهرة خوض رجال الأعمال للانتخابات البرلمانية بتطور السياسة الاقتصادية للدولة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الفائت، وبصفة خاصة منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩١ الخاص بإعادة هيكلة القطاع العام وتطوير قطاع الأعمال والشروع في عمليات الخصخصة، فظاهرة رجال الأعمال الانتخابية هي ظاهرة حديثة نسبياً، وقد خاض رجال الأعمال الانتخابات، إما بصفتهم مستقلين أو كونهم أعضاءً في الحزب الوطني، وهو الأغلب، أو في أحزاب أخرى؛ حيث كان حزب الوفد يرشح عدداً منهم، ثم امتدت الظاهرة إلى حزب الغد وغيره([2])، ويرى بعض المحللين أن الحزب الوطني في توجهه الجديد، وخاصة بعد عام ٢٠٠٠ حيث بداية التزاوج بين المال والسلطة داخل الحزب، بات وكأنه حزب رجال الأعمال الذين يتزايد تمثيلهم عن الحزب في البرلمان والحكومة بشكل مضطرد([3]).

في انتخابات ١٩٩٥، بلغ عدد المرشحين من رجال الأعمال ١٠٠ مرشح، تمكن ٧٠ منهم من النجاح في الانتخابات بنسبة ١٦٪ من جملة المقاعد، وهي نسبة عالية تبين المزايا الخاصة التي يتمتع بها رجال الأعمال عند المشاركة في الانتخابات، وفى مقدمتها القدرة على تقديم الخدمات والمال، بالإضافة إلى انتماء أغلبهم إلى الحزب الحاكم، وربما خاض

١ عبد الغفار رشاد، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، مصدر سابق، ص ١٧٥.

٢ "المال.. كلمة السر في انتخابات ٢٠١٠،" المصري اليوم، ٣ ديسمبر ٢٠١٠.

٣ سامر سليمان، المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية: العوائق والمتطلبات (القاهرة: الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، ٢٠٠٦)، ص ص ١٤٧-١٥٠.

هؤلاء الانتخابات تحت صفة أخرى غير صفة رجال الأعمال؛ لأن بيانات مجلس الشعب بينت أن عدد من كان يعرف نفسه على أنه رجل أعمال أو صاحب شركة أو من أصحاب الأعمال الحرة لم يتجاوز ٦٠ عضواً، بنسبة ١٣,٥٪ من إجمالي المقاعد، وفى انتخابات ٢٠٠٠، رشح ما يقرب من الألف من رجال الأعمال، تمكن ٧٧ منهم من دخول مجلس الشعب، بنسبة ١٧٪ من إجمالي المقاعد، وفي انتخابات ٢٠٠٥، ترشح أكثر من ٢٠٠٠ رجل أعمال، تمكن ٨٣ منهم من الفوز، بنسبة ١٩٪ من إجمالي المقاعد(١)، وقد زاد عدد رجال الأعمال المرشحين والفائزين في انتخابات ٢٠١٠ مقارنة بالانتخابات السابقة، لدرجة أنه ما خلت دائرة انتخابية من رجال الأعمال ولو واحد على الأقل(٢).

يمكن تفسير ظاهرة تنامي دور رجال الأعمال في انتخابات مجلس الشعب منذ التسعينيات بعدة عوامل، أهمها:

أولاً- التشريعات الاقتصادية التي استهدفت إحداث تغيير في هياكل الدولة الاقتصادية؛ ما شجع على نمو هذه الطبقة البازغة، ليس فقط في سوق العمل، وإنما إلى بعض أهم قنوات صنع القرار، وعلى رأسها لجنة السياسات بالحزب الحاكم والبرلمان والحكومة.

ثانياً- الانتقال إلى نظام الانتخاب الفردي: فمنذ انتخابات ١٩٩٠ شجّع رجال الأعمال على خوض الانتخابات، بل ودفع الأحزاب إلى ترشيح عدد منهم.

ثالثاً- اقتناع الحكومة بأهمية وجود رجال الأعمال في المؤسسة التشريعية سعياً إلى تقنين سياسة الإصلاح الاقتصادي، ولذلك نجدها قد شجعت ترشيح رجال الأعمال عن الحزب الوطني في الانتخابات.

---

١ تباينت التقديرات الخاصة بعدد رجال الأعمال الفائزين في كلٍ من انتخابات ٢٠٠٠ (تتراوح بين ٧٠-١٢٠ فائزاً) وانتخابات ٢٠٠٥ (٨٣-٦٨ ناجحاً)، انظر: عبد الغفار رشاد، "تحليل نتائج انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥،" مصدر سابق، ص ١٤٤-١٤٥؛ وعلي الدين هلال، النظام السياسي المصري، مصدر سابق، ص ٤٤٣.

٢ "المال.. كلمة السر،" مصدر سابق.

رابعاً- زيادة دور المال في العملية الانتخابية منذ التسعينيات؛ بالنظر إلى زيادة تكلفة الحملة الانتخابية، وقد يضاف إلى هذه التكلفة مشروعات يقوم بها المرشح في دائرته الانتخابية، كالأعمال الخيرية من بناء مستشفيات ومدارس، أو توزيع الهدايا، أو تجميل الدائرة، أو تشغيل المواطنين...إلخ، فقد أصبح دور المال واضحاً في حسم المعركة الانتخابية، بل وفي اختيار الأحزاب لمرشحيها، منذ انتخابات ١٩٩٥(١).

يلاحظ أن دور المال لا يقتصر على الدعاية الانتخابية فقط، وإنما يتضمن الرشوة الانتخابية، وتأجير البلطجية(٢) والطريف أن الرشوة الانتخابية قد لا تستخدم للتصويت لصالح أحد المرشحين(٣)، وإنما لضمان عدم التصويت للمنافسين، كما حدث في انتخابات ٢٠١٠(٤)، ومن ثم استشرت ظاهرة "شراء الأصوات"؛ لما لها من تأثير سلبي على نزاهة العملية الانتخابية، والتشكيل النهائي للبرلمان(٥).

ومع ذلك، لم يسفر تزايد حضور رجال الأعمال في مجلس الشعب، أو في الحكومة، عن رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أو تجاوز الأزمة الاقتصادية الخانقة التي شهدت استمرارية عبر فترات طويلة، ولكن ساهم وجود رجال الأعمال في المجلس، في تحقيق أغراضهم المتمثلة في إضفاء الشرعية على السياسات الاقتصادية المتبعة أو تقنينها، ويندرج في هذا الإطار تقنين وحماية ما أنجزته الحكومة من مشروعات في البنية الأساسية، ودفعها إلى اتخاذ مبادرات جديدة للتحول الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وعقد اتفاقات مع مؤسسات التمويل الدولية، كما ساهم رجال الأعمال في تعميق دور القطاع الخاص

---

١ أيمن الدسوقي، "رجال الأعمال في مجلس الشعب: كشف حساب،" جريدة البديل، ١٣ أغسطس ٢٠٠٨.

٢ "المال.. كلمة السر،" مصدر سابق.

٣ سامر سليمان، المشاركة السياسية في الانتخابات، مصدر سابق، ص ص ١٤٩-١٥٠.

٤ "المال.. كلمة السر،" مصدر سابق.

٥ الجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعي القانوني، المرأة فى انتخابات التجديد النصفي، ص ١٢؛ "المال.. كلمة السر،" مصدر سابق.

وتعزيز سياسات الخصخصة، والأهم من ذلك هو دور رجال الأعمال النواب في الضبط الاجتماعي إذ لما كانت السياسات الاقتصادية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي تتطلب تضحيات اجتماعية، عمد رجال الأعمال إلى دفع الحكومة إلى استخدام التشريع لتهيئة المناخ الشعبي العام لقبول فكرة الإصلاح الاقتصادي، ولإقناع المواطنين بالسياسات المتبعة، أو على الأقل ضبط سلوكهم خاصة إذا زادت الاتجاهات الرافضة للتكلفة الاجتماعية لسياسات التحول الاقتصادي، والأكثر أهمية هو دور رجال الأعمال في إعطاء الشرعية للاستبداد، أو تكريس نظام يقوم على الليبرالية الاقتصادية والاستبداد السياسي(١)، ومع ذلك، طرح البعض آثار إيجابية لتنامي الدور البرلماني لرجال الأعمال على الدولة والمجتمع في مجال النفع العام، من قبيل دعم الجمعيات الأهلية وتنفيذ مشروعات خيرية وتنموية عامة(٢).

### سادساً: نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها محل تساؤل

يعتبر الطعن في نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها من أهم ما خلفته تجربة التعددية التسلطية المصرية من تراث، ويطول القدح في مصداقية الانتخابات لجوانب عديدة في العملية الانتخابية، بدءً بإعداد الجداول الانتخابية وانتهاءً بالتحكم في نتائجها.

أثارت الجداول الانتخابية معظم الجدل الانتخابي بين الحزب الحاكم والحكومة من جهة، وأحزاب المعارضة والمستقلين، ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى؛ على أساس أن هذه الجداول تحتاج إلى عملية تنقية وتحديث مستمرين لتواكب التغيرات التي

---

١ أيمن الدسوقي، "رجال الأعمال في مجلس الشعب: كشف حساب،" مصدر سابق؛ وعبد الغفار رشاد وأيمن الدسوقي، "مجلس الشعب في مرحلة التعددية السياسية المقيدة (١٩٧٦- ٢٠٠٥): قضايا التطور والمؤسسية والأداء،" ورقة مقدمة إلى مشروع "بناء الدولة المصرية،" نظمه قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة: ٢٠٠٥.

٢. علي الدين هلال، النظام السياسي المصري، مصدر سابق، ص ٤٤٤-٥.

تطرأ على الهيئة الناخبة(١)، فقد تبين أن الطريقة التقليدية في إعداد الجداول أفرزت جداول مليئة بالأخطاء والثغرات، وأن تنقيتها- التي تتم على عجل قبل إجراء الانتخابات وتتسم بالمحدودية ـ تتطلب جهوداً مكثفة ووقتاً لا يتوافر قبل الانتخابات، ثم إنه أثيرت شكوك كثيرة حول تلاعب مخطط ومقصود من جانب الإدارة في عمليات القيد بالجداول، وقد كانت عملية قيد الناخبين وإعداد سجلاتهم، قبل عام ٢٠٠٥، من اختصاصات وزارة الداخلية، والصحيح أن القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠٥، المعدل لقانون مباشرة الحقوق السياسية، أوكل للّجنة العليا للانتخابات مهمة وضع قواعد لإعداد جداول الانتخاب ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتنقيتها وتحديثها، فقد ظلت عملية قيد الناخبين وإعداد سجلاتهم عملياً من اختصاصات وزارة الداخلية، أضف إلى ذلك أن تشكيل اللجنة(٢) خضع بشكل كامل، من الناحية الواقعية، للحزب الحاكم

١. عبد الغفار رشاد، "انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، مصدر سابق، ص ٨٢-٨٧؛ فتحي فكري، "الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات البرلمانية،" ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الأولى: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، نظمتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٥.

٢ .طبقاً لقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠٥، فقد تم إيجاد اللجنة العليا للانتخابات. وقد تم تعديل الباب الأول الخاص باللجنة في ٢٠٠٧. وبصفة عامة، تختص اللجنة بوضع قواعد إدارة الانتخابات العامة (انتخابات مجلسي الشعب والشورى) والانتخابات المحلية والاستفتاءات، وتتولى مهمة الإشراف عليها. وتتشكل اللجنة - وفق آخر تعديل للقانون في ٢٠٠٧ - برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة، وعضوية رئيس محكمة استئناف الإسكندرية، وأحد نواب رئيس محكمة النقض يختاره مجلس القضاء الأعلى؛ وأحد نواب رئيس مجلس الدولة، و٧ من أعضاء الهيئات القضائية السابقين؛ و٤ من الشخصيات العامة غير المنتمين إلى أي حزب سياسي، يختارهم كل من مجلسي الشعب و الشورى، على أن يكون ٣ منهم من أعضاء الهيئات القضائية السابقين على الأقل. ومدة العضوية ثلاث سنوات لغير الأعضاء الحاليين بالهيئات القضائية. ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس الجمهورية. ومن حيث الاختصاص، تتولى اللجنة العليا للانتخابات عمليات الإعداد والإدارة والإشراف والرقابة على إجراء الانتخابات العامة والمحلية والاستفتاءات في مراحلها المختلفة ابتداء من وضع قواعد تقسيم الدوائر الانتخابية وإعداد وتنقية جداول الناخبين وانتهاء بإعلان النتيجة العامة

والسلطة التنفيذية، أي إذا كانت عملية إعداد الجداول الانتخابية دالة في نزاهة الانتخابات، فإن تحكم السلطة التنفيذية في هذه العملية يقدم دليلاً على القدح في مصداقية الانتخابات.

تتصل نزاهة الانتخابات أيضاً بقضية تقسيم الدوائر الانتخابية(١)، فقد تطور عدد الدوائر الانتخابية في مصر -خلال الفترة محل الدراسة-، إذ بلغ عددها في انتخابات العامين ١٩٧٦ و١٩٧٩ نحو ١٧٦ دائرة (تحديداً ١٧٥ دائرة بالإضافة إلى انتخاب عضوين عن سيناء)، ثم حدث دمج الدوائر في انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧، فبلغ عددها ٤٨ دائرة فقط؛ نتيجة الأخذ بنظام القوائم الحزبية، وفى عام ١٩٩٠، أصبح عدد الدوائر الانتخابية ٢٢٢ دائرة، وظل هذا العدد ثابتًا حتى انتخابات ٢٠٠٥، رغم حدوث بعض التعديلات على مكونات ومسميات عدد من هذه الدوائر(٢)، وفي انتخابات ٢٠١٠، زاد عدد الدوائر الانتخابية نتيجة تخصيص ٣٢ دائرة لكوتا المرأة.

ظل البعض ينادي بضرورة الربط بين تقسيم الدوائر الانتخابية وعملية إعادة صياغة الجداول الانتخابية، من خلال تحديد حجم الناخبين في كل دائرة انتخابية، بما يكفل التمثيل المتكافئ للسكان، ومن ثم، كان الأمر يتطلب إعادة النظر في بعض الدوائر الانتخابية بالغة الازدحام أو الأخرى محدودة الحجم(٣)، بيد أن الحزب الوطني الحاكم كان يتحكم في تقسيم الدوائر؛ بما يزيد فرص مرشحيه في الفوز، ويضعف فرص

---

للانتخابات. انظر: "قانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية،" الجريدة الرسمية العدد ٢٦ (مكرر)، ٢ يوليو ٢٠٠٥؛ فتحي فكري، "الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات البرلمانية،" مصدر سابق.

١ .عبد الغفار رشاد، "انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، ص ٨٨؛ وإيهاب سلام، "الإشراف القضائي والرقابة على الانتخابات،" في: عمرو هاشم ربيع (محرر) انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦)، ص ٤٥-٤٦.

٢ .زكريا محمد عبد الله، البرلمان المصري، ص١٧.

٣ .عبد الغفار رشاد، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، مصدر سابق، ص ٨٩.

معارضيه في المنافسة، وعلى الرغم من أنّ تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية في ٢٠٠٥ أوكل إلى اللجنة العليا للانتخابات مهمة تحديد الدوائر الانتخابية، فإن ما يعيب هذا التطور أن تشكيل اللجنة خضع بشكل كامل للحزب الحاكم، كما ذكرت آنفاً، وبالجملة، لم تُقسم دوائر الانتخابات بشكل متساوٍ بين المرشحين في أي من الانتخابات المصرية؛ ما يعني هدم قاعدة التمثيل المتساوية، وقد استخلص أحد الباحثين أن هناك اختلاف في نسبة التمثيل تتراوح بين ١-٢٠ مرة من دائرة انتخابية إلى أخرى([1]).

ارتبط تقييم نزاهة الانتخابات في التجربة المصرية ببسط الإشراف القضائي على عملية إجراء الانتخابات([2])، ففي الانتخابات التشريعية السابقة لانتخابات ٢٠٠٠، اقتصر الإشراف القضائي علي اللجان العامة وعدد قليل من اللجان الفرعية في الدوائر الانتخابية المختلفة؛ الأمر الذي كان يتيح للإدارة التدخل في الانتخابات والتلاعب بنتائجها، ويوفر أدلة ومؤشرات على القدح في نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها([3])، ثم صدر القانون ١٦٧/ ٢٠٠٠، والذي يقضي بأن يعين كل من رؤساء اللجان العامة واللجان الفرعية من أعضاء الهيئات القضائية، ويختار أمناء اللجان من العاملين في الدولة أو القطاع العام، وهكذا، تم بسط رقابة أعضاء الهيئات القضائية وإشرافهم على العملية الانتخابية، ومع ذلك، لم يحسم القانون المذكور مسألة المقصود بالهيئة القضائية تاركاً إياها للعرف الذي سارت عليه العمليات الانتخابية السابقة، والتي جعلت الإشراف لجميع الهيئات القضائية الثلاث الرئيسة: المحكمة الدستورية العليا والسلطة القضائية ومجلس

١ .سامر سليمان، المشاركة السياسية في الانتخابات، مصدر سابق، ص ص ١٤٧-١٥٠.

٢ .إيهاب سلام، "الإشراف القضائي والرقابة على الانتخابات،" في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص ص ٤٥-٤٨.

٣ .مصطفى علوي، "مقدمة،" في مصطفى علوي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب، مصدر سابق، ص ص ٤-٦.

الدولة، بالإضافة إلى النيابة الإدارية[١] ومن ثم، أجريت انتخابات ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ في ظل هذا التكيف للإشراف القضائي، فيما جرت انتخابات ٢٠١٠ من دون أي إشرافٍ قضائي بموجب تعديل دستوري في عام ٢٠٠٧، قضى بأن يوظف من يتولى إدارة لجان التصويت، بينما تتولى اللجنة العليا للانتخابات مهمة الإشراف عليها[٢]، ومن ثم، شابت العملية الانتخابية الأخيرة ادعاءات جمة بحدوث تزوير واسع النطاق[٣]؛ وهو ما كان أحد أهم عوامل ثورة ٢٥ يناير من العام التالي.

وقد أبانت التجربتين الانتخابيتين الأخيرتين، أن إشراف اللجنة على العملية الانتخابية لم يشمل كل جوانب عملية الاقتراع، فمن حيث قبول أوراق الترشيح، وإعداد الجداول الانتخابية، ظل لوزارة الداخلية الدور البارز في هذا الإطار، وبالرغم من قيام اللجنة بوضع المعايير الخاصة بالدعاية الانتخابية، لكنها لم تستطع مواجهة خرق كل المرشحين تقريباً للحد الأقصى للإنفاق على الدعاية، واستغلال مؤسسات الدولة وجهازها الإداري في الدعاية، كما لم يكن للّجنة أي دور في عملية تأمين مقرات الاقتراع، ولاسيما في محيط هذه المقار، والذي شهد تجاوزات عديدة حالت دون وصول الناخبين إليها[٤].

---

١ .التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، ص ص ٤٢٦-٤٢٧؛ علي الصاوي، "كيف نفهم النظام الانتخابي بعد التعديل؟،" قضايا برلمانية، العدد ٤٢ (سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ص ٧-٨.

٢ .لتقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦، ص ص ٣٢٩-٣٦١.

٣ .مركز كارنيجي للشرق الأوسط، التمثيل في مجلس الشعب، مصدر سابق.

٤. التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥، ص ٤١٤؛ تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان عن الانتخابات البرلمانية نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٥ (القاهرة: المجلس القومي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥)، ص ١١-٢٢.

والخلاصة أن العملية الانتخابية في مصر شهدت تدخلاً واسعاً ومتعمداً من جانب الإدارة([١])، (من شرطة ومحافظين وأجهزة إدارة محلية)، بدايةً من سجلات الناخبين، إلى إعلان نتائج الانتخابات، وذلك مع بدء الأخذ بالتعددية في منتصف السبعينيات، بل وشهدت عمليات "تزوير واسعة" وصلت إلى ذروتها في انتخابات ٢٠١٠([٢]).

## سابعاً: ضعف المشاركة الشعبية في الانتخابات

وفقاً للبيانات الرسمية، نجد أن انتخابات ١٩٩٥ شهدت أعلى معدلاً للمشاركة الشعبية (نحو ٥٠٪ من المسجلين في جداول الانتخاب)، وأن انتخابات عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ شهدت أدنى مستوىً للمشاركة([٣]) (٢٥٪ تقريباً)، وعلى الرغم من أن معدل المشاركة بلغ أدنى مستوياته في انتخابات عام ٢٠٠٠، فإن هذه الانتخابات، وبسبب الإشراف القضائي عليها، كانت غير مسبوقة، وقد تراوحت نسبة المشاركة ما بين ١٥-٤٠٪ خلال المراحل الثلاث التي أجريت فيها الانتخابات، وبلغ المتوسط العام لنسبة المشاركة في جميع الدوائر ٢٥,٢٪([٤])، ويجزم علي الدين هلال أن نسبة المشاركة في الانتخابات كلها لا تتجاوز ٢٥٪ من المسجلين في الجداول الانتخابية، والذين لا

---

١. إكرام بدر الدين، "تطور المؤسسات السياسية: البرلمان والوزارة،" في: علي الدين هلال وآخرون، تجربة الديمقراطية في مصر، مصدر سابق، ص ١٠١-١٠٣؛ نصر محمد عارف، "إدارة العملية الانتخابية،" في: كمال المنوفي (محرر)، مصدر سابق، ص ١٣٨- ١٤١.

٢ .سامر سليمان، المشاركة السياسية في الانتخابات، مصدر سابق، ص ١٢٥.

٣ .وفقاً لبعض المصادر، بلغت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٠ وانتخابات ٢٠٠٥ نحو ٢٥٪ و٢٤٪، على التوالي. انظر: Sadiki, Rethinking Arab Democratization, op.cit., pp. 113, 139.

٤ .هانئ رسلان، "المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥،" في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص ٢١٠-٢١٨؛ عبد الغفار رشاد، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، مصدر سابق، ١٧٤.

يتجاوزون ٧١٪ ممن لهم حق التصويت([1])، ولكن إذا قيست المشاركة الشعبية -على أساس نسبة المصوتين- إلى جملة من لهم حق التصويت، لاختلفت الصورة كثيراً؛ حيث يتراوح معدل المشاركة بين ٢٠-٣١٪ في كل انتخابات.

**جدول (٣)[2]**

**المشاركة الشعبية في الانتخابات**

| الانتخابات | ٢٠١٠ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٥ | ١٩٩٠ | ١٩٨٧ | ١٩٨٤ | ١٩٧٩ | ١٩٧٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة المشاركة (١) | ٣٥٪ | ٢٥٪ | ٢٥,٢٪ | ٥٠٪ | ٤٥٪ | ٣٣٪ | ٤٣,٣٪ | ٤٠٪ | ٤٠٪ |
| نسبة المشاركة (٢) | ٢٥٪ | ٢٠٪ | ٢٤٪ | ٢٧٪ | ٣١٪ | ٢٠٪ | ٢٠٪ | - | - |

نسبة المشاركة (١): إلى المسجلين في جداول الانتخاب

نسبة المشاركة (٢): إلى من لهم حق التصويت.

١ .علي الدين هلال، النظام السياسي المصري، مصدر سابق، ص ٤٩٠.

٢ سامر سليمان، المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية: العوائق والمتطلبات (القاهرة: الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، ٢٠٠٦)، ص ١٤٧-١٥٠؛ عبد الغفار رشاد، "انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠: تحليل للإطار العام، في مصطفى علوي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ومؤسسة كونراد اديناور، ٢٠٠٠)، ص ص٢٠٩-٢٥٥؛ هاني رسلان، "المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥،" في عمرو هاشم ربيع (محرر) انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦)، ص ٢١٠-٢١٨؛ "لا مفاجآت.. أسماء الفائزين رسمياً بانتخابات مصر،" شبكة الإعلام العربية (محيط)، تم الإطلاع عليها في ١٦ أكتوبر ٢٠١١، http://old.moheet.com/newsPrint.aspx?nid=432961

من الواضح أن نسب المصوتين، -سواء اعتمدنا على المقياس الأول أو المقياس الثاني- منخفضة؛ ما يعني أن هناك أزمة في المشاركة السياسية(١)، ووفقاً لسامر سليمان فإن المشاركين في الانتخابات يقدرون بنحو ٢٠٪ ممن لهم حق التصويت، بمعنى أن غالبية الشعب المصري، أو ٨٠٪ ممن لديهم حق التصويت لا يشاركون في الانتخابات(٢).

وتتعدد أسباب ضعف المشاركة السياسية في مصر، وأهمها التكلفة الباهظة والمخاطر الشديدة التي تكتنف عملية التصويت من أحداث العنف وغيرها، أو قناعة غير المشاركين بعدم جدوى أصواتهم الانتخابية، حيث أن نجاح الحزب الحاكم في الانتخابات مضمون، كما أن ضعف المشاركة في الانتخابات يعود في جزء كبير منه إلى ضعف الأحزاب السياسية من ناحية بنيتها التنظيمية وبرامجها، وعزوف كتلة كبيرة من الطبقة الوسطى المتعلمة عن المشاركة؛ فقواعد الانتخابات المصرية بما تحتوى على فساد وعنف وغياب للبرامج إلخ، تكون طاردة لمثل هذه الفئات المتعلمة(٣)، وربما يعود ذلك إلى ظروف الأزمة الاقتصادية، وانصراف أغلبية المواطنين عن المشاركة السياسية إلى تأمين رغيف الخبز(٤).

## ثامناً: ظاهرة العنف الانتخابي

تعد انتخابات ١٩٩٥ حالة بارزة في تاريخ الانتخابات البرلمانية في مصر، سواء من ناحية درجة العنف الانتخابي ونوعه، أو من ناحية انتشاره الجغرافي، فقد اتخذ العنف في هذه الانتخابات عدة أشكال، منها تمزيق لافتات الدعاية الانتخابية بطريقة مكثفة من قبل أطراف متعددة، بعضها قام به المؤيدون لمرشح ما، ومعظمها تم بواسطة الجهات الحكومية

١. سامر سليمان، المشاركة السياسية في الانتخابات، مصدر سابق، ص ١٢٥؛ السيد يسين، "الانتخابات مواجهة أزمة المشاركة السياسية،" الأهرام المسائي، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٠، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=351241&eid=448

٢. سامر سليمان، المشاركة السياسية في الانتخابات، مصدر سابق، ص ١٤٧-١٥٠.

٣. المصدر السابق، ص ١٤٧-١٥٠.

٤. المصدر السابق؛ وعلي الدين هلال، المصدر السابق، ص ٤٩٠-٥٠٠.

والأجهزة الشرطية ضد مرشحي المعارضة، ولاسيما مرشحي التحالف الإسلامي، كما شهدت هذه الانتخابات قيام قوات الأمن باستخدام القوة لإعاقة حركة مرشحي المعارضة، ومنع أو تفريق مؤتمراتهم ومسيراتهم، وفي الواقع، لم تنفرد الحكومة وحدها بالتورط في هذا الشكل من العنف، وإنما قام المرشحون أنفسهم بمنع أو تفريق فعاليات بعضهم البعض، علاوة على ذلك، شهدت هذه الانتخابات حالات متعددة من احتجاز واعتقال مرشحي أحزاب المعارضة، خاصة مرشحي التحالف الإسلامي، ومندوبيهم وطردهم من مقار اللجان الانتخابية، بل شهدت الانتخابات مواجهات مسلحة جماعية بين مرشحي المعارضة وأجهزة الشرطة، وأعمال عنف مسلح بين المرشحين بعضهم البعض، أسفرت عن عدد من القتلى والجرحى غير مسبوق في الانتخابات السابقة أو اللاحقة، دون الحديث عما خلفته من أضرار مادية(١).

وكانت ثاني انتخابات تشريعية تجري في ظل التعددية (١٩٧٩)، قد شهدت مؤشرات للسلوك السياسي العنيف في بعض المناطق، ألغيت على أثرها الانتخابات في دائرتين انتخابيتين، كذلك، شهدت انتخابات ١٩٨٧ و١٩٩٠ عدة مظاهر للعنف الانتخابي، أهمها تمزيق اللافتات، واختطاف مندوبي المرشحين، وإطلاق أعيرة نارية من دون إصابة، أسفرت عن مقتل مابين شخص إلى شخصين في كلٍ منها وقد اختبرت انتخابات ٢٠٠٠ أيضاً عدة مظاهر عنف، خاصة في مرحلتيها الثانية والثالثة، ونُسب إلى الشرطة إثارة العنف، والتدخل في العملية الانتخابية لصالح مرشحي الحزب الوطني، وفى حالة نادرة لصالح أحد مرشحي المعارضة، وعلى أقل تقدير، بلغ عدد القتلى عشرة، وبلغ عدد المصابين أكثر من ٢٥٠ مصاباً(٢).

---

١ .حسنين إبراهيم، التحول الديمقراطي، مصدر سابق، ص ٢٠؛ نصر عارف، "إدارة العملية الانتخابية،" مصدر سابق، ص ص ١٣٧- ١٤١.

٢ .نصر عارف، "إدارة العملية الانتخابية،" مصدر سابق، ص ١٤١؛ إكرام بدر الدين، "تطور المؤسسات السياسية،" مصدر سابق، ص ١١٠؛ حسن أبوطالب، "العنف في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥،" في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص ٣٢٧.

لقد شكل العنف إحدى الظواهر البارزة في الانتخابات البرلمانية التي جرت على ثلاث مراحل في ٢٠٠٥، وشكل امتداداً لما حدث في الانتخابات السابقة، مع خلاف في الحدة والدرجة واستحداث بعض الأساليب، سواء من قبل المرشحين أنفسهم أو من قبل بعض الجهات الأمنية والإدارات المحلية، وقد كشفت هذه الانتخابات عن أن أعمال العنف الشديد المتضمن إيذاءً مباشراً للخصم أصبحت ظاهرة ملازمة للانتخابات التشريعية، فضلاً على تأجير البلطجية للتأثير السلبي على الحملات الانتخابية، كما كشفت الانتخابات أن تصاعد العنف، من حيث الانتشار وتورط أجهزة الأمن فيه، ارتبط بالأساس بالنجاح غير المتوقع الذي حققه الإخوان المسلمين في الجولة الأولى وفي الإعادة؛ ما دفع أجهزة الأمن إلى حالة من الاستنفار الشديد، وصل ذروته في الجولة الثالثة، حيث تم إغلاق ومحاصرة قرى وأحياء ولجان بأكملها، لمنع التصويت وقصره على الموثوق فيهم وفي تأييدهم للحزب الوطني، كما تم إكراه الناخبين على التصويت في اتجاه محدد(١)، وفي انتخابات ٢٠١٠، تم رصد أعمال عنف واشتباكات بعدد كبير من الدوائر أدت إلى سقوط عدد من القتلى(٢)، دون الحديث عن الحملة التي شنتها الأجهزة الأمنية على أنصار مرشحي الإخوان قُبيل موعد الانتخابات، والتقارير المعتادة حول قيام الأجهزة الحكومية بإفساد الحملات الانتخابية لمرشحي المعارضة، واعتقال أنصارهم، وترهيب الناخبين(٣).

---

١ .حسن أبوطالب، "العنف في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥،" مصدر سابق، ص ٣٥٣؛ مركز كارنييجي للشرق الأوسط، التمثيل في مجلس الشعب، مصدر سابق؛ سامر سليمان، المشاركة السياسية في الانتخابات، مصدر سابق، ص ص ١٤٧-١٥٠.

٢ ."تقارير: ارتفاع عدد قتلى انتخابات البرلمان المصري إلى أكثر من ٧ والتحقيق مع العشرات،" الشرق الأوسط، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠.

٣. "لا مفاجآت.. أسماء الفائزين رسمياً بانتخابات مصر،" شبكة الإعلام العربية (محيط)، تم الإطلاع عليها في ١٦ أكتوبر ٢٠١١، http://old.moheet.com/newsPrint.aspx?nid=432961

**انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١- ٢٠١٢ وآفاق الخروج من التعددية التسلطية**

عقدت هذه الانتخابات بعد أن تم تغيير الإطار السياسي والدستوري والقانوني للعملية الانتخابية، بفعل نجاح ثورة يناير ٢٠١١، فقد سقط النظام القديم، وولجت البلاد في مرحلة انتقالية تستكمل إزالة آثار هذا النظام وقد تمهد لتأسيس نظامٍ جديد، كما تم تعطيل العمل بأحكام دستور ١٩٧١(١)، وإصدار إعلان دستوري مؤقت في مارس ٢٠١١، وإدخال تعديلات رئيسة على قوانين الأحزاب السياسية والحقوق السياسية ومجلس الشعب، وإتاحة الفرصة للمصريين المقيمين في الخارج بالتصويت، لأول مرة، في الانتخابات(٢).

وقد أجريت أول انتخابات تشريعية بعد الثورة على ثلاث مراحل، استغرقت شهراً ونصف الشهر تقريباً، (٢٩ نوفمبر ٢٠١١- ١٩ يناير ٢٠١٢)، في ظل إشرافٍ قضائي كامل تتولاه اللجنة العليا للانتخابات(٣)، ووفق نظام انتخابي جديد يقوم على الجمع بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية على أساس التمثيل النسبي في الدائرة الانتخابية (ثلثي المقاعد)، ونظام الانتخاب الفردي على أساس الأغلبية المطلقة (ثلث المقاعد)(٤).

---

١. الجريدة الرسمية، العدد ٦ (مكرر)، ١٣ فبراير ٢٠١١.

٢. مركز الجزيرة للدراسات، " البنية القانونية والتشريعية للانتخابات المصرية ٢٠١١،" تقارير، ١٧ ديسمبر ٢٠١١، تم الاطلاع عليها في ٧ مارس ٢٠١٢، http://studies.aljazeera.net/reports/2011/12/201112171313317375 81.htm.

٣. عن اللجنة وتشكيلها واختصاصاتها، انظر الموقع الالكتروني لها: http://www.elections2011.eg

٤. مركز الجزيرة للدراسات، " البنية القانونية والتشريعية للانتخابات المصرية."

**جدول (٤)**[١]

**نتائج الانتخابات التشريعية المصرية (٢٠١١-٢٠١٢)**

| الحزب | عدد المقاعد | النسبة المئوية | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| الحرية والعدالة | ٢١٨ | ٪٤٣,٨ | + مقعد واحد لمنسق التحالف الديمقراطي |
| النور | 111 | ٪٢٢,٣ | استقال أحد نواب النور إثر فضيحة بلاغ كاذب في ٥ مارس، وتمت إقالته من الحزب |
| الوفد الجديد | ٣٨ | ٪٧,٦ | |
| المصريين الأحرار | 16 | ٪٣,٢ | دخل الانتخابات تحت قائمة الكتلة المصرية. استقال أحد أعضاء الحزب في ١ مارس |
| المصري الديمقراطي الاجتماعي | 15 | ٪٣,٠ | دخل الانتخابات تحت قائمة الكتلة المصرية |
| البناء والتنمية | 13 | ٪٢,٦ | دخل الانتخابات تحت قائمة حزب النور |
| الوسط الجديد | 10 | ٪٢,٠ | |
| الإصلاح والتنمية | 9 | ٪١,٨ | دخل الانتخابات تحت قائمة حزب النور |
| التحالف الشعبي الاشتراكي | 7 | ٪١,٤ | دخل الانتخابات تحت قائمة تحالف الثورة مستمرة |
| الكرامة | 6 | %1.2 | دخل الانتخابات تحت قائمة حزب الحرية والعدالة |
| مصر القومي | 5 | %1.0 | |

[١] جمعت البيانات بواسطة الباحث من الموقع الالكتروني للجنة العليا للانتخابات http://www.elections2011.eg، وجريدة الأهرام، "النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب"، ٢٢ يناير ٢٠١٢؛ جريدة الشروق، ١٠ مارس- ١٠ أبريل ٢٠١٢.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | %0.8 | 4 | الحرية |
| | %0.8 | 4 | المواطن المصري |
| | %0.6 | 3 | الأصالة |
| دخل الانتخابات تحت قائمة الكتلة المصرية | %0.6 | 3 | التجمع |
| دخل الانتخابات تحت قائمة حزب الحرية والعدالة. استقال نائبا الحزب؛ بسبب ترشيح شخص تابع للمخابرات باسم الحزب للانتخابات الرئاسية | %0.4 | 2 | الحضارة |
| | %0.4 | 2 | الاتحاد |
| | %0.2 | 1 | الاتحاد المصري العربي |
| | %0.2 | 1 | السلام الديمقراطي |
| دخل الانتخابات تحت قائمة حزب الحرية والعدالة | %0.2 | 1 | العمل |
| | %0.2 | 1 | العدل |
| | %0.2 | ١ | المحافظين |
| | %5.2 | 26 | المستقلون |
| | %100 | 498 | إجمالي المقاعد المنتخبة |

فما هي خصائص هذه الانتخابات، مقارنة بخصائص سابقاتها التي عقدت في ظل دستور ١٩٧١؟ وهل تدل هذه الانتخابات على أن مصر تتجه إلى نمطٍ من الديمقراطية الشمولية، أم إلى تجربة جديدة من التعدد السياسي المفتوح في إطار تحول ديمقراطي حقيقي؟

إن أول وأهم خصائص انتخابات ٢٠١١-٢٠١٢ هو غياب نظام الحزب المهيمن؛ فقد أفرزت هذه الانتخابات، كما يوضح جدول (٤)، نظام تعددية حزبية، يتكون من ٢٢ حزباً سياسياً ممثلاً في مجلس الشعب، يحق لـ١٥ منها تكوين هيئات برلمانية داخل

المجلس، والأحزاب الخمس الرئيسة هي حزب الحرية والعدالة، وهو حزب الأغلبية (٤٣,٨٪ من المقاعد)، وحزب النور (٢٢,٣٪) والوفد (٧,٦٪) والمصريين الأحرار (٣,٢٪) والمصري الديمقراطي الاجتماعي (٣٪).

شهدت هذه الانتخابات ثلاث تحالفات حزبية رئيسة، هي التحالف الديمقراطي الذي قاده حزب الحرية والعدالة (٤٥,٦٪ من المقاعد)، والتحالف الإسلامي بقيادة حزب النور (٢٥,٥٪ من المقاعد)، بالإضافة إلى الكتلة المصرية (٦,٨٪ من المقاعد)، وتحالف الثورة مستمرة([1])، ويقوده حزب التحالف الشعبي الاشتراكي (٧ مقاعد فقط)، بيد أن هذه التحالفات لم تستمر طويلاً بعد الانتخابات؛ إذ سرعان ما تفككت، ودب الخلاف بين بعض أطرافها، وهذه الخاصية بالذات تمثل امتداداً للخبرة المصرية في الفترة السابقة على الثورة([2]).

لا يمكن تصنيف الأحزاب الممثلة في البرلمان وفقاً للتصنيف التقليدي ما بين موالاة ومعارضة؛ فكلها أحزاب معارضة بشكلٍ أو بآخر، ولا يمثل حزب الأغلبية الحكومة، إنما

---

١. تشكل التحالف الديمقراطي في يونيو ٢٠١١، وكان يضم عدد كبير من الأحزاب الإسلامية والليبرالية واليسارية، إلا أنه تقلص إلى ثلاثة أحزاب معروفة وهي الحرية والعدالة والكرامة والغد، بالإضافة إلى ثمانية أحزاب صغيرة من بينها حزب الحضارة. تشكل التحالف الإسلامي في سبتمبر ٢٠١١، ويتكون من أحزاب النور السلفي والبناء والتنمية الذراع السياسي للجماعة الإسلامية في مصر والأصالة. تشكلت الكتلة المصرية في ٢٥ أغسطس ٢٠١١، ويتكون من أحزاب المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي والتجمع. تشكل تحالف الثورة مستمرة في أكتوبر ٢٠١١، ويتكون من أحزاب التحالف الشعبي الاشتراكي، وائتلاف شباب الثورة، والتيار المصرى، والاشتراكي المصري، والتحالف المصري، ومصر الحرية، والمساواة والتنمية، والتحرير المصري الصوفي، والنهضة وغيرهم، انظر:

Carnegie Endowment for International Peace, "Parties and Alliances," accessed on March 10, 2012, http://egyptelections.carnegieendowment.org/category/political-parties.

٢. علي الدين هلال، النظام السياسي المصري، ص ص ٣٢٦-٨.

هي حكومة مؤقتة تنتهي مهمتها بمباشرة رئيس الجمهورية المنتخب سلطاته في حزيران ٢٠١٢، ومع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن مصر لا تزال تمر بمرحلة انتقالية، ولم تستقر فيها الأوضاع السياسية بشكل نهائي، يمكن القول أن الصورة في البرلمان عُكست تماماً، فبعد سنوات طويلة من هيمنة الحزب الواحد على أعمال البرلمان، أصبحت المعارضة تسيطر تماماً على كافة جوانب العملية التشريعية، بل وتم حل الحزب المسيطر ومصادره، فمع الأخذ بالاعتبار أن مصر حقيقة لا تزال تمر بمرحلة انتقالية، ولم تستقر فيها الأوضاع السياسية بشكل نهائي، يمكن القول أن الصورة في البرلمان عُكست تماماً، فبعد سنوات طويلة من هيمنة الحزب الواحد على أعمال البرلمان، أصبحت المعارضة تسيطر تماماً على كافة جوانب العملية التشريعية، بل وتم حل الحزب المسيطر ومصادرة ممتلكاته(١).

وثمة مقولة يرددها نفرٌ من الباحثين مفادها أن النظام السياسي المصري منذ إنشاء الأحزاب السياسية عام ١٩٠٧ لم يعرف سوى ظاهرة الحزب الكبير أو الحزب الواحد بنمطيه (الحزب الأوحد والحزب المهيمن)، ويستوي في ذلك الحزب الوطني (القديم) بزعامة مصطفى كامل قبل الحرب العالمية الأولى، وحزب الوفد في العهد البرلماني (١٩٢٣-١٩٥٢)، والتجارب الحزبية المختلفة منذ ثورة تموز ١٩٥٢ (هيئة التحرير، فالاتحاد القومي، ثم الاتحاد الاشتراكي -التي تنتمي جميعاً إلى نمط الحزب الأوحد-،

١ تم حل الحزب الوطني الديمقراطي في أبريل ٢٠١١. ولكن هذا لم يمنع أعضاء سابقون في الحزب الوطني من الترشح للانتخابات مستقلين، أو من خلال بعض الأحزاب مثل حزبي الوفد والإصلاح والتنمية، أو من خلال تأسيس أحزاب جديدة. ويُطلق على أحزاب الحرية ومصر القومي والمواطن المصري والاتحاد إعلامياً أحزاب الفلول؛ أو بقايا الحزب الوطني المنحل. واستطاعت هذه الأحزاب الحصول على ١٥ مقعداً. انظر: Carnegie Endowment for International Peace, "Who are the non-Islamists in Egypt's New People's Assembly?," accessed on March 10, 2012, http://egyptelections.carnegieendowment.org/2012/01/26/who-are-the-non-islamists-in-egypts-new-parliament

وحزب مصر، ثم الحزب الوطني الديمقراطي)، فهل ما يحدث في مصر بعد (ثورة يناير) يمثل انقطاعاً عن هذه الخبرة أم امتداداً لها؟

بادئ ذي بدء، يمكن القول أن تجربة الحزب الوطني (القديم) لا يُقاس عليها؛ فقد كان حزباً كبيراً من الناحية السياسية، بحكم أنه قاد التيار الرئيسي للحركة الوطنية ضد الاحتلال الإنجليزي حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولكن الحزب لم ينافس في الانتخابات، ولم يسيطر على أجهزة الحكم(١)، كما أن تجربة نمط الحزب الأوحد غير قابلة للتكرار في مصر؛ لجملة من العوامل السياسية والدستورية والتشريعية، يضيق المجال عن شرحها؛ لكن أهمها أن النظام السياسي يقوم على التعددية السياسية، وليس من المحتمل أن يتغير هذا المبدأ في الدستور الجديد.

أما بالنسبة لإمكانية تكرار تجربة الحزب المهيمن في مصر بعد (ثورة يناير) ٢٠١١، فهي مستبعدة أيضاً في المستقبل المنظور، فمن الصحيح أن (ثورة يناير) أسفرت عن حصول حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين على الأغلبية النسبية في مقاعد البرلمان، ولكن سيطرة هذا الحزب على البرلمان لا تُقارن بوضع حزب الوفد بعد ثورة ١٩١٩، ولا بوضع الحزب الوطني الديمقراطي عقب تأسيسه في ١٩٧٨، إضافة لذلك، لم تكن جماعة الإخوان -كحركة معارضة- ضد نظام حكم مبارك أو بالنسبة لثورة ٢٠١١، كما كان حزب الوفد بالنسبة للحركة الوطنية المصرية بعد الحرب العالمية الأولى، أو بالنسبة لثورة ١٩١٩، لقد كانت الجماعة قوة مؤثرة وفعّالة، سواء في حركة المعارضة ضد الحكم التسلطي، أوفي مجريات ثورة ٢٠١١، ولكنها لم تقد المعارضة، ولم تفجر الثورة أو تقودها، بعكس حزب الوفد الذي كان التجسيد السياسي للحركة الوطنية المصرية، وقاد ثورة ١٩١٩ مستنداً إلى حشدٍ شعبي هائل لم يتوافر للجماعة، وقد فاز حزب الوفد في أول انتخابات بعد الثورة بأربع سنوات (عام ١٩٢٤) بنحو ٩١٪ من مقاعد مجلس

١ علي الدين هلال، العهد البرلماني في مصر من الصعود إلي الانهيار ١٩٢٣ - ١٩٥٢ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١١)، ص ص ١٠٩-١١٤.

النواب، بينما فاز حزب الإخوان في أول انتخابات بعد الثورة بأقل من سنة واحدة (أي في زخم ثوري أشد) بنحو ٤٤٪ من مقاعد مجلس الشعب، وكانت أقل نسبة حصل عليها الوفد في انتخابات حرة نزيهة هي نحو ٧١٪ من مقاعد مجلس النواب، في كانون ثاني ١٩٥٠([1])، كما أن المتوسط العام لنصيب الحزب الوطني من مقاعد البرلمان بلغ أكثر من ٩١٪.

إن تطورات المرحلة الانتقالية، وما تشهده من حالة استقطابٍ حاد بين التنظيمات الإسلامية (ممثلة في الإخوان والسلفيين والذين يسيطرون على أكثر من ثلثي مقاعد مجلس الشعب)، والقوى الليبرالية واليسارية، وما تمخض عنها من اصطفاف الطرفين سياسياً (وليس تنظيمياً) في مواجهة بعضهما البعض، ومحاولة حزب الإخوان الهيمنة على الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد، ودفعهم بمرشح لرئاسة الجمهورية، دفع ثلةٌ من المحللين إلى التحذير من ظهور "حزب وطني جديد" بأيديولوجية إسلامية، متمثلاً في حزب الحرية والعدالة متحالفاً سياسياً (وربما تنظيمياً في قابل الأيام) مع حزب النور، يهيمن على النظام السياسي ما بعد (ثورة يناير).

وبهذا فإنه من المتوقع أن النظام المصري الذي من المحتمل أن يكون مختلطاً (برلماني-رئاسي يشبه بطريقة أو بأخرى النظام الفرنسي)، سوف يشهد في المستقبل المنظور نمطاً من التعددية السياسية، يقوده حزب أغلبية ذو مرجعية إسلامية (حزب الحرية والعدالة)، وليس نمط حزب مسيطر على شاكلة حزب الوفد بعد ثورة ١٩١٩، ولا نمط الحزب الواحد الذي تبلور بعد عام ١٩٧٦، وهناك جملة من العوامل ترجح هذا السيناريو، أهمها أن (ثورة يناير) نفسها اندلعت ضد نظام تسلطي هيمن فيه حزب واحد على الحياة السياسية لعدة عقود، وثمة ارتباط في العقل الجمعي المصري حالياً بين التسلطية والحزب المهيمن، كما أن المؤسسة العسكرية، وهي القوة الأولى المنظمة في البلاد، والتي سوف

١. المصدر السابق،؟ ص ١٥٥-١٦٧، ١٧١؛ طارق البشري، "الواقع السياسى الحاضر،" الشروق، ٦ أبريل ٢٠١٢.

تظل تلعب دوراً مهماً في السياسة المصرية لعدة سنوات قادمة، لن تسمح بإعادة إنتاج الحزب المهيمن مرة أخرى، فضلاً عن أن يكون هذا الحزب ذو مرجعية إسلامية، حتى لو اضطرت إلى التدخل(١)، علاوة على ذلك، فإن القوة الثالثة التي أفرزتها (ثورة يناير)، وتضم عدداً من الأحزاب والحركات الثورية والليبرالية واليسارية(٢)، لن تستطيع الهيمنة على النظام السياسي حتى لو تحالفت جميعاً في إطار ما يعرف بالتيار المدني، ولكن ربما يمكنها الحيلولة دون سيطرة حزب إسلامي على الحياة السياسية، وفي الواقع، يتفق كثير من المراقبين للأحزاب الإسلامية في برلمان ما بعد الثورة على أن أداءها أثّر سلباً في شعبيتها، ومن ثم بضغط الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، وثورة التوقعات المتزايدة، يُحتمل أن يتراجع الإنجاز الانتخابي لهذه الأحزاب في أية انتخابات قادمة.

بالعودة إلى خصائص التجربة الانتخابية الأولى بعد ثورة ٢٠١٢، نجد أنه لم تعد مسألة تمثيل التيارات السياسية غير الحزبية في البرلمان ذات معنى؛ حيث سمح لهذه التيارات سواء كانت إسلامية أو ليبرالية أو يسارية أو حتى ثورية بتشكيل أحزابها وخوض الانتخابات، بعد إدخال تعديلات جوهرية على قانون الأحزاب السياسية بالمرسوم بقانون ٢٠١١/١٢، والذي حد من القيود المفروضة على تشكيل الأحزاب السياسية، آية ذلك أنه تنافس في الانتخابات الأخيرة أكثر من ٤٠ حزباً سياسياً، تأسس

١. شادية فتحي، "الدولة الدينية: السيناريو الأقل احتمالا والأكثر تأثيرا في مستقبل مصر،" ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد ١٨٥ (يوليو ٢٠١١)، تم الاطلاع عليها في ١٣ أبريل ٢٠١٢،

http://www.siyassa.org.eg/Media/File/2011/7/20/2011-.634467784006036652-603.pdf

٢. طارق البشري، المصدر السابق.

١٢ حزباً منها قبل الثورة(١). ويضم البرلمان مع اختلاف الأوزان النسبية هذه التيارات جميعاً، بيد أن التيار الإسلامي بتنظيماته الأربع؛ (الإخوان المسلمين والسلفيين والجماعة الإسلامية وحزب الوسط المنشق عن الإخوان) يسيطر على ما يزيد عن ٧١٪ من مقاعد مجلس الشعب، فيما تتقاسم التيارات الأخرى النسبة المتبقية، يستحوذ التيار الليبرالي على أكثرها، غير أنه، وكما اتضح من تشكيل التحالفات والدعاية والمنافسة الانتخابية، ومناقشات جلسات المجلس التي عقدت إلى الآن، لا يمثل التيار الإسلامي كتلة موحدة داخل البرلمان، بل ربما تكون المنافسة هي القاعدة التي تسم العلاقة بين أهم فصائله، وهما الإخوان والسلفيين(٢)؛ لرغبة الأخيرين في دفع أي إيحاء بتبعيتهم للإخوان وفي بناء مشروع مستقل.

**جدول (٥)[٣]**

**نصيب المرأة والأقباط من مقاعد مجلس الشعب بالانتخاب**

| البيان | عدد المقاعد | النسبة ٪ |
|---|---|---|
| **المرأة** | ٩ | ٪١,٨ |
| **الأقباط** | ٨ | ٪١,٦ |

١. كريمة عبد الغني، "اللجنة العليا تعلن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث،" بوابة الأهرام، ٢١ يناير ٢٠١١، تم الاطلاع عليها في ٧ مارس ٢٠١٢، http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx.

٢. Nathan J. Brown, "When Victory Becomes an Option: Egypt's Muslim Brotherhood Confronts Success," Carnegie Paper, January 2012, accessed on March 7, 2012, http://carnegie-mec.org/publications/?fa=show&id=46424.

٣ جمعت البيانات بواسطة الباحث من الموقع الالكتروني للجنة العليا للانتخابات http://www.elections2011.eg

وقد شهدت أول انتخابات بعد الثورة تراجع الإنجاز الانتخابي للمستقلين بالمقارنة بسابقتها (٢٠١٠). ويمكن تفسير ذلك بالنظام الانتخابي الذي لم يتح للمستقلين سوى المنافسة على ثلث مقاعد البرلمان، وزاحمتهم الأحزاب السياسية في المنافسة عليه أيضاً، كما أن تعدد الأحزاب وتنوعها الأيديولوجي قد أتاح لنسبة معتبرة من المستقلين المحتملين فرصاً ليكونوا حزبيين، ومع ذلك، حافظ المستقلون على معدل إنجازهم الانتخابي منذ عام ١٩٧٦، والذي يتراوح، كما سبق ذكره، ما بين ٣ - ١٥٪.

ولم يترتب على الثورة المصرية معالجة مسألة تدني حجم نجاح المرأة (لم تتمكن سوى ٩ سيدات من الفوز بمقاعد برلمانية)، والأقباط (نجح ٨)، ورغم أن الإعلان الدستوري أجاز أن يتم وضع حد أدنى لمشاركة المرأة في البرلمان، لم يتم تخصيص كوتا للنساء، كما في آخر برلمان قبل الثورة([1])، وحرصت الأحزاب السياسية على وضع النساء في مواقع غير تنافسية على قوائمها([2])، ويبدو أن مسألة تدني التمثيل البرلماني للنساء والأقباط في البرلمان تعود إلى عوامل هيكلية مجتمعية تتجاوز الإطار السياسي والقانوني للعملية الانتخابية([3]).

لقد تضافرت عدة عوامل ساهمت في شفافية انتخابات ٢٠١١-٢٠١٢ ونزاهتها إجمالاً، وفي مقدمتها: المراقبة الشعبية في ظل مناخ ثوري غير مسبوق، والإشراف القضائي

---

١. مركز الجزيرة للدراسات، "البنية القانونية والتشريعية للانتخابات المصرية".

2 The Carter Center, "Carter Center Election Witnessing Mission, Egypt 2011/2012 Parliamentary Elections, Preliminary Report on all Three Phases of the People's Assembly Elections," Jan. 24, 2012, accessed on March 8, 2012, http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/Egypt-Peoples-Assembly-Elections.pdf.

٣ .أشرف مدبولي، "برلمان نسائي موازي" – فكرة مصرية لمواجهة ضعف تمثيل المرأة النيابي،" بي بي سي. كوم، ٢ يناير ٢٠١٢، اطلع عليها في ١١ مارس ٢٠١٢، http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/01/120102_egypt_womens_parliament.shtml

الكامل على العملية الانتخابية -باستثناء تصويت كلٍ من المصريين بالخارج والمحبوسين احتياطياً، ممن لم تصدر ضدهم أحكام نهائية، حيث تولت الإشراف على عملية الانتخاب جهات أخرى-(١)، كما تم السماح لمنظمات المجتمع المدني المصرية وبعض المنظمات الأجنبية بمراقبة الانتخابات، وربما تكون هذه أول انتخابات منذ إقرار التعددية السياسية في مصر تتمتع بمصداقية من جانب المشاركين فيها والمراقبين عليها، وهذا لا يعني وجود بعض التجاوزات أو المخالفات الغير جوهرية التي تتعلق بالحملات الانتخابية، أو إدارة الانتخابات، ولكنها لم ترق إلى التأثير في نتائج الانتخابات(٢).

لقد شهدت هذه الانتخابات تبدل أوضاع المشاركة السياسية، إذ شهدت معدلات تصويت مرتفعة في جولاتها الثلاث، بلغ متوسطها أكثر من ٦٣٪، وقد بلغت الحماسة برئيس اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات تمديدها، عندما زعم أن نسبة مشاركة المصريين في هذه الانتخابات تفوق نسبة مشاركتهم في أية انتخابات شهدتها البلاد منذ عهد الفراعنة(٣)، والصحيح أن المشاركة في الانتخابات كانت غير مسبوقة منذ عام ١٩٣٦، وهو تاريخ سادس انتخابات برلمانية بعد ثورة ١٩١٩، فقد وصلت نسبة المشاركة بها نحو ٥٩٪ من عدد الناخبين المسجلين(٤)، علاوة على ذلك، بفضل انتخابات ٢٠١١-٢٠١٢، يمكن الوقوف على نسب حقيقية للمشاركة في الانتخابات لأول مرة

---

١ "دعوى لإبطال (الشعب) لغياب الإشراف القضائي على (المسجونين) وتصويت الخارج،" المصري اليوم، ٢١ يناير ٢٠١٢، اطلع عليها في ١١ مارس ٢٠١٢، .http://sharek.almasryalyoum.com/node/3756

2 The Carter Center, "Carter Center Election Witnessing Mission."

٣ "أعلي نسبة مشاركة في الانتخابات منذ عهد الفراعنة: ٨,٥ مليون مواطن أدلوا بأصواتهم بنسبة ٦٢٪،" الأهرام، ٣ ديسمبر ٢٠١٢.

٤ والحقيقة أن معدلات المشاركة السياسية في انتخابات العهد البرلماني (١٩٢٣-١٩٥٢) كانت مرتفعة، وبلغ متوسطها نحو ٧٠٪ خلال الانتخابات التشريعية العشرة التي شهدتها الفترة، ونحو ٦٧٪ في الانتخابات الست التي اتفق الدارسون على نزاهتها، انظر: علي الدين هلال، العهد البرلماني في مصر، مصدر سابق، ص ٣٨٤.

منذ بدء تجربة التعددية الحزبية في ظل دستور ١٩٧٦، وتحديد القوة الشعبية النسبية للأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة([1]).

**جدول (٦)[2]**

**المشاركة الشعبية في انتخابات ٢٠١١-٢٠١٢**

| البيان | النسبة ٪ |
|---|---|
| **المرحلة الأولى** | ٪٦٢ |
| **المرحلة الثانية** | ٪٦٥,٩٥ |
| **المرحلة الثالثة** | ٪٦٢ |
| **المتوسط** | ٪٦٣,٣ |

رغم حالة الانفلات الأمني الكبيرة التي ترافقت مع انهيار النظام السابق وسبقت الانتخابات، تراجعت معدلات العنف الانتخابي بدرجة كبيرة للغاية؛ بفضل اشتراك القوات المسلحة في تأمين العملية الانتخابية، ولم تشهد سوى عمليات عنف محدودة في بعض الدوائر، مثل الاحتجاجات على النتائج، لم تؤثر على إجراء الانتخابات أو على نتائجها([3])، ولكن يجب التنبيه بأن أحداث العنف كبيرة الحجم التي شهدتها البلاد خلال

١ قارن: طارق البشري، الواقع السياسي الحاضر، مصدر سابق.

[2] المادة مجمعة بمعرفة من بيانات اللجنة القضائية العليا الانتخابية.

٣. تفاوتت درجة حدة الاحتجاجات العنيفة على قلتها في محافظات الجمهورية، وتراوحت بين العنف اللفظي (المشادات الكلامية) والعنف الجسدي الذي أخذ صورة المشادات بالأيدي والتراشق بالحجارة بين أطراف العملية الانتخابية، وقطع الطرق والسكك الحديدية، وإحراق إطارات السيارات ومحاولة اقتحام مبان حكومية أو إطلاق أعيرة نارية بأسلحة آلية على ميناء ...إلخ. يُراجع في ذلك أخبار الانتخابات يوم بيوم على الموقع التالي: http://sharek.almasryalyoum.com، وكذلك تقارير المنظمات التي راقبت الانتخابات، مثل الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات، المجلس القومى لحقوق الإنسان، التحالف المصرى لمراقبة الانتخابات، مؤسسة عالم واحد للتنمية، والجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي، ومركز كارتر.

فترة الانتخابات، مثل أحداث مجلس الوزراء، وميدان التحرير في كانون أول ٢٠١١ التي أدت إلى سقوط عدد من القتلى ومئات الجرحى وخسائر مادية في المباني و السيارات، لم تكن مرتبطة بالعملية الانتخابية، وإنما باختلاف الرؤى بين المحتجين والمجلس العسكري حول إدارة المرحلة الانتقالية(١).

## خاتمة

عبرت التجارب الانتخابية المصرية، في ظل دستور ١٩٧١، عن السمات الأساسية لنمط التعددية التسلطية؛ إذ توافرت رسمياً متطلبات الديمقراطية الإجرائية، ولكن دون مضمون ديمقراطي، فقد شهدت العملية الانتخابية في الفترة (١٩٧٦-٢٠١٠)، تدخل الحكومة في العملية الانتخابية ونتائجها، والافتقار إلى النزاهة والشفافية، وسيطرة نظام الحزب المهيمن على الحكم، وتهميش أحزاب المعارضة والتيارات السياسية غير الحزبية، وتنامي ظاهرة المستقلين الذين لم تمكنهم التجربة من التحزب، وتدني حجم التمثيل البرلماني للمرأة والأقباط، واستشراء دور المال ورجال الأعمال في الانتخابات.

لم تشهد تجربة التعددية التسلطية في مصر تطوراً نوعياً ملموساً، كما أبان ذلك دراسة تطور الانتخابات في ظلها، أي لم تفض إلى تحول ديمقراطي حقيقي، إذ إنها ما إن تأخذ في التطور حتى تشدها الإرادة أو الثقافة التسلطية للدولة إلى الوراء(٢)، وربما كان هذا ما يفسر النهاية الدراماتيكية لهذه التجربة؛ حيث أطاحت (ثورة يناير) ٢٠١١ برمتها، وبقواعدها الدستورية (دستور ١٩٧١)، والتشريعية (أجريت تعديلات أساسية على

---

١. أشرف مدبولي، "مصر: استياء واستقالات على خلفية أحداث مجلس الوزراء"، بي بي سي.كوم، ١٦ ديسمبر ٢٠١١، اطلع عليها ١١ مارس ٢٠١٢ http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/12/111216_egypt_confrontations.shtml؛ "مصادمات جديدة بين المتظاهرين والقوات المصرية لليوم الثالث،" بي بي سي.كوم، ١٨ ديسمبر ٢٠١١، اطلع عليها في ١١ مارس ٢٠١٢، http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/12/111218_cairo_protests.shtml

٢. إيمان محمد حسن، "أثر التعددية المقيدة ومنطق الرخصة على الأحزاب،" مرجع سابق.

القوانين المنظمة للأحزاب السياسية والبرلمان بغرفتيه)، والمؤسسية (مجلسي الشعب، والشورى ٢٠١٠، واللجنة العليا للإشراف على الانتخابات)، ونظامها الحزبي الأقرب إلى نمط الحزب الواحد (الحزب الوطني).

وخلال مرحلة الانتقال من نظام قديم يتفكك إلى نظام جديد يتأسس، جرت انتخابات تشريعية (٢٠١١-٢٠١٢) اتسمت في معظمها بخصائص مغايرة تماماً عن سابقاتها التي أُجريت في ظل التعددية التسلطية، وتدل المؤشرات المتوافرة من دراسة أول انتخابات برلمانية بعد الثورة، بالإضافة إلى الحراك الثوري الذي تختبره البلاد، على أن مصر ربما تتجه نحو تجربة جديدة من التعدد السياسي المفتوح في إطار نظام مختلط (برلماني-رئاسي يشبه بطريقة أو بأخرى النظام الفرنسي)، وليس إلى تعددية شمولية يهيمن حزب عليها أو تحالف حزبي إسلامي، وأن من المستبعد أن تتكرر تجارب الحزب الكبير، أو الحزب الواحد التي سادت النظام المصري منذ أن عرف الظاهرة الحزبية حتى اندلاع ثورة يناير ٢٠١١.

# أزمة العلاقات الباكستانية الأمريكية والحرب بالوكالة

أ.د. أحمد سليم البرصان*

تشهد العلاقات الباكستانية الأمريكية أزمات متتالية، لم تشهدها العلاقات من قبل، جاءت نتيجة خلافات سياسية متراكمة، من أسبابها؛ الغارات الأمريكية المتكررة داخل الأراضي الباكستانية، والخلافات بين باكستان والولايات المتحدة حول أفغانستان، والموقف من طالبان والجماعات الإسلامية المسلحة في باكستان، جاءت الأزمة الأخيرة بعد الغارة الأمريكية التي أدت إلى مقتل ٢٤ جندياً باكستانياً في السادس والعشرين من كانون ثاني ٢٠١١، والتي علق عليها أحد القادة العسكريين الباكستانيين بقوله: "ستكون عواقب هذا الهجوم وخيمة، لأن المروحيات هاجمت موقعنا دون سبب، وقتلت جنوداً وهم نيام، كما أنها الضربة الأفدح داخل أراضينا للحلف، خلال الحرب المستمرة منذ عشر أعوام في أفغانستان المجاورة"(١)، وقد جاءت هذه الحادثة أيضا في ظل استياء المؤسسة العسكرية الباكستانية بقيام قوات الولايات المتحدة بقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في (أبوت أباد) في أيار ٢٠١١، عندما قامت الاستخبارات الأمريكية بعملية القتل دون التنسيق أو إشعار الحكومة الباكستانية بالعملية، ما اعتبرته باكستان خرقاً لسيادتها القومية، إضافة إلى حادثة الغارة الجوية للناتو، ومقتل جنود باكستانيين داخل الأراضي الباكستانية، ولم تكن هذه الأسباب وحدها التي أثرت على العلاقة الباكستانية الأمريكية؛ بل تناقض الأهداف السياسية والإستراتيجية بينهما؛ لأن مصالح البلدين تبدو شبه متناقضة.

تشعر الحكومة والمؤسسة العسكرية في باكستان، أن سياسة الولايات المتحدة في أفغانستان، أو علاقاتها مع الهند تهدد الأمن القومي الباكستاني، حيث أن أفغانستان تمثل العمق الاستراتيجي لباكستان وطريقها لآسيا الوسطى، ولا يمكن أن تسمح بحكومة

* أستاذ العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية- جامعة الملك عبد العزيز- جدة.

معادية لها في أفغانستان، أو متحالفة مع عدوّها التقليدي الهند، ومن جهة أخرى قال الجنرال مارتن ديمبسي رئيس هيئة أركان الجيوش الأمريكية المشتركة خلال زيارته إلى لندن في نفس الشهر إن "العلاقات الأمريكية– الباكستانية في أدنى مستوياتها في التاريخ الحديث لكن يمكنها أن تتعافى"(٢)، ويعكس هذان القولان مدى عدم الثقة بين المؤسسة العسكرية الباكستانية خاصة والولايات المتحدة، بل يذهب الصحفي الباكستاني- الأمريكي أحمد رشيد في كتابه "Pakistan on the Brink" إلى القول بـ: أن الولايات المتحدة وباكستان قريبة من الذهاب إلى الحرب(٣)، بينما يذهب المسئول السابق في الاستخبارات الأمريكية والخبير في شؤون جنوب آسيا بروس ريدل في ٢٢ آذار ٢٠١٢ للقول: إن الولايات المتحدة وباكستان بالفعل في حالة حرب، ولكنها حرب بالوكالة Proxy War، فالولايات المتحدة تدعم الرئيس الأفغاني في الوقت الذي تدعم باكستان حركة طالبان(٤)" We are in war , Proxy war in Afghanistan"، وكانت الغارة على زعيم القاعدة بالقرب من الكلية العسكرية الباكستانية قد كشفت الغطاء عن هذه الحرب، بل ذهبت وزيرة الخارجية الأمريكية هلاري كلنتون للتصريح من نيودلهي في أيار ٢٠١٢، في ذكرى مقتل ابن لادن، للقول بأن زعيم تنظيم القاعدة الجديد أيمن الظواهري موجود في باكستان.

إن التحالف بين البلدين، باكستان والولايات المتحدة، تحالف مخادع بسبب تصادم المصالح بين البلدين، ورغم تقارب الحكومات الباكستانية مع واشنطن والتي تأتي أحياناً بدعم منها، كما هو حال حكومة آصف زرداري، فإن المؤسسة العسكرية- الفاعل المهم، والرئيس تقريباً- في باكستان، غير راضية عن سياسة الولايات المتحدة في جنوب آسيا، وليس غريباً أن تقاطع الحكومة الباكستانية المؤتمر الدولي للدول المانحة لأفغانستان، والذي استضافته بون في الخامس من كانون ثاني ٢٠١١؛ احتجاجاً على مقتل جنودها من قبل قوات حلف الناتو في أفغانستان.

قام رئيس هيئة القوات الأمريكية المشتركة السابق مايك مولين أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٢ أيلول ٢٠١١، باتهام باكستان بدعمها للمنظمات المتطرفة، ووصفها بأنها تعمل بالوكالة عن حكومة باكستان في الهجوم على أهداف داخل أفغانستان، وضد قوات إيساف، وأن جماعة حقاني التي هاجمت السفارة الأمريكية في كابول لها علاقة وثيقة مع الاستخبارات الباكستانية (ISI)، واعتبرها الذراع الحقيقي للاستخبارات الباكستانية، ويعتبر اتهاماً صريحاً لباكستان بأنها متورطة في الهجوم على السفارة الأمريكية من خلال دعمها لجماعة حقاني، وتوفير ملاذ آمن لها في باكستان للهجوم على قوات الناتو في أفغانستان(٥)، وقد تعرضت قوات الولايات المتحدة وموظفيها إلى ثلاث ضربات موجعة في أفغانستان خلال ثلاثة أشهر من عام ٢٠١١، الهجوم في حزيران على فندق إنتركونتنتل في كابل، وهجوم آخر بعربة مفخخة في أيلول/ مقاطعة وردك، مما أدى إلى جرح ٧٧ جندياً أمريكياً، والهجوم في نفس الشهر على السفارة الأمريكية في كابل، مما وضع الحكومة الأمريكية في موقف حرج أمام الرأي العام الأمريكي وبين حلفائها الذين يريدون مخرجاً من المستنقع الأفغاني(٦).

إن هذا التوتر في العلاقات بين البلدين يجد له أرضية في داخل المجتمع الباكستاني حيث العداء الشعبي المتزايد لسياسة الولايات المتحدة، ويعلق على هذا العداء للولايات المتحدة فريد زكريا بقوله: "يصعب العثور على بلد أشد عداء لأمريكا من باكستان، فقد ظهر في استطلاع للرأي أن ١٢٪ فقط من الباكستانيين عبروا عن وجهات نظر مؤيدة للولايات المتحدة، والأرجح أن يكون هذا الرقم هبط بعد الهجوم الجوي الذي شنه الأطلسي على موقع الجيش الباكستاني وقتل فيه ٢٤ جنديا"(٧).

إن المؤسسة العسكرية الباكستانية تحظى باحترام في الأوساط الشعبية الباكستانية، ففي استطلاع للرأي ٢٠١١، أجاب ٧٩٪ أن الجيش يلعب دوراً في الحياة السياسية في باكستان مقابل ٢٠٪ كانت ترى أن الحكومة لها دور في السياسة الباكستانية.

كانت المؤسسة العسكرية خلال تاريخ باكستان تلعب دوراً في إسقاط الحكومات أو القيام بانقلاب عسكري متحالفة مع الجماعات والأحزاب الإسلامية، واتهام

الأحزاب العلمانية المتصارعة على السلطة بارتباطها بالخارج، فقد جاءت بنظير بوتو من المنفى الاختياري إلى باكستان وشاركت في الحكم بدعم أمريكي، وهناك علامات استفهام حول اغتيالها، وتولي زوجها رئاسة باكستان في ظل تشكيل حزب الشعب للحكومة، رغم أنه متهم بالفساد، وكان قد سجن بسبب ذلك، ومعروف في الأوساط الباكستانية بأنه: (مستر ١٠٪)، إشارة إلى العمولات التي كان يتقاضاها عندما كانت زوجته رئيسة للوزراء، قبل أن يطاح بها في عقد التسعينيات من القرن الماضي وقد أسهمت المؤسسة العسكرية بإسقاطها لما قدمته للأحزاب والجماعات الإسلامية من مساعدات.

إن الخلافات الباكستانية الأمريكية ليست جديدة، فرغم حاجة واشنطن للأهمية الجيو- إستراتيجية لباكستان خلال الحرب الباردة إلا أن هذه العلاقة كانت تشهد توتراً في كثير من الأحيان بسبب الخلافات السياسية المرتبطة بمصالح البلدين المختلفة، أو حتى المتناقضة.

**أولاً: واشنطن وباكستان خلال الحرب الباردة**

تعرف الدبلوماسية البريطانية بأنها مكمن العقد؛ فالتوتر السياسي والحروب في جنوب آسيا من مخلفات الاستعمار البريطاني، فقد خرجت بريطانيا تاركة شبه القارة الهندية مقسمة عام ١٩٤٧ إلى الهند وباكستان، وكانت الحروب بينهما بسبب الخلاف حول إقليم كشمير الذي لا زال يشكل العقدة الرئيسة في العلاقة بين البلدين، مما كان له أيضاً انعكاسات على علاقة البلدين بالدول الكبرى في موقفها من النزاع حول كشمير بين مؤيد لهذا الطرف أو ذاك.

أدى التنافس السوفيتي- الأمريكي إلى اهتمام واشنطن بباكستان لأهميتها في سياسة الأحلاف التي أقامتها واشنطن لاحتواء المد الشيوعي، فقد عقدت اتفاقية المساعدات الثنائية بين البلدين في أيار ١٩٥٤، واتفاقية انضمام باكستان إلى منظمة اتفاقية جنوب شرق أسيا (حلف السيتو SEATO) في أيلول ١٩٥٤، ودخلت باكستان أيضاً في الحلف المركزي (CENTO) في أيلول ١٩٥٥، ويظهر من دخول باكستان لهذه الأحلاف

حاجتها إلى المساعدات الاقتصادية، وهي الدولة الناشئة الجديدة، وحاجتها إلى مظلة حماية من دولة كبرى، وبالنسبة لواشنطن(٨) فقد كانت أهمية باكستان الجيو- إستراتيجية في منع تقدم السوفييت جنوباً، تجاه البحار الدافئة، عاملاً مهماً في إدخال باكستان إلى الأحلاف العسكرية الغربية.

رغم حصول باكستان على مساعدات اقتصادية، وصلت من ١٩٤٧ إلى آخر حزيران ١٩٦٥ إلى ثلاث مليارات دولار، ومساعدات عسكرية قدرت ما بين ١٩٥٤- ١٩٦٥ حوالي ١٥ مليار دولار، فالاتفاقيات العسكرية مع واشنطن كان لها انعكاسات سلبية على علاقة باكستان مع الهند والاتحاد السوفيتي.

أعلن الزعيم الهندي نهرو بعد معرفته بالتحالف الباكستاني الأمريكي، أن البيان الهندي- الباكستاني الذي صدر في آب ١٩٥٣ يعتبر لاغياً(٩)، وكان البيان قد أكد على الدخول في سبل حل قضية كشمير بين البلدين مع نيسان ١٩٥٤، ولكن هذا التحالف جعل الهند تتراجع، كما أن الاتحاد السوفيتي الذي كان يقف موقف الحياد من نزاع كشمير، جعل تحالف باكستان مع الغرب، حتى صرح الزعيم السوفيتي خروتشوف في عام ١٩٥٥، أن كشمير جزءً لا يتجزأ من الهند، واستعمل السوفيت حق الفيتو ضد كل قرار تعارضه الهند حول كشمير.

رأت الولايات المتحدة في باكستان دولة إسلامية معتدلة، قد تسهم بتعاونها في تخفيف حدة معارضة الدول الإسلامية للغرب، ولكن تحالف باكستان ودخولها الأحلاف العسكرية أفقدها المصداقية في علاقاتها مع الدول الإفروآسيوية، وبانضمامها لحلف بغداد وجهت انتقادات لها من الدول العربية، وعزز علاقة مصر مع الهند قيادة تجمع دول عدم الانحياز.

**ثانياً: الولايات المتحدة والتعاون مع الهند**

إن الهند لم تكن يوماً عدواً للولايات المتحدة، بل منذ استقلالها عام ١٩٤٧، والولايات المتحدة تنظر لها كقوة إقليمية تستفيد منها في توازن القوى ومواجهة الصين

الشعبية، التي لم تكن في ذلك الوقت عضواً في الأمم المتحدة بسبب الفيتو الأمريكي، ولكن كان هناك خلاف بين الهند والولايات المتحدة حول سياسة عدم الانحياز، فقد كان جون فوستر دلاس ضد سياسة عدم الانحياز، فمبدؤه؛ سياسة أبيض أو أسود؛ معي أو ضدي، واعتبر سياسة عدم الانحياز لا أخلاقية.

رغم الخلاف بين نيودلهي وواشنطن، فقد وقفت الولايات المتحدة مع الهند في نزاعها الحدودي مع الصين في عام ١٩٦٢، وقدمت لها الدعم السياسي والمساعدات العسكرية، مما أقلق الحكومة الباكستانية التي رأت تحولاً في السياسة الأمريكية، ما جعلها تتوجه نحو الصين الشعبية، ويعتبر ذو الفقار علي بوتو، وزير خارجية باكستان آنذاك مهندس العلاقات الباكستانية الصينية في ظل الدعم الأمريكي للهند الذي كان يرى في باكستان تحولاً في ميزان القوى في جنوب آسيا(١٠).

هناك جدل في داخل الدوائر الدبلوماسية في واشنطن حول الهند، فهي قوة إقليمية، ودولة ديمقراطية مهمة للاستراتيجية الأمريكية ضد الصين الشعبية، وصرح السنتور همفري، في أيلول ١٩٦٤، أن مقاومة الشيوعية في جنوب شرق آسيا يحتاج إلى تحالف بالمنطقة تتزعمه الهند لأنها القوة المركزية في الإقليم، وقد تشكل توازن قوى مع الصين يخدم واشنطن.

عندما نشبت الحرب الباكستانية- الهندية لم تعلن واشنطن تأييدها لباكستان، رغم مطالبة الرئيس أيوب خان من الرئيس جونسون، ووزير الخارجية الأمريكية دين راسك التدخل لوقف الحرب، بل اتخذت واشنطن موقفاً حذراً، وطلبت من بعض الدول الإسلامية مثل أندونيسيا مساعدة باكستان، وعندما نشبت الحرب الهندية- الباكستانية مرة أخرى في عام ١٩٧١، أدت إلى انفصال باكستان الشرقية وإعلان دولة بنجلادش بدعم الهند، وإثر ذلك تولدت قناعة عند السياسيين الباكستانيين، أن الولايات المتحدة على استعداد لدعم الهند في حال نزاعها مع الصين الشعبية، ولكنها ليست على استعداد لدعم باكستان في نزاعها مع الهند، ولذا فقد أخذت باكستان تنسحب من الأحلاف العسكرية،

فقد انسحبت من حلف السيتو عام ١٩٧٢ ومن الحلف المركزي عام ١٩٧٩، وانضمت إلى منظمة دول عدم الانحياز، لقد كان العامل الجيواستراتيجي هو المحدد لسياسة واشنطن في علاقاتها مع دول جنوب آسيا.

توترت العلاقات الباكستانية- الأمريكية مرة أخرى عام ١٩٧٦، عندما وقع رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو اتفاقية مع فرنسا من أجل بناء المفاعل النووي الباكستاني، ما أزعج واشنطن، وكان الطلب الباكستاني قد جاء بعد أن قامت الهند بتجربتها النووية عام ١٩٧٤، فلم تنزعج واشنطن كثيراً من دخول الهند النادي النووي لاعتبارات إستراتيجية، ولكنها انزعجت وهددت باكستان في حال بناء المفاعل النووي، فقد أعلن علي بوتو أن هناك قنبلة هندوسية، فلماذا لا تكون قنبلة إسلامية؟ ما حدا بواشنطن هندسة الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال ضياء الحق عام ١٩٧٧، وتم إعدام علي بوتو فيما بعد.

**ثالثاً: التدخل السوفييتي في أفغانستان: العودة للتحالف**

جاء التدخل السوفيتي في أفغانستان في كانون أول ١٩٧٩، ليعيد الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بباكستان، بسبب حدودها الطويلة مع أفغانستان، وسياسة واشنطن في جعل أفغانستان فيتنام الاتحاد السوفييتي، فقد أعلن كارتر عن تأسيس قوات الانتشار السريع (RDF ) ١٩٨٠ (مبدأ كارتر)، والتي عرفت حتى الآن بالقيادة المركزية للشرق الأوسط ( USCENCOM)، كانت واشنطن قلقة بوجود السوفييت في أفغانستان لتهديد مناطق البترول وما يعني قرب السوفييت من البحار الدافئة، التي كانت منذ عهد روسيا القيصرية هدفاً استراتيجياً لها، وكان هو سبب الصراع والتنافس البريطاني- الروسي في القرن التاسع عشر.

تغيرت الأحوال فأغدقت واشنطن المساعدات الاقتصادية والعسكرية على باكستان بسبب حاجتها للحليف الباكستاني، ومن أجل مقاومة السوفييت، فشجعت الجماعات الأفغانية على المقاومة وفتحت مراكز تدريب لهم على الحدود الباكستانية- الأفغانية،

ونشطت الاستخبارات الأمريكية CIA، متعاونة مع الاستخبارات الباكستانية ISI، في دعم المقاومة الأفغانية/ المجاهدين، وفي عام ١٩٨١ وافق الكونغرس الأمريكي على مساعدات لباكستان لمدة خمسة أعوام بلغت ٣,٢ مليار دولار أمريكي تتضمن تقديم ٤٠ طائرة F-16، كما وافقت إدارة ريغان على تقديم مساعدات لباكستان لمدة خمسة أعوام أخرى (١٩٨٧-١٩٩٣)، بلغت أربع مليارات دولار، كما قدمت واشنطن مساعدات اقتصادية لباكستان، وكل هذه المساعدات كانت مرتبطة بحاجة واشنطن لتوريط السوفييت في المستنقع الأفغاني، وشجعت واشنطن المتطوعين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، لقتال السوفيت في أفغانستان، وفقاً لنظرية زبجنيو بريجنسكي آنذاك (الإسلام في مقاومة الشيوعية)، والذي رأى في التورط السوفييتي فرصة لاستنزافه عن طريق المجاهدين الأفغان، ولكن رغم هذا التحالف الضمني بين باكستان وواشنطن في عهد ضياء الحق، إلا أن النهاية المأساوية لضياء الحق في حادثة طائرة عسكرية في ١٧/ آب/ ١٩٨٨، جعلت الشائعات تتردد في الأوساط الباكستانية على تخلص واشنطن من ضياء الحق، الذي كان قد أعلن عن تبني تطبيق الشريعة الإسلامية، وتحالف مع الجماعات الإسلامية الباكستانية، وكان برفقة ضياء الحق عند تحطم الطائرة السفير الأمريكي في إسلام أباد، آرنولد لويس رفائيل، ويقال أن ضياء الحق كان يأخذ السفير الأمريكي في زياراته الداخلية بعد أن أوجس خيفة من نية واشنطن تجاهه.

**رابعاً: عودة الخلافات حول المفاعل النووي**

بعد خروج السوفييت من أفغانستان بعقد اتفاقية ١٩٨٨، قامت واشنطن في تشرين أول ١٩٩٠، بوقف كافة المساعدات الاقتصادية والعسكرية عن باكستان بسبب مفاعلها النووي، ورغم تداول السلطة بين الأحزاب الباكستانية، فقد توترت العلاقات الأمريكية الباكستانية، وفرضت عقوبات على باكستان، رغم أن الهند قامت نفس العام ١٩٩٨ بتجربة نووية، ولم توقع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وفي تشرين أول ١٩٩٩، قاد برويز مشرف انقلاباً عسكرياً وأسقط حكومة نواز شريف، الذي لم تكن واشنطن راضية عنه، ورغم تنديد واشنطن بالانقلاب العسكري، وفرض العقوبات على باكستان، يبقى موقف واشنطن من انقلاب برويز مشرف محل تساؤل، فالعلاقة بين واشنطن وباكستان تحددها المصالح والتوازن الاستراتيجي في آسيا، ومع نهاية الحرب الباردة وطي صفحة السوفييت في أفغانستان، والصراع بين المجاهدين في أفغانستان على الحكم، وجدت واشنطن أن مصالحها الاستراتيجية مع الهند وليس مع باكستان، فقد زار الرئيس الأمريكي بل كلنتون الهند عام ٢٠٠٠، وأمضى أسبوعاً فيها، وكانت زيارته لباكستان لا تتعدى عدة ساعات في مطار إسلام أباد، كما زار بوش الابن الهند عام ٢٠٠٦، وفي تشرين ثاني ٢٠١٠ قام باراك أوباما بزيارة للهند، وهي أول زيارة لرئيس أمريكي في ولايته الأولى يزور فيها الهند.

لم تزل قضية السلاح النووي في باكستان مثار قلق في واشنطن، خوفاً مما تسميه واشنطن بالإرهاب النووي، ومن أن تقع هذه الأسلحة في يد الجماعات الإسلامية المتطرفة، وكانت واشنطن قد ضغطت على حكومة مشرف بشأن القنبلة النووية الباكستانية، فاتهمت عبد القدير خان بمساعدة إيران وكوريا الشمالية في بناء مفاعلاتهما النووية، وطالبت بالتحقيق معه، وقد وضع عبد القدير في الإقامة الجبرية، وتعتبر تصرفات واشنطن إهانة لرمز وطني في باكستان أحرجت حكومة مشرف أمام الرأي العام الباكستاني.

وذكر جراهام ألسون، خبير الشؤون النووية والأستاذ بجامعة هارفارد، أن هناك ثلاث احتمالات لخطر المفاعل النووي الباكستاني: الأول: سرقة ما تسميهم واشنطن بالإرهابيين للأسلحة النووية، والثاني: تسريب هذه الأسلحة إلى دولة مثل إيران، والثالث: احتمال بعض عناصر الجماعات المسلحة من المعارضة الباكستانية، السيطرة عليها في حال عدم الاستقرار السياسي في باكستان، ولكن الرئيس الباكستاني مشرف قال في مقابلة له مع مجلة The Atlantic، إن هذه التصورات مبالغ فيها، فلماذا لا يتم الحديث عن خطر القنبلة النووية الهندوسية(١١).

ويتردد حالياً أن واشنطن تعد خططاً لمواجهة احتمالات التطورات السياسية الباكستانية، خوفاً من سيطرة عناصر إسلامية على المفاعل النووي، بل إن عناصر في المؤسسة العسكرية الباكستانية والاستخبارات تخشى من محاولة واشنطن تجريد باكستان من قوتها النووية وتدميرها، وكما ورد في تقرير لمجلة The Atlantic عدد كانون أول ٢٠١١، والذي جاء تحت عنوان مثير" حليف من جهنم" إشارة إلى العلاقة بين واشنطن وباكستان وبما أورده التقرير عن تصور رئيس أركان الجيش الباكستاني الجنرال كياني:

"According to sources in Pakistan, General Kayani believes that the U.S. has designs on the Pakistani nuclear program, and that the Abbottabad raid suggested that the U.S. has developed the technical means to stage simultaneous raids on Pakistan's nuclear facilities". (12)

وقد جاء القلق الباكستاني بعد أن استطاعت الطائرات الأمريكية اختراق الأجواء الباكستانية، والفشل في رصدها عند اغتيال زعيم تنظيم القاعدة، ويتردد أن الاستخبارات الباكستانية، أو بعض عناصرها، وراء وجوده في المخبأ الذي يبعد ميلاً عن الأكاديمية العسكرية الباكستانية في أبوت أباد، بل كما ورد عن مدير الاستخبارات العسكرية السابق ضياء الدين خواجا (١٩٩٧-١٩٩٩) أن الرئيس مشرف نفسه يعلم عن مخبأ زعيم تنظيم القاعدة، كما جاء في تقرير بروس ريدل في "The Daily Beast" في عددها بتاريخ ١٤ شباط ٢٠١٢، وهذا يعكس مدى عدم الثقة واختلاف المصالح بين الحليفين الذي يعرف كل منهما أنه يكذب على الآخر، وأنه تحالف مخادع لعدم الثقة، ولاختلاف الأهداف الإستراتيجية.(١٣)

**خامساً: أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وحاجة واشنطن لباكستان**

كانت أحداث ١١ أيلول صدمة كبرى للإدارة الأمريكية أفقدها صوابها، وجعلت بوش الابن، يصفها بحرب صليبية جديدة، ثم تراجع عن ذلك بسبب الأبعاد السياسية لتصريحه وتأثيره على علاقة الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي، وهنا برزت أهمية باكستان للإطاحة بحكومة طالبان، والقضاء على تنظيم القاعدة، وكانت أهمية باكستان

لواشنطن في حربها على الإرهاب التي أعلنتها إدارة بوش الابن، تعتمد حجم المعلومات المتوفرة عن طالبان، والقاعدة لدى الحكومة الباكستانية، وخاصة الاستخبارات العسكرية، فقد كان هناك تعاوناً سابقاً بين الاستخبارات العسكرية الباكستانية (ISI)، والاستخبارات المركزية الأمريكية ( CIA )، ثم الجوار الجغرافي، والحدود الطويلة بين البلدين (أفغانستان وباكستان)، ١٦٠٠ ميل، وكانت بريطانيا عام ١٨٩٣ قد رسمت خط ديوراند (Durand Line) بين باكستان وحدود مستعمرتها الهند، وبعد الانفصال أصبحت باكستان هي المجاورة لأفغانستان، وأخيراً فالتداخل العرقي بين البلدين حيث قبائل البشتون، التي يسكن ٦٠٪ منهم في جنوب أفغانستان، والبقية في منطقة باكستان المحادية لها.

بعد انسحاب السوفييت ١٩٨٨، كانت الولايات المتحدة قد أهملت قضية أفغانستان، ودخل أمراء الحرب من المجاهدين القدامى في صراعات وحروب دموية على السلطة ، وعندما برزت حركة طالبان في منطقة جنوب أفغانستان، بقندهار، جلبت اهتمام الاستخبارات العسكرية الباكستانية التي رأت في حروب أمراء الحرب، وعدم استقرار أفغانستان تهديداً لأمنها القومي.

كانت حركة طالبان قد تأسست من طلاب المدارس الدينية في باكستان، وجلهم من اللاجئين الأفغان، وقد جمعهم الملا محمد عمر عندما عمت الفوضى جنوب البلد، واستطاعت الحركة أن تحقق الأمن، وتوسع نفوذها، وتوجهت إلى كابول حتى نجحت في السيطرة عليها، فأصبح ٨٠٪ من البلاد تحت سيطرة الحركة.

كانت معارضة الشمال بزعامة أحمد شاه مسعود، وعبد الرشيد رستم، وبرهان الدين رباني –الذي كان رئيساً للدولة– الذين فروا من العاصمة كابول، وبقوا يسيطرون على الجزء الشمالي، وهم من الطاجيك والأوزبك، بينما الملا محمد عمر ومعظم قادة الحركة ينتمون إلى قبائل البشتون، القبائل التي لها امتداد في باكستان، ويشكلون حوالي ١٥٪ من سكانها، مما يوفر الدعم العرقي لحركة طالبان في أفغانستان.

دعمت الولايات المتحدة جهود باكستان في علاقتها مع حركة طالبان على أمل استقرار أفغانستان، من أجل مصالح الشركات البترولية الأمريكية، ومد خط أنابيب بترول لنقل البترول من بحر قزوين إلى السواحل الباكستانية مروراً بأفغانستان، وبالفعل حدثت مفاوضات بين المسؤولين في الحركة والشركات الأمريكية، وزار وفد طالبان تكساس، ويورد الصحفي الباكستاني أحمد رشيد في كتابه عام ٢٠٠١، عن طالبان والأصولية، والبترول في آسيا الوسطى(١٤): أن هذه المفاوضات قد باءت بالفشل، مما وتر العلاقات بين واشنطن وحركة طالبان، ولا بد من الإشارة إلى أن باكستان كانت الدولة الأولى التي اعترفت بحكومة طالبان، وأخذت تدعمها وتروجها دبلوماسياً على المستوى الدولي، لذلك فقد كانت علاقة طالبان قوية مع الاستخبارات العسكرية الباكستانية التي تدعمها، ولكن العلاقة بين طالبان وواشنطن توترت لحد القطيعة؛ بسبب الفشل في صفقة أنابيب البترول.

وفي أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وجد الرئيس الباكستاني نفسه في موقف حرج في ظل النظام العالمي الجديد الذي تهيمن عليه واشنطن، خاصة بعد تبني بوش الابن سياسة؛ أبيض أو أسود، "أمريكا أو طالبان"، تذكرنا بسياسة جون فوستر دلاس، في الخمسينيات، في الحرب الباردة عندما رفع شعار مع واشنطن أو مع موسكو، واعتبر سياسة عدم الانحياز لا أخلاقية.

وجدت الحكومة الباكستانية في ظل التهديد والوعيد الأمريكي، والتقارب الأمريكي مع الهند، أن مصلحة الحكومة الباكستانية في عدم تحدي واشنطن، فدخل مشرّف في حلف مع واشنطن لمحاربة الإرهاب، وتخلى عن حركة طالبان، وهاجمتها الولايات المتحدة في تشرين أول ٢٠٠١، فأسقطت طالبان حليفة باكستان، وقدمت واشنطن الدعم المالي من مساعدات عسكرية واقتصادية قدرت خلال السنوات الماضية بحوالي عشرة مليارات دولار، وطلبت واشنطن من مشرف محاربة جذور التطرف كما

تراه، وتجفيف منابعه وقدمت لباكستان مئة مليون دولار من أجل تغيير المدارس الدينية حيث رأت فيها مصدراً بشرياً لطالبان.

ترتب على هذا التحالف الجديد بين واشنطن وإسلام آباد آثار سياسية على الوضع الداخلي الباكستاني؛ لأن حكومة مشرف جعلت من باكستان قاعدة أمريكية، متقدمة لمحاربة الإرهاب في أفغانستان، وحتى في باكستان نفسها التي أصبحت مسرحاً للاستخبارات الأمريكية، وشركة بلاك- ووتر، وأصبحت القواعد العسكرية الباكستانية في خدمة القوات الأمريكية، فتزويد قوات (إيساف) من الأراضي الباكستانية، حيث الوقود والذخيرة والمواد الغذائية، إضافة إلى التعاون الاستخباراتي، فإطلاق بعض أفراد الاستخبارات الأمريكية النار على أفراد الشعب الباكستاني، وقتلهم، كما فعل ريموند ديفيس في قتل مواطنين باكستانيين، ما دفع الحكومة الباكستانية وضع قيود على تنقلات عناصر الاستخبارات الأمريكية، فجندت الاستخبارات الأمريكية عناصر من الباكستانيين، وأخذت شركة بلاك- ووتر تنشط في باكستان لمطاردة عناصر طالبان، والقاعدة، والمعارضة الباكستانية المقربة من طالبان، فعززت الغارات المتكررة على الأراضي الباكستانية، ما أدى لمقتل المدنيين والجنود الباكستانيين، وقد رفع ذلك وتيرة القلق في الأوساط الباكستانية، خاصة المؤسسة العسكرية، والاستخبارات الباكستانية (ISI)، فهذه الممارسات لن تخدم المصالح القومية الباكستانية، بل ستدفع إلى تقسيم باكستان، وقد ذكر المحلل السياسي الباكستاني زاهد مالك في Pakistan Observer في السابع من كانون أول ٢٠١١ أن مدير الاستخبارات العسكرية الباكستانية أحمد شجاع باشا، قد قال لمدير الاستخبارات المركزية الأمريكية ليون بانيتا (وزير الدفاع الأمريكي الحالي): إن الولايات المتحدة تدعم قادة الحرب في كل من باكستان وأفغانستان، والمنظمات الإرهابية بهدف زعزعة الاستقرار في باكستان، وهذا اتهام خطير، على اعتبارها حرباً سرية ضد باكستان، وأن تعاون الحكومة الباكستانية مع الولايات المتحدة أصبح في نظر المواطن الباكستاني خيانة عظمى يفقدها الشرعية السياسية في البلاد، في

الوقت الذي تتهم فيه الولايات المتحدة باكستان في دعمها الجماعات الإسلامية التي تمارس الإرهاب.

**سادساً: بروز طالبان باكستان**

نتيجة التعاون بين حكومة مشرف والولايات المتحدة في الحرب على طالبان والقاعدة، والغارات الأمريكية في داخل باكستان، والمقاومة الشرسة التي أبداها مقاتلوا طالبان أفغانستان بعد أن أعادوا ترتيب صفوفهم، تشكلت في أواخر عام ٢٠٠٧، حركة طالبان باكستان، وهم من مقاتلي سبع قبائل باكستانية في منطقة القبائل على الحدود الباكستانية الأفغانية، لتقديم العون لمقاتلي طالبان أفغانستان الذين استعملوا استراتيجية الكر والفكر في حربهم مع قوات إيساف، وعبروا الحدود الباكستانية تحت حماية القبائل، وكان تشكيل طالبان باكستان يهدف إلى:

١. توحيد مؤيدي حركة طالبان في باكستان وخاصة في منطقة القبائل في جبهة واحدة.

٢. مساعدة مقاتلي طالبان عندما يعبرون الحدود الباكستانية وحمايتهم.

٣. إقامة حكومة إسلامية في باكستان على نمط طالبان الأفغانية، وكان زعيم طالبان باكستان، بيت الله محسود الذي قتل بغارة أمريكية، يجمع تحت قيادته ما بين ٥-١٠ آلاف مقاتل، غير أنه تحت الضغط الأمريكي حصلت مواجهة بين حكومة مشرف وطالبان باكستان التي تم حظرها رسمياً في ٢٠٠٨، وبذا يكون تعاون مشرف مع الولايات المتحدة، قد أدى إلى تصعيد الجماعات المؤيدة لطالبان أفغانستان معارضتها ضد حكومة مشرف، مما أدى إلى نقل حوالي ٨٠ ألف من القوات الباكستانية لمواجهة هذه المعارضة المسلحة في منطقة وزيرستان، وخلق وضع غير مستقر يهدد استقرار باكستان ووحدتها، والقبائل المحاذية لأفغانستان على الحدود الشمالية الغربية، وقد أدت هذه المواجهة إلى مقتل أكثر من ٨٠٠ جندي باكستاني ومقتل وتشريد عدد من السكان، تكاد تكون حرب بين القبائل والجيش الباكستاني؛ بسبب سياسة واشنطن التي تضغط على

باكستان في ملاحقة عناصر طالبان والقاعدة، رغم أن حكومة مشرف قد ألقت القبض على أكثر من ٥٠٠ عنصر من القاعدة وطالبان وتسليمهم إلى القوات الأمريكية.(١٥)

حدثت أيضا مواجهات في إسلام أباد في تموز ٢٠٠٧، عندما حاصرت القوات الباكستانية المسجد الأحمر وجماعة حفصة، ما أدى إلى مقتل ١٠٦ وجرح ٢١٣، جلّهم من الطلبة الذين يدرسون في مدرسة المسجد، هذه المواجهات أوجدت امتعاضاً وقلقاً داخل المؤسسة العسكرية، لأن الولايات المتحدة بضغوطها تجر باكستان إلى حرب أهلية، في الوقت نفسه ترى المؤسسة العسكرية في الجماعات الإسلامية المقاتلة في كشمير، أو في طالبان ما يخدم مصالح باكستان الإستراتيجية في مواجهة الهند.

**سابعاً: واشنطن وفضيحة المذكرة 'Memogate':**

إن المؤسسة العسكرية الباكستانية هي القوة الفعالة في رسم سياسة الأمن القومي الباكستاني، ويقوم جهاز الاستخبارات (ISI) بتنفيذها والمشاركة فيها، وتعرف واشنطن من عهد الحرب الأفغانية أن الاستخبارات الباكستانية متغلغلة في الجماعات الإسلامية التي كانت تمارس الجهاد في أفغانستان، ويعرفون في تاريخ التدخل السوفييتي في أفغانستان" بالمجاهدين الأفغان" وغيرهم، ولكن مع الحرب على الإرهاب التي جعلها بوش هدفه الرئيس في ولايته الأولى، طالبت حكومة واشنطن بتطهير المتعاطفين مع الجماعات الإسلامية في أفغانستان من جهاز الاستخبارات الباكستانية، وإخضاع المخابرات للحكومة المدنية.

وبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، طلبت إدارة بوش الابن، قبل شنها الحرب على طالبان، إقالة رئيس الاستخبارات العسكرية الباكستانية (ISI)، والجنرالات المؤيدين لطالبان، وبالفعل فقد أقال الرئيس مشرف مدير الاستخبارات الباكستانية؛ الجنرال محمود أحمد في ٧ تشرين أول ٢٠٠١، وكان الجنرال أحمد قد شارك في الوفد الذي أرسله مشرف إلى الملا عمر؛ لتسليم زعيم تنظيم القاعدة إلى الولايات المتحدة لتجنب الحرب، وقد تردد أن أحمد طلب من الملا عمر عدم الإذعان للمطلب الأمريكي، وكان أحمد مقرباً من

الجماعات الإسلامية وطالبان، ورغم مساعدة الجنرال أحمد في الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة نواز شريف عام ١٩٩٩، فقد ضحى به مشرف، وأقال سبعة من أحد عشر جنرالاً من الجنرالات الكبار الذين تعاونوا مع واشنطن ضد طالبان(١٦)، وقد عين مشرف أحد المقربين منه وصاحب الميول الغربية، وخاصة الأمريكية، الجنرال إحسان الحق مديراً للاستخبارات العسكرية الباكستانية.

رفض الجنرال أحمد بخلفيته الدينية وعلاقته مع الجماعات الإسلامية قرار مشرف التعاون مع إدارة بوش الابن في محاربة طالبان والقاعدة، لهذا طلب منه مشرف تقديم استقالته، كما أقال مشرف الجنرال مظفر عثماني الذي نفذ الانقلاب الذي جاء بمشرف، وكذلك أقيل الجنرال جمشاد غولازار كياني والجنرال محمد عزيز خان، ويؤكد مشرف أن تعاونه مع الولايات المتحدة كان الخيار الوحيد الذي يمكن به انقاذ باكستان، خوفا من تهديد واشنطن لباكستان، في حال عدم تعاون القوات الباكستانية مع القوات الأمريكية.

وبينما كانت واشنطن قد انتقدت مشرف في انقلابه العسكري على حكومة نواز شريف؛ لأنه أطاح بحكومة مدنية منتخبة، إلا أنها عادت وضغطت عليه مع اشتداد المعارضة ضده في الداخل، ومواجهته مع الجماعات الإسلامية، والأحزاب المعارضة له، وبوجود أزمة القضاء حين خرج المحامون والقضاة في مظاهرات احتجاج، لكن مع عزل مشرف رئيس المحكمة العليا افتخار شودري، تفاقمت الأزمة، فتم إثر ذلك تقليص صلاحيات الرئيس مشرف.

استقال مشرف من منصب قيادة الجيش، وعين الجنرال كياني في تشرين ثاني ٢٠٠٧، رئيساً للأركان، وتفاوض مع بنظير بوتو من أجل تشكيل الحكومة الباكستانية، فعادت من منفاها الاختياري بضغط من واشنطن، ولكن تم اغتيالها في كانون أول ٢٠٠٧ ، أثناء حملتها الانتخابية، ما وضع عدة علامات استفهام حول اغتيالها، بسبب علاقاتها المتوترة مع المؤسسة العسكرية، والتي ساهمت في إسقاط حكومتها من قبل، وقد

تم توجيه الاتهام لحركة طالبان/ باكستان بزعامة بيت الله محسود، إلا أن الحركة نفت ذلك.

عندما جرت الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٨، فاز حزب الشعب الباكستاني الذي أصبح عاصف زرداري زوج بوتو رئيساً مؤقتاً على أمل تأهيل ابنه بيلاوي لأن يتولى منصب والدته فيما بعد، وتم الاتفاق بين نواز شريف زعيم الجماعة الإسلامية، ولكن المحاولات لتشكيل الحكومة باءت بالفشل بسبب إصرار نواز شريف على إعادة افتخار شودري لمنصبه رئيساً للمحكمة العليا.

إثر استمرار عدم الاستقرار في داخل باكستان، وتوسع جبهة المعارضة لمشرف، استقال الأخير من منصبه في آب ٢٠٠٨، وتم انتخاب آصف زرداري رئيساً لباكستان في تشرين ثاني ٢٠٠٨، ولكن زرداري لم تكن علاقاته جيدة مع المؤسسة العسكرية كما أن زوجته كانت في خلافات مع المؤسسة العسكرية.

ويظهر أن تحجيم دور المؤسسة العسكرية، جاء في صلب سياسة حكومة يوسف جيلاني، ورئيس الجمهورية آصف زرداري، بأن تكون المؤسسة العسكرية تحت إشراف حكومة مدنية، على غرار الديمقراطيات الغربية؛ وبسبب عدم الثقة بين المؤسسة العسكرية الباكستانية خاصة الاستخبارات العسكرية (ISI)، والحكومة الأمريكية، فإن الإدارة الأمريكية- سواء في عهد بوش الابن، أو باراك أوباما-، ترى أن الضغط على الحكومة الباكستانية، ورئيس الجمهورية زرداري أسهل من الضغط على مؤسسة محترفة مثل الاستخبارات الباكستانية.

عندما تولى الجنرال كياني رئاسة الأركان تشرين ثاني ٢٠٠٧، طلب من حوالي ٣٠٠٠ عسكري متقاعد، أو من هم في الخدمة، الاستقالة من وظائفهم، كما تم حل مجلس الأمن القومي الذي كان قد شكله مشرف، كما تم حل الجناح السياسي للاستخبارات الباكستانية، على أمل إعطاء انطباع أن المؤسسة العسكرية بعيدة عن العمل السياسي في البلاد، ولكن عدم الثقة بين زرداري والمؤسسة العسكرية بقي يتطور بسبب تاريخه السياسي، وفساده والمعروف بمستر ١٠٪، ثم لسهولة تأثير الولايات المتحدة عليه.

إثر اغتيال زعيم القاعدة في باكستان أيار ٢٠١١، وجد زرداري وحكومته فرصة للنيل من المؤسسة العسكرية والاستخبارات الباكستانية، وأصبح زرداري يخشى من انقلاب عسكري على حكومته، بسبب غضب المؤسسة العسكرية من عملية الاغتيال دون التنسيق مع المؤسسة العسكرية الباكستانية، وأصبح زرداري تدور حوله الشبهات في علمه بعملية الاغتيال، لذلك طلب زرداري من حسين حقاني؛ السفير الباكستاني في واشنطن، والذي يرتبط معه بعلاقة جيدة ، طلب منه الاتصال بالجنرال مايك مولن (رئيس الأركان الامريكية عندئذ)، من أجل الضغط على المؤسسة العسكرية الباكستانية في عدم القيام بانقلاب عسكري ضد حكومة زرداري، وقد اتصل السفير حقاني برجل الأعمال الباكستاني منصور إعجاز، الذي تربطه علاقات مع بعض السياسيين الأمريكيين لتوصيل مذكرة زرداري لمايك مولن، وهو ما عرف فيما بعد بفضيحة المذكرة 'Memogate'(١٧)، أدى كشف هذه المذكرة إلى استقالة حسن حقاني؛ السفير الباكستاني في واشنطن من منصبه، حسب رواية منصور إعجاز، الذي كشف المذكرة، والوسيط في تمرير المذكرة بين حقاني ومولن، فإن الرئيس زرداري كان على علم بعملية الاغتيال، وكان لاستغلال العملية باعتبارها فضيحة لفشل المؤسسة العسكرية، ويريد تحجيم دورها السياسي في السياسة الداخلية، وهذا يتفق مع رؤية الإدارة الأمريكية التي تتميز علاقتها مع الاستخبارات الباكستانية والمؤسسة العسكرية بعدم الثقة؛ لاختلاف الأهداف الإستراتيجية، والمصالح القومية بين المؤسسة العسكرية الباكستانية والإدارة الأمريكية.

**ثامناً: الولايات المتحدة ودعم انفصال إقليم بلوشستان**

تؤكد الشكوك الباكستانية حول نوايا الولايات المتحدة في تقسيم باكستان، وفصل إقليم بلوشستان، الذي يتمتع بموقع جغرافي مهم في نظر الولايات المتحدة، فهو إقليم مجاور لإيران وقبائل البلوش في باكستان وإيران، وله سواحل على بحر العرب، وعلى اتصال جغرافي مع أفغانستان، وبالتالي يسمح للولايات المتحدة بنقل البترول من آسيا إلى

بحر العرب، عند طريق ميناء جوادار GAWADAR للوصول للخليج العربي، هذه المزايا الإستراتيجية للإقليم جعلت الولايات المتحدة تدعم الحركات الانفصالية للإقليم، ويدعمها في ذلك الحكومة الهندية، والشركات المتعددة الجنسية، وفي نظر باكستان فإن الحكومة الأمريكية تسعى لتقسيم باكستان، الدولة النووية الوحيدة في العالم الإسلامي وإجهاض قوتها النووية.

**خريطة إقليم بالوشستان**

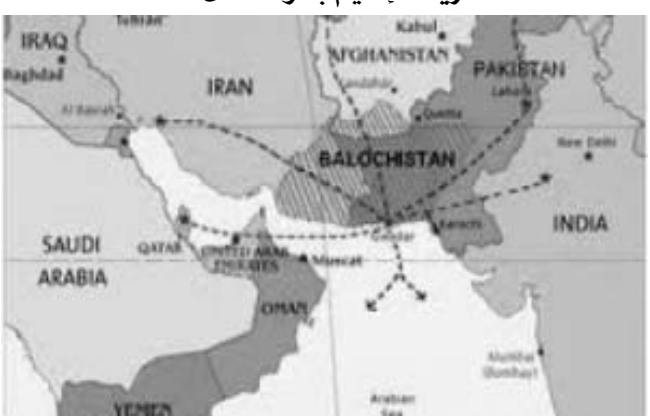


إن ما يؤكد الشكوك الباكستانية، باتهام واشنطن بتقسيم باكستان، الجلسة التي عقدتها لجنة الشئون الخارجية في الكونغرس الأمريكي برئاسة الجمهورية Dana Rohrabacher، رئيسة لجنة الشئون الخارجية بالكونغرس(١٨)، وذلك لمناقشة قضية استقلال بالوسشتان، وقد كتبت رئيسة اللجنة مقالاً تؤيد فيه انفصال الإقليم، وتدين سياسة القمع التي تمارسها القوات الباكستانية، وقد أعاد رئيس اللجنة إلى الأذهان خطة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، التي تم إعدادها في عهد بوش لإنشاء بالوسشتان الكبرى "Greater Balochistan"، وقد استمعت اللجنة في جلستها المذكورة إلى رالف بيتر حول استقلال الإقليم(١٩)، ويعتبر رالف من المؤيدين لإنشاء بالوسشتان الكبرى من ضم أجزاء من إيران وأفغانستان إلى إقليم بالوسشتان في باكستان،

وكان بيتر نفسه قد نشر مقالة في حزيران ٢٠٠٦، من مجلة القوات المسلحة الأمريكيةArmed Forces Journal، تحت عنوان"Blood Borders"، دعا فيها إلى إنشاء بالوسشتان الحرة.

أثار اجتماع هذه اللجنة استياء الحكومة الباكستانية، وأدانتها للتدخل في الشئون الداخلية من قبل الكونغرس الأمريكي، ما دفع السفارة الأمريكية في باكستان لإعلان تنصلها من جلسة الكونغرس، وأن سياسة الحكومة الأمريكية ليست في دعم استقلال بالوسشتان، ولكن يظهر أن واشنطن تدعم هذا الانفصال بطريقة غير مباشرة، من خلال منظمات الإغاثة الأمريكية ومنظمات حقوق الإنسان، ويتأكد أن الولايات المتحدة تضغط بكل الوسائل على باكستان، وخاصة المؤسسة العسكرية لفك ارتباطها بالجماعات الإسلامية المسلحة في باكستان، وكذلك طالبان أفغانستان، مهددة مرة بقطع المساعدات، وإثارة الوضع الداخلي في باكستان، وإقليم بلوشستان، ولكن تناقض المصالح لن يؤدي لثقة بين باكستان خاصة المؤسسة العسكرية الباكستانية من جهة، والحكومة الأمريكية من جهة أخرى.

**تاسعاً: الصين: الصديق التاريخي والإستراتيجي**

تتميز العلاقات الباكستانية– الصينية بعمقها التاريخي، خاصة مع الاحتفال بالذكرى الستين لهذه العلاقة ذات البعد الجيو- إستراتيجي، يفرضها التوازن الإقليمي في جنوب آسيا، وقد عبر السفير الباكستاني مسعود خان عن هذه العلاقة بقوله: "إنها أعلى من الجبال وأعمق من المحيطات، وأقوى من الفولاذ، وأغلى من نور العين وأحلى من العسل"(٢٠)، وقد جاء هذا الوصف للعلاقة أثناء زيارة رئيس الوزراء الباكستاني إلى الصين في ١٢ أيار ٢٠١١، بعد أسبوعين من تصفية القوات الأمريكية لزعيم تنظيم القاعدة، وفي الأزمة الباكستانية الأمريكية، وكأنها رسالة موجهة لواشنطن، بأن هناك حليفاً إستراتيجياً لباكستان في ظل التعاون الإستراتيجي الأمريكي الهندي، وجاءت إشادة رئيس الوزراء الصيني بدور باكستان في محاربة الإرهاب الدولي، وتأكيد بكين على

احترام استقلال باكستان وسيادتها، واحترام وحدتها الترابية؛ رداً على العملية العسكرية الباكستانية على مخبأ زعيم تنظيم القاعدة داخل باكستان، وأنها انتهاكاً لسيادة دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة.

وإثر الأزمات المتتابعة بين واشنطن وإسلام أباد تبقى الصين الحليف الأقوى لباكستان، فقد حصلت الأخيرة على صفقة ٥٠ طائرة JK-17، كما اقترحت إسلام أباد على الصين منحها قاعدة بحرية في ميناء Gwadar ، على بحر العرب(٢١)، وقد تستفيد الصين من هذا الميناء كمحطة تنصت على كل من الأسطول الخامس الأمريكي في المحيط الهندي، وعلى الهند أيضاً، وساهمت الصين في تطوير الصواريخ البلاستية الباكستانية مثل صاروخ (شاهينI)، إضافة إلى مساهمة الصين في تطوير البرنامج النووي الباكستاني، فالتعاون في المجالات العسكرية والاقتصادية أملته الظروف الإقليمية؛ مثل العلاقات مع الهند، وتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة، وتقارب المصالح مع الصين.

عندما قلصت إدارة أوباما المساعدات إلى باكستان في تموز ٢٠١١، كان رد الفعل الباكستاني التوجه للصين، وتسعى باكستان إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين، فنجد أن ١١٪ من واردات باكستان تأتي من الصين، ويسعى البلدان إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينها حتى يصل مع عام ٢٠١٥ إلى ١٥ مليار دولار(٢٢)، كانت بكين قد طلبت من واشنطن عام ٢٠٠٩، بأن تعترف لها بأن المحيط الهندي منطقة نفوذ صينية، وقد أقلق هذا الطلب الحكومة الهندية التي تقوم هي الأخرى بتعزيز أسطولها في المحيط الهندي.

إن التقارب الهندي– الأمريكي، ومحاولة بناء المحور الديمقراطي الهندي– الأمريكي– الياباني، تحت مسمى التعاون الديمقراطي، يقلق الصين ويعزز علاقتها مع باكستان، التي كانت في أساسها مرتبطة بتوتر علاقة البلدين مع الهند، ولا شك أن الصين تريد أن تبقي باكستان دولة مستقرة سياسياً وموحدة، كما أن تمثل النفوذ الباكستاني في أفغانستان أفضل للمصالح الصينية من الوجود الهندي في أفغانستان، والمتعاونة مع الولايات المتحدة، ولهذا نجد أن الأزمات الباكستانية– الأمريكية تصب في صالح الصين، سواء في

التعاون العسكري والاقتصادي والسياسي، لأنه من مصلحة الصين أن تبقي طرق البترول والغاز الطبيعي آمنة، وتخشى من نفوذ واشنطن والهند في آسيا الوسطى، وهذا بالفعل ما يقلق الحكومة الباكستانية أيضاً، وبذلك تلتقي الأهداف الصينية- الباكستانية.

**الخاتمة**

إن العلاقات الباكستانية- الأمريكية تمر بأزمات وليس بأزمة، وخاصة منذ ١١ أيلول ٢٠٠١، عندما وجدت الولايات المتحدة أنها بحاجة ماسة لباكستان لمحاربة الإرهاب، ومواجهة القاعدة وطالبان، ولا شك، أن تعاون الولايات المتحدة مع الهند في مجالات الطاقة، وفي محاربة الإرهاب، وأفغانستان يقلق باكستان وخاصة المؤسسة العسكرية، فالولايات المتحدة أسقطت حكومة طالبان، الكنز الاستراتيجي لباكستان، كما الحركات الإسلامية المسلحة في كشمير الذراع الإستراتيجي للجيش الباكستاني.

إن تعاون واشنطن مع الهند في الجانب النووي، وتهديدها لباكستان وبرنامجها النووي، وانتهاك سيادة باكستان المتكررة وقتل المدنيين، يكرس عدم الثقة بين باكستان ومؤسستها العسكرية مع الولايات، ويتوقع أن تستمر عدم الثقة رغم محاولة تقليلها.

يتوقع أن تستمر الأزمات خاصة مع اتهام وزيرة الخارجية الأمريكية لباكستان في السابع من أيار ٢٠١٢، بأن زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري موجود فيها، وجاء الاتهام وهي في زيارة لمدة ثلاثة أيام للهند، العدو التقليدي لباكستان، وإعلان واشنطن عن مكافأة تقدر بعشرة ملايين دولار لمن يدل على مكان زعيم تنظيم لشقر طيبة، حافظ محمد سعيد، والمعروف أن عسكر طيبة الذي يقاتل في كشمير ضد القوات الهندية، يتلقى الدعم من جهاز الاستخبارات الباكستانية ISI، والقريب من تنظيم القاعدة، ويدعم حركة طالبان أفغانستان، ويزيد العلاقة سوءً أن الغارات التي تشنها قوات إيساف على مسلحي طالبان والقاعدة في المناطق الحدودية بين باكستان وأفغانستان يحرج الحكومة الباكستانية والقوات المسلحة أمام الرأي العام الباكستاني، والتي رغم إدانتها لهذه العمليات والتي يسقط فيها المدنيون تصر واشنطن على شن هذه الغارات، كما أكد وزير

الدفاع الأمريكي ليون بنيتا، حتى دون إشعار الحكومة الباكستانية، لأن الثقة تكاد تكون مفقودة بين الاستخبارات الباكستانية وواشنطن في الوقت الذي ترى الاستخبارات الباكستانية ISI، أن هذه الجماعات المسلحة جزءً من إستراتيجيتها في مواجهة الهند، ورغم تعيين مدير جديد لجهاز ISI، في آذار ٢٠١٢، الجنرال ظهير الإسلام(٢٣)، فلا يتوقع أن يحدث تغير في علاقة الجهاز مع واشنطن.

مع هذه الأزمات المتكررة ترى واشنطن وحتى الهند، أن حل قضية أفغانستان يحتاج إلى باكستان، وهذا يدفع كلا من الهند وواشنطن إلى حث باكستان على التعاون وجرها للضغط على طالبان أفغانستان للدخول في الحل السياسي، لأن إدارة أوباما وعدت الشعب الأمريكي بالخروج من المستنقع الأفغاني، الذي أصبح أطول حرب في التاريخ الأمريكي، وما زالت باكستان تطلب الاعتذار من واشنطن حول مقتل جنودها وتمنع مرور التمويل لقوات إيساف من باكستان رداً على العملية، ويهدد أمين عام حلف الناتو راسموسن بأن باكستان لن تدعى لقمّة الناتو التي تعقد في شيكاغو لمناقشة القضية الأفغانية، وتبقى باكستان رقماً صعباً في القضية الأفغانية، ورغم محاولة واشنطن جر حركة طالبان إلى طاولة المفاوضات، إلا أنها فشلت، وتبقى الأزمة بين واشنطن واسلام أباد قائمة لإنعدام الثقة بينهما.

**الهوامش:**

١- " مقتل ٢٨ جندياً باكستانياً في غارة شنتها مروحيات لـ «الأطلسي« خلال نومهم" ٢٧ نوفمبر ٢٠١١(**international.daralhayat.com/internationalarticle/333099** )

٢-" جيلاني يطالب بشيء كبير لإعادة العمل مع الأمريكيين إلى سابق عهده" الحياة (لندن) ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ ص,٨

**3-Ahmed Rashid, Pakistan on the Brink: The Future of America, Pakistan and Afghanistan, Viking Adult Publisher 2012.**

**4-Pakistan on the Edge: The Future of Pakistan and the U.S. Response, Proceedings, The Brookings Institution, March 22, 2012.**

**5-Anindya Batabyal" Pakistan and the Haqqani Network , 2 November 2011.**

**6-Stephen Krasner" Talking Tough to Pakistan: How to End Islamabad's Defiance" Foreign Affairs, January-February 2012, pp.87-96.**

٧-"فريد زكريا أصدقاء من دون منافع" الحياة ١٤-١٢-٢٠١١ ص١٦. مجلة تايمز ١٢-١٢-٢٠١١.

**8- Safdar Sail, Pak-US A Balance Sheet of Relations, Pak Institute for Peace Studies, June 2007.**

**9-Ibid.**

**10-Lawrence Ziring,"Pakistan and India: Politics, Personalities and Foreign Policy", Asian Survey, Vol. VIII, No. 7, July 1978, pp. 717-724.**

**11-Jeffrey Goldberg and Marc Ambinder" The Ally From Hell" The Atlantic Monthly, December 2011.**

**12-Ibid**

13- Bruce Riedel" Pakistan's Musharraf Has Been Accused of Knowing Osama bin Laden's Hideout" Daily Beast, February 14, 2012.

14- Ahmed Rashid, Taliban, Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia, Yale University Press 2001.

15- K. Alan Kronstadt, Pakistan-U.S. Relations, Congressional Research Service, July 12009, pp.15-17.

16- Musharraf brings moderates to the force, The Hidu, October 9, 2001.( http://www.911myths.com/html/musharraf_brings_moderates.htmI).

17- Mansoor Ijaz, "An Insider Analysis of Pakistan's 'Memogate'" The Daily Beast, December 5, 2011.

18- Huma Imtiaz US congressman tables bill for Baloch right to independence , The Express Tribune, February 18th, 2012.

19- Ibid.

20- ''Pakistan and China: Sweet as Can Be?'' The Economist, May 12, 2011, http://www.economist.com/node/18682839.

21- Harsh Pant, The Pakistan-Thorn in China-India-U.S. Relations, Washington Quarterly , Winter 2012.

22- Ibid.

23- Reza Jan, Continuity Amidst Change: Pakistan's New Intelligence Chief, March 19, 2012. http://www.criticalthreats.org/pakistan/continuity-amidst-change-pakistans-new-intelligence-chief-march-19-2012.

## خريطة باكستان

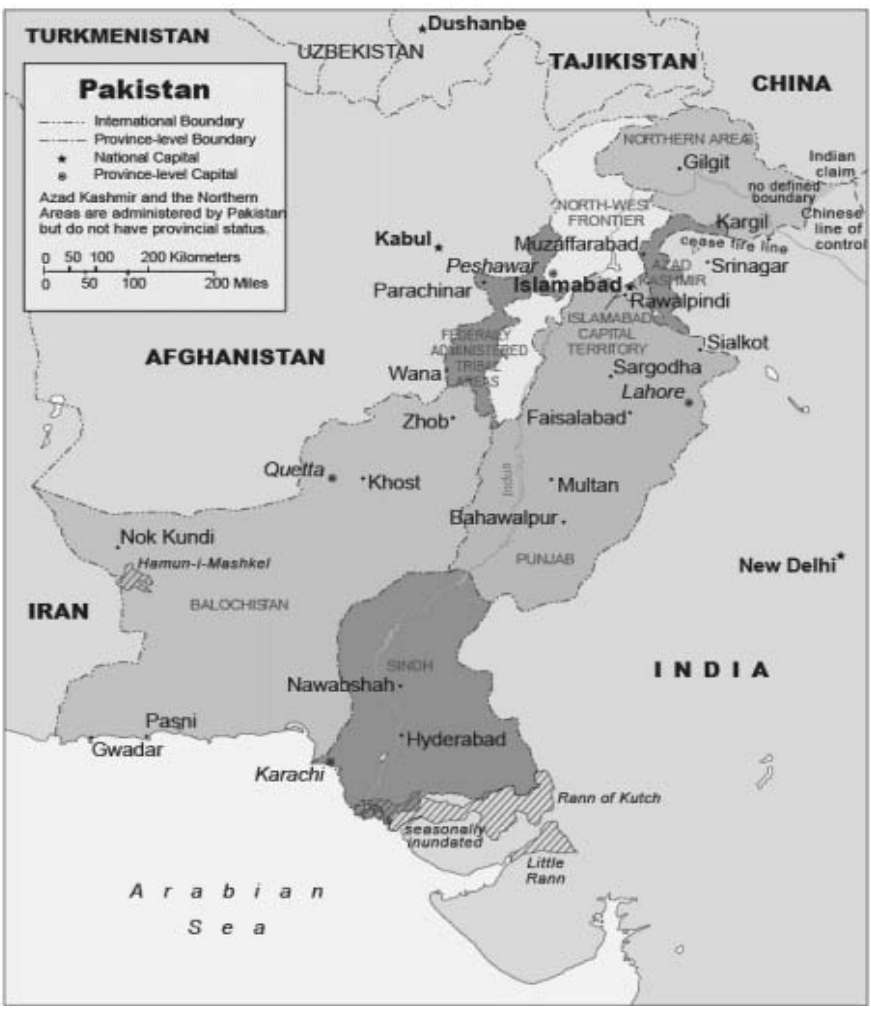

# تحليل استراتيجي

# استراتيجيات التعامل مع الثورات العربية

## دراسة حالة تركيا، إيران، السعودية*

ازداد التنافس الجيوبوليتيكي بين المثلث التركي- الإيراني- السعودي، منذ اندلاع الثورات العربية في نهاية عام ٢٠١٠ وحتى اليوم، وبرزت على الساحة الإقليمية مواقف متعددة وسياسات مختلفة لهذه الدول إزاء الكيفية التي تنظر بها الى هذه الثورات والخطوات أو السياسات، التي من الواجب إتّباعها لتلافي تداعياتها، وانعكاساتها السلبية من جهة، واستغلال التحولات الإيجابية التي تجري في خضّمها وتوظيفها في الاستراتيجيات الوطنية من جهة أخرى.

### الرؤية الإقليمية للثورات العربية

فاجأت الثورات العربية كل من إيران وتركيا والسعودية كما فاجأت العالم أجمع، وقد أدخل ذلك هذه الدول في متاهة مؤقتة، حول الكيفية التي يجب التصرف بها أمام ما يجري من تحولات سريعة، ليس على المستوى الداخلي للدول التي تشهد الثورات فقط، وإنما الأهم أيضا على الصعيد الجيوبوليتيكي.

سرعان ما بلورت كل من إيران وتركيا والسعودية رؤى خاصة إزاء ما يجري ليتم البناء عليها، لاسيمّا أنّ لكل منها رؤية خاصة للمنطقة تتلاءم مع توجهات السياسة الخارجية بما يخدم الإستراتيجية الكبرى لكل منها.

### أولاً: الرؤية التركية

تعتبر الرؤية التركية أنّ توجُّه دول المنطقة نحو الديمقراطية هو أمر حتمي وإن طال، كما أنّ الشعوب ستسعى لتحقيق ذلك عاجلاً أم آجلاً، وهو ما يعني أنّ عليها مساندة المطالب الشعبية الطامحة إلى المزيد من الديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان انطلاقاً من

* إعداد الأستاذ علي حسين باكير، باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية (USAK)- تركيا.

القيم التي تؤمن بها[١] أمّا كيفية الوصول إلى ذلك، فإن السياسة التركية ترى أنّ الإصلاح الجذري داخل كل نظام لا يزال ممكناً إذا ما كان هناك إرادة حقيقية لذلك، وهي تفضّل أن تستجيب الأنظمة لمطالب الشعب، وإلا فانتقال السلطة بشكل سلمي في حال فشل الإصلاح هو الخيار الأصلح؛ خوفاً من حدوث تدخل دولي تتخوف أنقرة منه أصلاً ولا يدع لها مجالاً للمناورة؛ فتركيا لا تستطيع أن تكون دولة خارجة عن القانون الدولي أو غير متحملة لما يلقيه عليها من التزامات ومسؤوليات[٢].

## ثانياً: الرؤية الإيرانية

أمّا على الجانب الإيراني، وباستثناء الحالة السورية، تُعتبر الثورات العربية وفقاً لمنظور نظام (الملالي) المتمثل بأعلى سلطة فيه- أي المرشد الأعلى، والولي الفقيه علي خامنئي، ومن بعده رئيس الجمهورية، ورئيس البرلمان-، امتداداً للثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وتعبّر هذه الثورات العربية عن صحوة إسلامية تقودها الشعوب المسلمة، وتتمحور حول نفس قيم الثورة الإيرانية المتمثلة بالإطاحة ب"الطغاة"، و"عملاء الغرب"، ومعاداة أميركا وإسرائيل، ومساندة المستضعفين، والمظلومين ضد الاستكبار العالمي بما يساهم في قيام شرق أوسط إسلامي[٣]، أمّا طريقة تحقق ذلك، فيُفهم من

---

١. انظر المزيد: مقال لمستشار رئيس الحكومة التركية آنذلك ابراهيم كالين:

İBRAHİM KALIN, Turkey and a democratic and prosperous Arab world, Today's Zaman newspaper, 18/5/2011:
**www.todayszaman.com/columnistDetail_getNewsById.action?newsId=244346**

٢. أنظر للمزيد: مستشار رئيس الجمهورية التركية، ارشاد هرمزلو: (لا نخشى تغيير الأنظمة لان الشعوب معنا) صحيفة الأخبار اللبنانية، ٢٥/ ٥/ ٢٠١١:
www.al-akhbar.com/node/13282

٣. أنظر على سبيل المثال:

Arab Revolts Inspired by Iran´s Islamic Revolution?, AhlulBayt News Agency, 22-3-2011:
www.abna.ir/data.asp?lang=3&Id=232809

التصريحات الإيرانية أنهم يحبذون أن تتم من خلال الشعوب، وخاصة الحركات الإسلامية التي عانت وناضلت، ولا مانع من حصول انقلابات إذا أدت هذا الغرض، علماً أنّ المادة ٣ من الدستور الإيراني، والمادة ١٥٤ تعطي الحق لإيران بـ"الحماية الكاملة لمستضعفي العالم"، و"بدعم النضال المشروع للمستضعفين، ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم"(١).

## ثالثاً: الرؤية السعودية

في المقابل، لم يكن هناك أية رؤية سعودية واضحة في البداية بالنسبة للتطورات المتعلقة بالثورات العربية، ويرتبط ذلك بطبيعة النظام السعودي نفسه لكونه نظاماً محافظاً وملكياً، وهو ما يعني أنه لا يحبذ فكرة الثورات بشكل عام بالمطلق.

فالنظام السعودي نظام ملكي، وهو سليل نظام جاء باتفاق ناجم عن التحالف بين السياسة والدين، فمن خصائص النظام السعودي بشكل عام أنّه محافظ في طبيعته، بارد في سياساته، ويعتمد في المجال الدبلوماسي على ردود الأفعال أكثر منه على المبادرة، لا يحبّذ التدخل عادة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا يسعى إلى الصدام، ولا يفضّل المواجهة بشكل مباشر، ناهيك عن أنّ تحركاته في الغالب تقليدية متوقعة، (باستثناء مرحلة ما بعد الثورات العربية)، ويعتمد بشكل كبير في سياساته الخارجية على قدراته المالية أكثر من سواها من العناصر في التأثير على المعادلة للحصول على النتيجة المرجوة (٢).

---

١. راجع الدستور الايراني.

٢. انظر على سبيل المثال: علي حسين باكير، العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي: السعودية وإيران وتركيا، فصلية مدارات إستراتيجية، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العددان ٤و٥، أكتوبر ٢٠١٠.

## التعامل مع الثورات العربية

### أولاً: حسابات اللاعب التركي

إن للاعب التركي حساباته أيضاً في كل هذه المعطيات والمتغيرات اليوم على الساحة العربية، لكنّه يبدو اللاعب الأكثر تقدّماً على الآخرين في هكذا وضع إذا ما استثنينا مأزقه الراهن فيما يتعلق بالحالة السورية، والتي برهنت للأتراك أنّ لدورهم حدوداً، وانّ لقدراتهم أيضاً حدوداً في الوضع الحالي.

في المقابل، صحيح أنّ حالة عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة في هكذا ظروف تؤثّر على سياسة تركيا العامة لاسيما الخارجية، التي تقوم في الأساس على تحقيق الأمن والاستقرار للجميع، لكن الصحيح أيضاً أنّ هذا الوضع قد يفتح الباب واسعاً أمام تبني الأنظمة العربية الوليدة لتجارب منفتحة كالتجربة التركية، أو الاستفادة على الأقل من عدد من المعطيات التي اختبرتها تركيا، وهو الأمر الذي يصب في النهاية لصالحها.

لا بد وأنّ الأتراك يعلمون أنّ حالة عدم الاستقرار هذه هي حالة مؤقتة، ولا يمكن أن تكون دائماً إذا ما كانت منابعها داخلية، وتهدف إلى تحقيق إصلاح وانفتاح وديمقراطية، وفي هذا المجال، فإن التجربة التركية قد تكون التجربة الأكثر جاذبية في المنطقة، خاصّة أن الجميع يلاحظ تزايداً مضطرداً في تأثير القوة الناعمة التركية، والانعكاسات التي تركتها أنقرة على المنطقة، خلال السنوات القليلة الماضية، نظراً للنجاحات الباهرة التي حققها النظام التركي، بقيادة حزب العدالة والتنمية، على الصعيد الداخلي والخارجي، خلال فترة حكمه في السياسة والاقتصاد والمجتمع والتنمية وحقوق الانسان والديمقراطية.

يراهن الأتراك على أنّهم تركوا تأثيراً قوياً في المنطقة، يمكن الاستثمار فيه إقليمياً بما يرفع من مكانتها، ويخلق الانسجام والتكاتف والتكامل المطلوب بين دول المنطقة، فبخلاف النموذج الإيراني الذي يعتمد على أحزاب أيديولوجية دينية، تابعة للولي الفقيه

من أجل الترويج لنموذجه، تكتسب التجربة التركية قوتها ومكانتها من إنجازاتها الذاتية فيما تمثله من إسلام حضاري مع نماذج أخرى كماليزيا.

إن النموذج التركي الذي صنعه حزب العدالة والتنمية، سيكون له تأثير مستقبلي لدى شرائح واسعة من المجتمع العربي خاصة مع صعود الإسلامي السياسي، أو على الأقل هذا ما يتوقعه كثيرون كنتيجة للثورات العربية ولو على المدى القصير، على اعتبار أنّ الإسلاميين هم الأكثر تنظيماً، وهو ما سيترك من دون شك بصمته -بشكل أو بآخر- على شكل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي حال وصولهم إلى السلطة، خاصة فيما يتصل بممارسة الواقعيّة، والبراجماتيّة والاعتدال؛ لمواجهة الأوضاع الداخلية في بلدانهم، وفيما يتعلق أيضاً بقدرة الهوية الإسلامية على التكيّف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع من حريّة وحكم القانون والعدالة والإصلاح والشفافية الموجودة في التجربة التركية([1]).

في هكذا وضع، لا بد وأن تركيا ترى في هذه الأحداث فرصة لتفعيل دورها الريادي في المنطقة بما ينسجم مع سياسة حزب العدالة والتنمية، وبالتالي برنامجه ورؤيته فيما يتعلق بوضع تركيا والمنطقة إقليمياً ودولياً.

### ثانياً: حسابات اللاعب الإيراني

للحسابات الإيرانية وجهان مما يجري على الساحة العربية اليوم، الوجه الأول؛ هو وجه الخائف من أشكال هذه الثورات، والشعارات التي تحملها، والسبب الذي انفجرت من أجله، والمتمثل في المطالبة بالعدالة الاجتماعية، والحرية في التعبير، والتداول في السلطة والأهم من هذا مقاومة الديكتاتورية، والتسلط، والنظام الأمني والقمعي، والتزوير في إرادة الشعب وأصواته.

---

١. راجع: علي باكير، بولنت أراس وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان – الأردن، ط١- ٢٠١٢.

ومكمن التخوف من هذا التوجّه، أنّ هذه الشعارات قد تعيد إحياء الحركة الخضراء الإيرانية، التي كان النظام قد خاض معها معركة كسر عظم عبر الحرس الثوري، وميلشيا الباسيج، والأجهزة الأمنية بعيد الانتخابات الرئاسية الإيرانية ٢٠٠٩، التي أوصل النظام أحمدي نجاد من خلالها إلى الرئاسة مرة أخرى بالتزوير، ورغماً عن إرادة الناس الذي طالبوا بمعرفة أين ذهبت أصواتهم(١).

يقوم الإعلام الرسمي الإيراني منذ اندلاع الثورات العربية بحملة إعلامية دعائية قوية، غير مسبوقة في الداخل الإيراني، يعمل من خلالها على إيهام الإيرانيين بأنّ الذي يحصل في العالم العربي هو "ثورة إسلامية"، على أمريكا وإسرائيل؛ للتورية عن أنّها ثورة ضد الديكتاتورية، أما بالنسبة للحالة السورية، فقد تعامل معها النظام الإيراني على أنها استثناء، مبرراً ذلك بأنها تأتي نتيجة لمؤامرة غربية إسرائيلية، وبمشاركة عربية من السعودية، وقطر للإطاحة بالمقاومة، والنظام السوري الممانع، وأنّه يجب التصدي لهذه المؤامرة بكل الوسائل الممكنة، وأولها دعم النظام السوري حتى النهاية.

أمّا الوجه الثاني، فيسعى إلى توظيف الحدث، وما قد ينجم عنه، بما يخدم المشروع الإيراني الإقليمي، فمن مصلحة إيران نشوء أنظمة في المنطقة العربية على شاكلتها، وتدور في فلكها، وتكون ذات توجّه ثوري أيديولوجي مماثل، وإن لم يكن ذلك ممكناً فأقله أن لا يكون مناهضاً لها؛ لأن من شأن نشوء مثل هذه الأنظمة أن تشكل حزاماً حامياً للنظام الإيراني من جهة، وأن تسهل اختراقه للرقعة العربية في إطارها الأوسع من جهة أخرى، فيصبح عملياً، القائد الحقيقي والفعلي إقليمياً، لاسيما إذا جاء التحوّل المصري لصالحه مع بقاء النظام السوري طبعاً.

١. للمزيد حول الموضوع، راجع: علي حسين باكير وآخرون، إيران: المحافظون والحركة الخضراء والثورات العربية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الامارات، ط١، ٢٠١١.

فمصر كما هو معروف تاريخياً بما لها من ثقل إقليمي تعتبر قاطرة الدول العربية، ولأنها تقع في مثلث عربي، إسلامي، إفريقي، فإنها ستكون مكسباً عظيماً لا مثيل لإيران في حال كان التحوّل يصب في خدمة المشروع الإيراني، فقد كان من الواضح من خلال خطبة المرشد الأعلى علي خامنئي يوم الجمعة ٤/ ٢/ ٢٠١١، أنه يستبق الأمور، وأنه يشارك في اللعبة من خلال التحريض على ولادة هكذا نظام، مستثمراً في حركة الإخوان المسلمين، ومحرّضاً الجيش المصري على الانقسام، وكان بعض الأذرع التابعة له في المنطقة كحزب الله اللبناني، الذي بدأ تحرّكه قبل هذا أصلاً وبعده، في محاولة لاستغلال الأوضاع، والترهل العربي، والانشغال الدولي من أجل بسط سيطرته المطلقة(١).

لعل بعض الحسابات الإيرانية تشير إلى أنّه حتى وإذا لم يأت نظام أيديولوجي قريب من إيران، فيكفي أن يكون النظام الوليد ثورياً حتى يصطدم بإسرائيل مباشرة؛ فتكون الفرصة الإيرانية سانحة؛ للتخلص من جميع الخصوم دفعة واحدة، لاسيّما وأنّ هزيمة عربية أخرى -نتيجة لعدم الاستعداد لمواجهة العدو الإسرائيلي بشكل جيّد- قد تقضي نهائياً على العالم العربي في الواقع الجيوبوليتيكي والجيوسياسي الإقليمي.

### ثالثاً: حسابات اللاعب السعودي

حاولت المملكة العربية السعودية في بداية الثورات احتواء تداعياتها وانعكاسات الجيوبوليتيكية، فقد كانت معنية بهذه التأثيرات كثيراً، لاسيمّا التخوّف من انهيار التوازن الإقليمي الهش مع إيران، لاسيمّا مع سقوط الحليف الإقليمي -نظام مبارك-، وذلك لأن الفراغ في المنطقة العربية أصبح أكبر من قدرة المملكة على تحمل الأعباء العربية وحدها، في ظل التنافس الإقليمي الإيراني- الإسرائيلي- التركي لاستغلال التطورات الجارية.

---

١. انظر حسابات التنافس الجيوبوليتيكي لطهران:

Trita Parsi , Reza Marashi, ARAB SPRING SEEN FROM TEHRAN, Cairo review, 2-2011: http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=62

وقد بدا التحفظ السعودي واضحاً في الحالة الليبية، إذ رغم أنّ نظام القذافي كان من أبرز المشاغبين للمملكة، ورغم القطيعة بين البلدين على إثر اكتشاف محاولة ليبية لاغتيال الملك عبد الله، إلا أنّ المملكة لم تكن متحمسة للدفع باتجاه تغيير النظام الليبي، نظراً للرؤية المرتبطة بالتدخل الخارجي، والثورات بشكل عام -كما ذكر أعلاه-.

انتقلت المملكة من الدفاع السلبي إلى الدفاع الإيجابي مع تزايد التهديد الإيراني، فقد ردّت المملكة على ما اعتبرته تهديدات إيرانية صريحة في الحالة البحرينية والكويتية بشكل حاسم وحازم-على غير العادة-، عبر تفعيل درع الجزيرة الذراع العسكري لمجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ أصلا لاحتواء التهديدات الإيرانية، معلنة أنّ الخليج خط أحمر بالنسبة للرياض، ومن غير المسموح تجاوز هذا الخط حتى بمعزل عما تعتقد واشنطن أو غيرها من العواصم خاصة أنّ نفوذ إيران والمحور الذي تقوده طهران (لبنان- سوريا- العراق) كان قد وصل إلى أقصى مدىً له قبل اندلاع الثورة السورية([1]).

## سوريا مفتاح التحول في السياسات الإقليمية

فاجأت الثّورة السّوريّة طهران وأنقرة، كما فاجأت المتابعين والمراقبين المعنيّين بالشّأن السوريّ، وفاجأت النّظام السوريّ قبل الجميع، إذ أكّد الرّئيس بشّار الأسد في مقابلة مع صحيفة "وول ستريت جورنال" بتاريخ ٢٠١١/٠١/٣١ على الاستثناء السوريّ مقارنة بالبلدان التي تحصل فيها ثورات، مبرّرًا عدم اندلاع انتفاضة في سوريّة آنذاك باعتبار "قرب النّظام من النّاس وارتباطه الوثيق بمعتقداتهم"، مؤمنًا في الوقت نفسه بأنّ "ورقة الممانعة" ستوفّر حصانةً للنّظام، وأنّ ذلك كفيلٌ بتأمين الغطاء اللّازم له في الدّاخل السوريّ، وواثقًا من عدم حصول أيّ احتجاجات مستقبليّة، لكن الثورة اندلعت بعد أقل من شهرين على هذا التصريح.

---

١. انظر مقابلة مع الباحث: دول مجلس التعاون دعت الأردن والمغرب خوفاً من الثورات والتهديدات، صحيفة العرب القطرية، العدد ٨٣٨٨، ٣١ مايو ٢٠١١، ص١٠.

## أولاً: الموقف الإيراني

مع اندلاع الثورة السورية، تفادت وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية التعليق على الحدث وحصرت تركيزها على الأحداث في البحرين واليمن، وتبع ذلك تجاهل رسمي على مختلف المستويات حتى نهاية آذار وبداية شهر نيسان(١)، لكن مع تطوّر مستوى وحجم الاحتجاجات في سوريا وانتشار رقعتها وسقوط المزيد من القتلى في صفوف المحتجين على يد النظام، اضطرت إيران إلى أخذ الوضع السوري على محمل الجد.

على الصعيد الرسمي، جاء أول تعليق رسمي على الأحداث من قبل سفير إيران في دمشق السيد أحمد الموسوي خلال مؤتمر "الصحوة الإسلامية ومواجهة الفتنة في سوريا"، واعتبر فيه أنّ هناك مؤامرة يحيكها "الأعداء" للنظام السوري، وأنّ التظاهرات فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية ٢٠٠٩ (في إشارة إلى الحركة الخضراء)(٢)، وأنّ المتظاهرين عملاء للخارج ويتلقون أوامرهم من الأعداء والصهاينة للإطاحة بالنظام الممانع، والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأميركية في المنطقة(٣)، وهو ما يوجب على

---

١ . راجع:

Babak Rahimi, Iranian Reaction to the Great Syrian Revolt, The Jamestown Foundation, 22/4/2011:
www.jamestown.org/programs/gta/single/?tx_ttnews[tt_news]=37834&cHash=75eb01045ca344749cddbeb8653d0a5d

٢. لمزيد من التفاصيل حول الحركة الخضراء وصراعها مع النظام، انظر، علي حسين باكير وآخرون، إيران: المحافظون- الحركة الخضراء والثورات العربية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب الـ٥٣، مايو ٢٠١١.

٣. انظر: تصريح سفير إيران في دمشق السيد أحمد الموسوي، وكالة فارس للأنباء، ٤/ ٤/ ٢٠١١، على:
http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9001150102

الشعب الحفاظ على النظام وعدم الاشتراك بالمؤامرة للإطاحة به، مع ثقة طهران بأن النظام قادر على تجاوز المشكلة وإنهاء الفتنة([1]).

في ١٢/ ٤/ ٢٠١١ أعلن رامين مهمانباراست، المتحدّث باسم الحكومة الإيرانية في مؤتمر رسمي أنّ "التظاهرات الشعبية السورية، مخطط غربي وعمل مدفوع من الخارج، خصوصاً من الأمريكيين والصهاينة، وأن وسائل الإعلام تحاول خلق تظاهرات وهمية، وتضخيم مطالب فئة صغيرة، ومحدودة وتصويرها على أنها مطالب شعبية، وتظاهرات للأغلبية، لا يجب على أحد أن ينخدع بهذه اللعبة الأمريكية، فالقوى الغربية تريد استهداف سوريا وإيران لدعمهم المقاومة([2])، تبع ذلك تصريح لوزير الخارجية الإيرانية علي أكبر صالحي قال فيه: "أنّ الخارج يسعى لخلق بلبلة داخل سوريا لزعزعة البلاد ([3])، وهو ما بدا تحركاً إيرانياً منظماً لتغطية النظام السوري.

---

١. انظر: الرئيس الإيراني: سورية قادرة على تجاوز الأزمة، صحيفة الثورة السورية، ٨/ ٦/ ٢٠١١، على الرابط:

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=28167642920110608020414

٢. راجع:

Iran calls Syrian protests a Western plot, Reuters, 12/4/2011: www.reuters.com/article/2011/04/12/us-syria-iran-idUSTRE73B22V20110412

٣. أنظر:

Ahmadinejad says Syria needs no foreign intervention, (AFP), 10/5/2011 http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5iGarlyLUC4ImlHDlpmf7gPyJO8og?docId=CNG.d9be2af4c7111ceebb9f06f4d37012ee.d1

تبع ذلك حملة إعلامية مركّزة، تعكس هذا الموقف الرسمي الإيراني من الثورة السورية، وتدور في مجملها حول ثلاثة روايات أساسية تؤيد الرواية الرسمية السورية، وهي([1]):

- أن ما يحدث في سوريا هو مخطط أمريكي – إسرائيلي.
- أن دول الخليج العربية وعلى رأسها السعودية وقطر، بالإضافة إلى قناة الجزيرة تهدف إلى نشر الفتنة في سوريا.
- أنّ جماعات سنّية، وأحزاب إقليمية وخاصة لبنانية (تيار المستقبل بقيادة سعد الدين الحريري)، تقوم بدعم حالة عدم الاستقرار في سوريا، وقد اتخذت طهران فيما بعد عدداً من الخطوات التي تؤكد دعمها للنظام السوري، منها:

- **إعلامياً:** قامت وسائل الإعلام الإيرانية (الناطقة بالفارسية والعربية)، ووسائل الإعلام العربية، (الموالية للنظام الإيراني والتي تدور في فلكه)، بمحاولات حثيثة لربط الثورة السورية بعصابات مسلحة، ومن ثمّ بالسلفيين والإرهابيين، وبعدها بالإخوان والمتطرفين وعملاء إسرائيل ومنفذي الأجندة الأمريكية، وبالمخابرات الأردنية، والتركية والسعودية والإماراتية، وبعض الجهات اللبنانية كالحريري وتيار المستقبل([2])، ذلك لتقويض شرعية الثورة، وهو الأمر الذي مارسته أيضا وسائل الإعلام الإيرانية بالتزامن مع شبكة إعلامية عربية، (تضم عدداً من القنوات والصحف والإذاعات والمحللين)، تدور في فلك النظام الإيراني والسوري خاصة اللبنانية منها كقناتي "المنار" التابعة لحزب الله وقناة "إن بي إن" التابعة لحركة أمل، وبعض الصحف المحسوبة على هذا الخط.

---

١. أنظر:

Babak Rahimi, Ibid.

٢. انظر على سبيل المثال التقرير الخاص لقناة المنار اللبنانية التابعة لحزب الله، سورية في مواجهة العاصفة خفايا وأسرار ٢/ ٣، موقع قناة المنار، ١٥/ ٤/ ٢٠١١:

www.almanar.com.lb/adetails.php?fromval=1&cid=83&frid=83&eid=32293

- **اقتصادياً:** قام النظام الإيراني بتوجيهات مباشرة، وفورية من المرشد الأعلى علي الخامنئي بصرف ٣ مليارات دولار للأسد كمنحة مباشرة عند بدء الاحتجاجات الشعبية في الأشهر الثلاثة الأولى (آذار-أيار ٢٠١١)، تلاها قرار بتخصيص ٩ مليارات دولار بشكل عاجل ودون أي شروط للنظام السوري ليتم صرفها خلال المدة الممتدة حتى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢، إضافة إلى منحة ٢٩٠ ألف برميل نفط يومياً بشكل مجاني(١)، وبموازاة ذلك، نقلت تقارير إعلامية عن قيام طهران بالضغط على بغداد حكومة المالكي الحليفة لتزويد دمشق بحوالي ١٠ مليارات دولار(٢) كدعم إضافي يتمّ تحويلها تحت غطاء عقد اتفاقات اقتصادية جديدة، وتفعيل أخرى قديمة مع سوريا، من ضمنها ٣ اتفاقيات في مجالات الصحة والتجارة والاستثمار، كما قامت كل من إيران والعراق وسوريا بتوقيع اتفاق للغاز بقيمة ١٠ مليار دولار في شهر تموز(٣)، كما جرت مباحثات سورية- عراقية في أيلول لإنشاء وحدة اقتصادية شاملة، وتحويل البلدين إلى

---

١. انظر:

Iran offers $9 Billion in financial aid to help prevent the fall of Assad in Syria, Green Experts Of Iran, 16/7/2011:
http://twitemail.com/email/245901604/11/Breaking-News%3A-Iran-offers--9-Billion-in-financial-aid-to-help-prevent-the-fall-of--Assad-in--Syria

٢. انظر:

إيران تجبر المالكي على دعم الأسد بـ١٠ مليارات دولار، القناة، ٨/ ٢/ ٢٠١١
http://alqanat.com/news/shownews.asp?id=127072

٣. انظر:

Iraq, Iran, Syria Sign $10 billion Gas Deal, iraq-businessnews, 25/7/2011:
www.iraq-businessnews.com/2011/07/25/iraq-iran-syria-sign-10-billion-gas-deal/

سوق واحدة، الأمر يعزز من علاقة البلدين(١) ويجعل من العراق بمثابة الرئة الاقتصادية لسوريا في مواجهة العقوبات(٢).

- **عسكرياً:** اعترف اللواء إسماعيل قاءاني نائب قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بوجود عسكري إيراني على الأراضي السورية، والضلوع في قمع المعارضين لنظام الرئيس بشار الأسد، وقامت طهران بمد النظام السوري بأسلحة وعتاد للمراقبة والقتال، كما بالتكنولوجيا اللازمة لمراقبة البريد الالكتروني، أجهزة الهاتف الخلوي، ووسائل التواصل الاجتماعي انطلاقاً من الخبرات الكبيرة التي يمتلكها، لاسيمّا في أعقاب قمع احتجاجات عام ٢٠٠٩ حيث انفق ملايين الدولارات لإنشاء "جيش إلكتروني" لتعقب المعارضين على الإنترنت(٣).

تحدثت العديد من التقارير عن إرسال خبراء إيرانيين في مجال مكافحة الانتفاضة الشعبية، إضافة إلى خبراء في مجال الإنترنت والاتصالات لتقديم العون اللازم للنظام السوري في هذه المجالات(٤)، كما ذكرت تقارير إيرانية معارضة أنّ

---

١. انظر كيف يرى العراق الحالي السيناريو السوري من المنظار الايراني: حازم الأمين، العراق الجديد وسورية: الخيار الإيراني... لا التركي، صحيفة الحياة، ٦/ ٨/ ٢٠١١:
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/294830

٢. انظر: السوق العراقية الكبيرة تنقذ سوريا للمرة الثالثة من آثار العقوبات، العربية.نت، ٢٦/ ٩/ ٢٠١١:
www.alarabiya.net/articles/2011/09/26/168735.html

٣. انظر:
How Iran Keeps Assad in Power in Syria, Op. Cit.

٤. انظر:
U.S. Says Iran Helps Crackdown in Syria, The Wall Street Journal, 14/4/2011:
http://online.wsj.com/article/SB10001424052748704547804576261222747330438.html

النظام أرسل بعض الوحدات الخاصة التي تضم مستشارين وخبراء من الحرس الثوري تقنيين وعسكريين وأمنيين متخصصين بمواجهة الثورات الشعبية، إضافة إلى دعم النظام السوري بالعتاد والأسلحة أيضاً، وقد أشارت مجموعة خبراء إيران الخضر "أنّ طهران أرسلت فريقا مؤلفاً من ٦٥ رجل من عناصر الحرس الثوري، وأربع طائرات شحن محملة بالأسلحة، نزلت في قاعدة عمار التابعة للحرس الثوري في دمشق، ضمن عملية يقودها رئيس وحدة "ولي الأمر" اللواء إبراهيم جباري([1]) للمساعدة في هذا الإطار([2]).

## ثانياً: الموقف التركي

في الجانب التركي وعلى عكس الموقف الإيراني، بدا واضحاً أنّ موقف أنقرة كان ثابتاً في تبني الحقوق التي يطالبها المنتفضون، ومتدرجاً فيما يخص النظام السوري من النصح بالإصلاح لتلبية المطالب الشعبية، إلى تكذيب الرواية الرسمية، وممارسة ضغوط، إلى فقدان الثقة بالنظام، إلى قطع الاتصالات، إلى فرض عقوبات عليه.

فعلى عكس تعاملها مع الحالة التونسيّة أو المصريّة، وبما يقترب من الحالة الليبية قليلاً، اعتقدت أنقرة، بما لها من معطيات موضوعية، وجيو- سياسية، وبما لها من ثقل ومن علاقات مع سورية، أنّها قد تكون قادرة على إقناع الأسد باستخدام النّصيحة، أو بالضّغط كي يقود عملية تحوّل سلمية- لم يكن لدى تركيا أيّة معطيات تخوّلها الاضطلاع بمثل هذا الدور في الحالة التونسيّة أو المصريّة، كما لم يكن لديها نفس المخاوف المتعلّقة

---

١. للمزيد من تفاصيل عن شخصية رئيس وحدة "ولي الأمر" الإيراني اللواء إبراهيم جباري، يرجى مراجعة: قادة الحرس الثوري الإيراني : اللواء إبراهيم جباري، إيران بريفنج، ٢٧/ ١/ ٢٠١١: http://arabic.iranbriefing.net/?p=718

٢. انظر:

"Deployed Army forces and equipment to Syria, Ammar Camp in Damascus,"GreenCorrespondents, May 17, 2011: www.greencorrespondents.com/2011/05/blog-post_8615.html

بالحالة الليبية أو السوريّة في بداية الأمر- حتّى لا تدخل سورية والمنطقة في حالة الفوضى فتتحمّل تركيا حينها خسائرَ كبيرة لما لهذا السيناريو من انعكاسات عليها.

حاولت الحكومة التركية في بداية الأزمة دفْع النظام السوري وقيادته إلى الانفتاح، وإجراء الإصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية، فوجّه القادة الأتراك الكثير من النصائح للرئيس السوري بشار الأسد، وأبدتْ الحكومة التركيّة دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كلّ السبل والإمكانات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب في أسرع وقت([1]).

عندما لجأت الحكومة التركية إلى إعادة تقييم الوضع، بعد المحاولات الحثيثة والدّؤوبة التي بذلتها في المرحلة السابقة لانتشال الأسد من مأزقه عبْر دفعه باتّجاه إصلاحات حقيقيّة على أرض الواقع، من خلال تأمين الدعم اللازم له من أجل تحقيق ذلك، فقد بَدا واضحًا للحكومة التركية أنّ هناك تناقضًا فيما يحصل، وأنّ الأسد يسير في اتّجاهٍ معاكس للنّصائح، باتّجاه الخيار الإيراني في التعامل مع الاحتجاجات، والقائم على اعتماد الحلّ الأمني والعسكري حتى النهاية بدلاً من الاستماع إلى النصائح التركية([2])، فعمدت أنقرة بعد يأسها من محاولات إقناع الأسد إلى اتخاذ عدد من التدابير بشكل تدريجي:

١- **استضافة اللاجئين:** إذ فتحت تركيا حدودها منذ اندلاع الثورة، وبدأ اللاجئون الفارون من عمليات القصف والتدمير والاقتحامات والتخريب والسرقة

---

١. انظر:

Turkey to Help Guide Syrian Democratization Process", The Journal of Turkish Weekly, 28/4/2011: www.turkishweekly.net/news/114742/turkey-to-help-guide- syrian-democratization-process.html

٢. انظر تصريح رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان على موقع التلفزيون التركي الناطق باللغة العربية:

www.trtarabic.tv/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=2653:2011-05-02-14-00-32&catid=44:news-reports&Itemid=184

والاغتصاب التي يقوم بها جيش النظام السوري و"شبيحته" الهرب باتجاه تركيا، وهي تستقبل اليوم حوالي ٣٠ ألف لاجئ سوري في مخيمات أقيمت خصيصاً لهذا الغرض(١).

٢- **استضافة مؤتمرات المعارضة السورية:** وقد عملت تركيا على فتح أبوابها للمعارضة السورية للعمل فيها، وإن لم يكن على المستوى الرسمي بداية، فقد عقد أول المؤتمرات في مدينة اسطنبول في نيسان بدعوة من منظمات مجتمع مدني تركية لبحث مجريات الأحداث في سورية، تلاه عدد من المؤتمرات وصولاً إلى تأسيس المعارضة السورية في الخارج ومن ثم عقد عدد من المؤتمرات كان أهمها مؤتمر أصدقاء سوريا، الذي عقد في أسطنبول في ١/ ٤/ ٢٠١٢ من أجل دعم هذه المعارضة، والمساعدة على دعم الشعب السوري(٢).

٣- **فرض عقوبات:** لقد كانت تركيا أول من بادر إلى فرض عقوبات، ومصادرة الأسلحة القادمة إلى النظام السوري، إذ صادرت السلطات العديد من شحنات الأسلحة القادمة من إيران باتجاه سوريا عبر مختلف المعابر البحرية والبرية والجوية، وقامت أنقرة فيما بعد بدعم قرارات الجماعة العربية المرتبطة بفرض عقوبات على نظام الأسد بعد سلسلة العقوبات الأمريكية والأوروبية(٣).

---

١. انظر:

hurriyet daily news, 14-6-2012:
www.hurriyetdailynews.com/some-2000-syrian-refugees-enter-turkey-in-last-48-hours-official-.aspx?pageID=238&nID=23060&NewsCatID=341

٢. انظر: أصدقاء سوريا يعترف بالمجلس الوطني ممثلا شرعيا، العربية.نت، ١-٤-٢٠١٢:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/01/204527.html

٣. انظر:

Turkey readies sanctions against Syria, TODAYSZAMAN, 28/9/2011:
http://www.todayszaman.com/news-258204-turkey-readies-sanctions-against-syria.html

أقرّت تركيا عقوبات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وعسكرية تتضمن تعليق العمل بآلية التعاون الاستراتيجي عالي المستوى بين البلدين، والتي يمثلها مجلس التعاون الاستراتيجي، وذلك حتى قيام حكومة ديمقراطية، وإصدار قائمة منع من السفر وتجميد أصول بحق أفراد النظام السوري، الذين يتورطون وفق التقارير في حوادث استخدام عنف مفرط أو وسائل غير مشروعة لقمع المدنيين، إضافة إلى إجراءات مماثلة بحق بعض رجال الأعمال المعروفيين بدعمهم القوي لنظام الأسد، والحفاظ على السياسة المتّبعة بشأن عدم بيع أو تزويد الجيش السوري بأي نوع من أنوع المعدات العسكرية، أو السماح بنقل الأسلحة له من طرف ثالث عبر تركيا، إضافة إلى عقوبات مالية واقتصادية([1]).

**ثالثا: الموقف السعودي**

أمّا موقف المملكة من الأحداث في سوريا، فقد تطور أيضا بشكل تدريجي، حيث دعت المملكة في بداية الأحداث إلى ضرورة استقرار سوريا([2]) دون الإشارة إلى النظام خاصة أنّ النظام السوري، وعلى عكس إيران، لم يقم بإدانة تدخل قوات درع الجزيرة، فتغاضت دول الخليج عن التغطية المباشرة للثورة السورية، متيحين الفرصة للنظام لإصلاح أوضاعه خاصة أن ذلك ترافق مع جهود تركية حثيثة لإقناع نظام الأسد حينها، لكنه تجاهل ذلك.

---

١. انظر: نص بيان وزير الخارجية التركي والذي ألقاه في مؤتمر صحفي للإعلان عن العقوبات التركية ضد النظام السوري

Turkey announces economic sanctions package against Syria, TODAYSZAMAN, 30/11/2011: www.todayszaman.com/news-264438-turkey-announces-economic-sanctions-package-against-syria.html

٢. وفق وكالة سانا الرسمية السورية: السعودية تدعم أمن واستقرار سوريا، ٢٨-٣-٢٠١١:

http://iina.me/wp_ar/?p=1002012

ثم ما لبثت الأمور أن تطورت بشكل متسارع مع ارتفاع عدد القتلى من المتظاهرين، وترويج النظام السوري بشكل رسمي لسيناريوهات عن مجموعات سلفية وإرهابية، ومؤامرات ضد النظام تدعمها المملكة وقطر وجهات أخرى مشتركة في هذه المؤامرة، تبع ذلك هجوم إعلامي واسع لحلفاء سوريا من إيران ولبنان والعراق على المملكة أدى إلى تغيير المعادلة وإلى خروج الملك عبد الله بخطابه الأول الشديد اللهجة([1]).

لقد رأت السعودية حينها أنّ تطور الأوضاع داخل سوريا دفع باتجاه اتخاذ موقف حاسم من نظام الأسد رغم السكوت الطويل سابقاً على تجاوزاته والطعنات التي وجهها بالتعاون مع إيران للمملكة في أكثر من ساحة إقليمية آخرها لبنان والعراق.

وكانت قطر في هذه المرحلة تقود الجهود العربية للضغط على الأسد إلى أن اصطدمت بالفيتو الروسي الثاني في مجلس الأمن، الأمر الذي أظهر أنّ قطر تحتاج إلى دعم أكبر، وهنا دخلت المملكة على الخط بعد تنسيق ثنائي نادر يستمر إلى الآن.

وعلى الرغم من ذلك، فقد سعت المملكة مع قطر وعدد من الدول العربية إلى احتواء الوضع السوري داخل جدران الجامعة العربية، عبر مبادرات عديدة كان آخرها وبشكل رسمي؛ المبادرة الصادرة عن الجامعة العربية، لكن لم يلتزم النظام السوري أياً منها.

وفي تلك المرحلة كان واضحاً من مسار السياسة السعودية أن هناك حزم في التعاطي مع المسألة السورية بشكل متصاعد، أبرز مؤشراته:

- خطاب الملك عبد الله، والذي كان حاسماً في تحديد اتجاهات النظام السوري بين اختيار الحكمة أو مواجهة الفوضى.

---

١. انظر: مصادر "إيلاف" تكشف دوافع الخطاب الملكي السعودي تجاه سوريا، ايلاف، ٩/٨/٢٠١١:
http://www.elaph.com/Web/news/2011/8/674823.html

- سحب السفير بدعوى التشاور، وسحب باقي دول المجلس سفرائها أيضاً، (قطر كانت سباقة)، تبعه إغلاق السفارة السعودية، وخلفها باقي السفارات الخليجية في سوريا([1]).
- التنسيق في مجلس التعاون لخطوات تصعيدية يكون لها ثقلها أيضا في الجامعة العربية.
- فرض عقوبات سياسية واقتصادية على النظام السوري وفق مقررات الجامعة العربية.
- التنسيق مع دول إقليمية لا سيما تركيا.
- المطالبة بتسليح الجيش الحر السوري حال عدم استجابة النظام السوري لمبادرة سلمية لانتقال السلطة في سوريا.

## نتائج المعركة الجيوبوليتيكية

تتمحور المعركة الجيوبوليتيكية بين الدول الثلاث الأكثر أهمية على الصعيد الإقليمي في ظل الثورات العربية حول ثلاث دول تحديداً هي حسب الأهمية: سوريا ومصر والبحرين، ويبدو الموقفين التركي والسعودي متقاربين إزاء مقاربة الوضع السوري على الرغم من أن تركيا تشدد دوماً على أنها لا تريد سياسة محاور إلا أن السياسة الإيرانية السلبية بل العدائية أيضا حتّمت عليها التقارب مع السعودية.

وانطلاقاً من كون سوريا المدخل الرئيسي لإيران على الساحة العربية، فإن سقوط نظام الأسد سيكون له تداعيات عميقة على بنية المشروع الإيراني في المنطقة، بحيث ستفقد إيران حليفاً استراتيجياً تاريخياً لا يمكن تعويضه مهما كانت المكتسبات اللاحقة، كما ستتقطع الحلقة الواصلة مع حزب الله ذراع طهران الرئيسية في المنطقة وفي لبنان، وسيفقد اللاعب الإيراني بالتالي القدرة على التأثير المباشر مع سقوط المنظومة السورية السياسية والأمنية في لبنان.

---

١. انظر: السعودية تسحب سفيرها من سوريا وتندد بالعنف، رويترز، ٨-٨-٢٠١١:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE77700E20110808

وما ينطبق على لبنان ينطبق على الساحة الفلسطينية، حيث ستفقد القدرة على استغلال القضية الفلسطينية بالشكل نفسه الذي كان قائماً سابقاً، أو استخدام الساحتين اللبنانية والفلسطينية للحصول على مكاسب قومية، ناهيك عن إمكانية أن يتدحرج النظام العراقي الموالي لإيران على اعتبار أنّ حليف طهران القوي سقط وهو ما قد يشجع بدوره حركة المعارضة داخل إيران (الحركة الخضراء) ضد النظام([1]).

إذا سقط النظام السوري سريعاً، فإن المشروع الإيراني للمنطقة في شكله الموجود المعروف حالياً سيكون في حكم المنتهي، بانتظار جلاء التداعيات الكاملة، والهزات الارتدادية لانهيار النظام السوري، والتي ستشمل المناطق الخاضعة للسيطرة الإيرانية سريعاً ،وربما وصولاً إلى إيران نفسها، ولذلك يتحرك النظام الإيراني على أكثر من صعيد ضمن سياسية حصر الخسائر وتمتين الجبهة، ومن أهم معالم تكتيكاته الحالية:

- الدفع باتجاه رص صفوف المحور الشيعي الذي يضمها إلى جانب النظام السوري، والنظام العراقي وحزب الله في لبنان لمساعدة الأسد، بعدما كانت طهران استخدمت نفس المحور في مهاجمة المملكة سابقاً إثر تفعيل درع الجزيرة، فرأينا تحركات للحكومة اللبنانية، ولحزب الله تحديداً، وللحكومة العراقية بقيادة المالكي إضافة إلى مقتدى الصدر كلها مؤيدة ومساندة وداعمة للنظام السوري.
- الدخول في مناكفة وتهديد لتركيا في محاولة لعزلها وإبعادها عن الملف السوري، وعن التنسيق مع الدول العربية وفي مقدمتها المملكة.
- الضغط على دول الخليجي ولا سيما المملكة العربية السعودية عبر البحرين.
- محاولة كسب مصر في الصراع الإقليمي إلى جانبها أو تحييدها على أقل اعتبار؛ من خلال التركيز على استئناف العلاقات الدبلوماسية، وتشكيل محور إسلامي في

[1]. انظر: علي حسين باكير، المشروع الايراني في المنطقة العربية: واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية، الأمة واقع الاصلاح لات التغيير، تقرير البيان الاستراتيجي السنوي، مجلة البيان، الرياض، ٢٠١٢، ص٣٥٩-٣٨٣.

مواجهة إسرائيل وأمريكا شكلاً يكون هدفه في الحقيقة عزل مصر عن الخليج وعن السعودية تحديداً لزيادة الضغط على المملكة، وللاستفراد في دول مجلس التعاون الخليجي.

في الوقت الذي تتفق فيه تركيا والسعودية إلى حد كبير حول السياسة تجاه سوريا، تبدو مصر مثار تنافس إقليمي، وإن كانت تركيا والسعودية أقرب إلى بعض أيضاً، لكن يبدو أن هناك اهتمام تركي كبير بمصر وباختبار مدى قدرة التجربة التركية على التأثير بالأنظمة الناشئة، ونضوج مثل هذا النظام قد يؤدي على المدى البعيد فيما بعد إلى نشوء محور تركيا-السعودية- مصر إقليميا.

وبالنسبة إلى البحرين وإن كانت تركيا سلّمت للسعودية بدورها في الخليج، إلاّ أنّه وكما سوريا ومصر، تبقى البحرين في دائرة الاستهداف الإيراني وهو ما جعل السعودية عبر مجلس التعاون الخليجي تبحث عن حل جذري قد يتمثل برفع منسوب العمل المشترك ليصل إلى حد إنشاء الكونفيدرالية الخليجية أو الفيدرالية، وهو مطلب بات الكثير من الخليجيين يدركون أهميته في ظل التنافس المحموم إقليمياً.

# المقالات والتقارير

# إضراب الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية*

جرت نقاشات جادة في أوساط الحركة الفلسطينية الأسيرة من أجل انتزاع حقوقها؛ أعقاب تشديد مصلحة السجون الإسرائيلية انتهاكاتها ضدهم، وحرمانهم من أبسط حقوقهم، فبدأ إضراب بشكل فردي، ثم اتسعت دائرته لتصل إلى أغلب السجون، واستنهضت الحركة الأسيرة الطاقات لتحسم قيادتها القرار في ذكرى يوم الأسير الفلسطيني، الذي يوافق ١٦ نيسان، بانضمام نحو ألفي أسير إلى معركة "الأمعاء الخاوية"، واتسعت دائرة المتضامنين معهم.

تحولت معركة "الأمعاء الخاوية" من الإطار الفردي إلى الإطار الجماعي لتتمثل في ممانعة ومواجهة من كل الأسرى في السجون الإسرائيلية، متحدية بذلك إدارة سجون الاحتلال التي ما فتئت تنتهك أبسط حقوقهم وتعذبهم، معلنين أن هذا الإضراب مستمر حتى نيل الشهادة، أو استجابة سلطات الاحتلال لمطالبهم العادلة، وقد أتت هذه المعركة في ضوء نجاح بعض الأسرى وهم: خضر عدنان، وهناء شلبي في الحصول على حقوقهم بعد دخولهم في إضراب مفتوح، وهو ما أحدث تخلخل في موقف إدارة السجون الإسرائيلية.

## أكبر إضراب منذ عام ٢٠٠٤

عبّرت معركة الأمعاء الخاوية عن وحدة وطنية اشتركت في نسيجها وتفعيل قضيتها الفصائل الفلسطينية المختلفة على صعيد السجون والشارع معاً، حيث بدأت ثمار الخطوة تؤتي أكلها، من خلال تصاعد المسيرات، وإقامة صلاة الجمعة، وخيام الاعتصام أمام مقرات الصليب الأحمر الدولي، ونادي الأسير والميادين العامة كمراكز المدن، وأمام حواجز الاحتلال، كما كان يندلع مواجهات يومية قرب سجن عوفر بين أبناء جامعة

* إعداد الأستاذ غسان دوعر، باحث في القضية الفلسطينية- الأردن.

بيرزيت مع العشرات من الشبان وقوات الاحتلال، دعماً وإسناداً للأسرى في سجون الاحتلال.

انطلقت مع ساعات الفجر الأولى ليوم الثلاثاء (١٧/ ٤/ ٢٠١٢) المعركة الأقسى والأصعب من نوعها منذ عام ٢٠٠٤، التي قادها الأسرى ضد سلطات الاحتلال بعنوان "سنحيا كراماً"، لأنهم يدركون أن كرامتهم المسلوبة أغلى من الأجساد والأرواح، ومصلحة السجون الإسرائيلية لا تقدم شيئًا للأسرى إلا نتاج إضرابات وتصعيدات يخوضونها، فالذي ميز هذا الإضراب أن له أهدافًا واضحة ضمنتها شرعية حقوق الإنسان التي تدين انتهاكات الاحتلال، وتعدّها مخالفة للقانون الدولي الإنساني.

**الأسرى يعرضون مطالبهم قبل إضراب الكرامة**

عرض الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال مطالبهم العادلة قبيل خوضهم "إضراب الكرامة" المفتوح عن الطعام، وأكد الأسرى أنه على مدار ثلاث سنوات مضت، سعت الحركة الفلسطينية الأسيرة في سجون الاحتلال، بكافة أطيافها السياسية على التواصل والتنسيق بينها لبلورة خطوة الإضراب المفتوح عن الطعام، لنيل الحقوق الإنسانية الأساسية، التي تنكرت لها حكومة الاحتلال على مدى سنوات طويلة مضت، إلى أن تكللت هذه الجهود بالتوافق على خوض إضراب مفتوح عن الطعام.

في بداية نيسان/ ٢٠١٢ قالوا في بيان صادر عنهم: إن الإضراب المفتوح الذي سيخوضونه هو إضراب أقرّته الحركة الأسيرة، بكافة أطيافها السياسية، ويقضي بالامتناع عن الطعام والشراب، -عدا الماء- حتى تتحقق كافة المطالب التي انطلق من أجلها الإضراب، فالإضراب هو الوسيلة الوحيدة التي يملكها الأسرى الفلسطينيون لنيل حقوقهم بالضغط على حكومة الاحتلال للرضوخ إلى مطالبهم ودفعها للتفاوض مع وفدهم الذي تشكله الحركة الأسيرة لهذا الشأن.

إن المطالب الرئيسية من إضراب الكرامة هي: إغلاق ملف العزل الانفرادي، الذي يقضي الأسير بموجبه أكثر من عشر سنوات متتالية في زنازين انفرادية تفتقر لمقومات

الحياة البشرية والنفسية والمادية، ثم السماح لأهالي أسرى قطاع غزة بزيارة أبنائهم في السجون، فقد حرموا زياراتهم ست سنوات متتالية.

كما طالب الأسرى في بيانهم: "تحسين الوضع المعيشي في السجون، فقد تداعى بقرارات سياسية وقوانين جائرة، فمثلا ما سمي بـ"قانون شاليط": حرم الأسرى من أبسط الحقوق؛ كالتعليم، ومتابعة الإعلام؛ حيث تم سحب العديد من القنوات الفضائية وكل الصحف المكتوبة، كذلك طالب الأسرى بوضع حد لسياسة المهانة والإذلال التي تقوم بها مصلحة السجون بحقهم وذويهم، من خلال التفتيش العاري المهين، والعقوبات الجماعية، والاقتحامات الليلية".

اعتبر الأسرى في بيانهم أن الإضراب يرتكز بشكل مباشر على تحريك رأي عام محلي وعربي ودولي، يضغط على حكومة الاحتلال، ويهدد مصالحها وعلاقاتها السياسية، ويحملها كامل المسؤولية عن حياة الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام، إضافة إلى إلقاء الكرة في ملعب الحكومة الإسرائيلية، وإجبارها على تحمل عواقب تضييقها على الأسرى بسلبها حقوقهم، ثم ناشدوا كافة أحرار العالم، من دعاة ومفكرين ومثقفين وفعاليات وصحافة وإعلام وأحزاب، لبذل الجهود والعمل على مساندتهم ونصرتهم، في إضرابهم المفتوح عن الطعام.[١]

في بيان لاحق دعا الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي "جماهير الشعب الفلسطيني وعموم الأمة وعلمائها" إلى نصرة قضيتهم عقب خوضهم الإضراب المفتوح عن الطعام، مضيفين: "فلتشاركونا المعركة، ولتتضامنوا معنا بأوسع أشكال التضامن، ولتنصرونا بالابتهال والدعاء، فإن سهام الليل لا تخطيء أبداً، ولتعمروا المساجد، ولترفعوا أكف الضراعة لرب العالمين، كما ندعوكم للقنوت بالصلوات عسى الله أن يرحم ضعفنا، ويحقق آمالنا، ويفرج كربتنا".[٢]

---

[١] مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان.

[٢] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ١٦/ ٤/ ٢٠١٢.

وقال الأسرى: "نطلق نداء النصرة من قلب سجون الاحتلال الصهيوني، نستنهض فيكم الهمة والعزيمة وندعوكم بالقيام بالواجب لإخوتكم الذين رفعوا راية معركة الكرامة خلف قضبان الأسر اليهودي، بعد أن ضاق الحال واشتد الأذى فنهضنا نطالب بحقوقنا المسلوبة، ولننقذ أبطالنا الأحرار في زنازين العزل والموت البطيء".[١]

رغم محاولات مصلحة السجون الإسرائيلية المتنوعة للالتفاف على مطالب الحركة الأسيرة، عادت اللجنة العليا لقيادة الإضراب التأكيد من جديد على أن الأسرى تعاهدوا على المضي في الإضراب، وعدم الرجعة عنه حتى تتحقق كافة مطالبهم المعلن عنها، وقالت اللجنة في بيانٍ لها يوم السبت ٢٨/ ٤/ ٢٠١٢: "إن الأسرى جاهزون للخوض في خطوات نوعية وغير مسبوقة إذا واصلت إدارة مصلحة السجون رفضها لمطالبنا، ولن نعلن عن هذه الخطوات إلا لحظة تنفيذها".[٢]

وختمت اللجنة القيادية البيان بقولها: "لقد أقسمنا جميعاً على المضي في إضرابنا حتى تتحقق كافة مطالبنا، مهما كلفنا من ثمن، فنحن نؤمن بحقنا في حياة كريمة حتى لو ارتقينا شهداء فكرامتنا أغلى من كل شيء".

**وثيقة "العهد والوفاء"**

أعلن الأسرى في سجون الاحتلال يوم ١٦/ ٤/ ٢٠١٢ وثيقة "العهد والوفاء" التي تقضي بأنهم سيخوضون إضرابهم المفتوح عن الطعام والذي سيبدأ يوم الثلاثاء ١٧/ ٤/ ٢٠١٢، بناء على ما جاء فيها حتى تتحقق كامل مطالبهم.

قال الأسرى في وثيقتهم: إن كل الأسرى من حركة حماس وحركة فتح وحركة الجهاد والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية قد وقعوا على هذه الوثيقة، بحيث تكون هذه الوثيقة رباطاً ناظماً للإضراب المفتوح الذي سيخوضه الأسرى في سجون الاحتلال،

١ المرجع السابق.

٢ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٨/ ٤/ ٢٠١٢.

وأكدت الوثيقة أن إضراب الأسرى سيتوقف في حال استجاب الاحتلال للحد الأدنى من مطالبهم.

تضمنت الوثيقة أيضاً حقوق وواجبات كل فصيل مشارك في معركة الأسرى، وحذرت الفصائل من اتخاذ أي قرار منفصل بالتراجع عن الإضراب لأي سبب من الأسباب، واتفقت على عدم الخروج عن الإجماع الوطني، لضمان مشاركة كافة الأسرى، كما اتفق الأسرى على أن تدير لجنة مكونة من تسعة أسرى من مختلف الفصائل، وقرروا أنها وحدها المخولة بعملية التفاوض مع إدارة السجون، والإعلان عن وقف الإضراب في حال استجابة الاحتلال لمطالب الأسرى، فكانت اللجنة المشتركة من: ٣ أسرى من حماس، و٢ من فتح، و٢ من الجهاد الإسلامي، و٢ من قوى اليسار الفلسطيني.

قال الأسرى في مقدمة وثيقتهم: "بعد التوكل على الله سبحانه وتعالى، واجتماع اللجنة الوطنية العليا بكامل أعضائها، وبعد نقاش استمر قرابة ٥ ساعات على فترتين منقطعتين، خلصت اللجنة بالتوافق على النقاط التي تضمنتها بنود الوثيقة، وتابعوا: "إن الوثيقة تضمن لكل فصيل في الحركة الأسيرة المشاركة في معركة العهد والوفاء (سنحيا كراماً)، والتي ستنطلق في يوم الأسير الفلسطيني في ١٧ نيسان ٢٠١٢، وتحدد واجباته وحقوقه كما تبين العقوبات المترتبة عليه في حال مخالفة أي بند من بنود الوثيقة بعد الموافقة والتوقيع عليها".

وأضاف الأسرى: "لقد عمدت اللجنة الوطنية إلى صياغة هذه الوثيقة لضمان حقوق كل فصيل مشارك في معركة العهد والوفاء، ولضمان عدم تكرار ما حدث من تراجع وانسحاب في ساحة معركة ٢٠٠٤، ولضبط إدارة المعركة، وعدم السماح لأي عضو أو فصيل بالتصرف خارج المجموعة".

وفي نفس السياق، طالب المتحدث باسم الأسرى المضربين عن الطعام معاذ بلال كافه المؤسسات والهيئات الحقوقية والإنسانية بما فيها وزارة الأسرى الخروج إلى الشوارع من أجل الوقوف بجانب الأسرى المضربين عن الطعام، وأكد المتحدث: أن الأسرى

مصرون على الاستمرار في الإضراب مهما كانت النتائج ولن ينتهي إلا بالاستجابة إلى مطالبهم كاملة".

وأضاف القيادي الأسير معاذ بلال "إن تجربة إضراب عام ٢٠٠٤ لن تتكرر، ولن نسمح -نحن المعتقلين- بإفشال الإضراب من أي جهة كانت". وطالب أجهزة السلطة في رام الله بكف أيدي عناصرها عن ملاحقة ذوي المعتقلين، والسماح لهم بالخروج إلى الشوارع والتضامن مع الأسرى".[١]

وأشار إلى أن ما يجري في السجون هو: "باب انفتح ولن يغلق إلا بالاستجابة لكل المطالب المطروحة، وأن الأسرى لن يسمحوا لأحد بالالتفاف على هذه المطالب أو إفشالها"، وقال المتحدث "إن اللجنة الوطنية المكلفة من قبل الأسرى، والمكونة من تسعة أسرى من كافة الفصائل قد أقسمت اليمين، وأصبح القاصي والداني يعلم عن وثيقتهم ومطالبهم، فعلى الجميع أن يدرك أن آلاف الأسرى يريدون أن تنفذ هذه المطالب".

وطالب القيادي الأسير نيابة عن الأسرى بـ"عملية تنسيق واسعة بين الضفة الغربية وغزه وطلب من وزارة الأسرى إدخال محامين وتشكيل لجان خاصة لمتابعة أوضاع الأسرى داخل السجون"، كما وجهوا مطالبهم إلى الأسرى المحررين بالخروج للشوارع وحث المواطنين على الالتزام ببرنامج وطني موحد لإنجاح مساعي الأسرى للوصول إلى أهدافهم التي أضربوا من أجلها.[٢]

١ المركز الفلسطيني للإعلام، ١٦/ ٤/ ٢٠١٢.

٢ المرجع السابق.

**محاولات إجهاض الإضراب يقابلها صمود وثبات**

حاولت سلطات الاحتلال إجهاض الإضراب، فقبل بدئه كان هناك لقاءات بين لجنة الخبراء التي تم تشكيلها من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية وقيادة الاضراب، وحاولوا معهم بكل الطرق تأجيل الإضراب لفتره محدودة لحين دراسة المطالب، لكن الحركة الأسيرة رفضت ذلك بشكل قطعي ونهائي.

بعد بدء الإضراب، قامت مصلحة السجون بإجراءات يعرفها الأسرى بشكل جيد، فقد اعتادوا عليها مثل؛ سحب التلفاز والراديو وأي شيء ممكن أن يربطهم بالعالم الخارجي، ونقلوهم من سجن لآخر لإرهاقهم وإفقادهم طاقاتهم وسعراتهم الحرارية، وقاموا بعمليات تفتيش، ومداهمه لغرفهم وعبثوا بحاجاتهم، كما صادروا ملابسهم، وكل شيء يملكونه للضغط عليهم، وقد نفّذ هذا كله مع أسرى "سجن مجدو" المضربين عن الطعام حيث تم مصادرة ملابسهم الخاصة وتركهم في غرف ضيقه لا تتسع إلا لستة أشخاص، فيما وضعوا داخلها ٩ أشخاص، إضافة إلى التفتيش العاري والمذل وغيرها من الإجراءات القمعية الأخرى التي تهدف إلى كسر إرادة الأسرى وصمودهم.

اعتمدت إدارة سجون الاحتلال منذ بداية الإضراب سياسة العزل، والتنقلات بين السجون لإرباك صفوف الأسرى ومعاقبتهم، إضافة إلى سلسلة من الإجراءات العقابية كمنع الزيارات، ومصادرة ممتلكاتهم الشخصية، واستقدام الوحدات الخاصة إلى بعض السجون، لتهديد الأسرى باقتحام الأقسام وكسر الإضراب بالقوة، كما لجأت مصلحة السجون الإسرائيلية، إلى مصادرة ملح الطعام الذي يستخدمه الأسرى المضربون لحماية معداتهم وأمعائهم، إضافة إلى الإهمال الطبي المتعمد للأسرى المرضى فقد أدى إلى وصول عشرات الحالات إلى مشفى سجن الرملة في وضع خطير، كان آخرها الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات، حيث نقل يوم ٢٩/ ٤/ ٢٠١٢ لمشفى السجن في حالة صحية صعبة.

كما خطت مصلحة السجون يوم ٣٠/ ٤/ ٢٠١٢ خطوة تصعيدية أخرى؛ إذ قامت بنقل عميد الأسرى كريم يونس من سجن هداريم، وعزله في سجن بئر السبع ليوم

واحد قبل أن يتم رد اللجنة التي شكلتها مصلحة السجون للتعامل مع الإضراب على مطالب الأسرى الإنسانية والعادلة، محاولة بذلك الالتفاف على قيادة الإضراب المشكلة من قبل قيادة الحركة الأسيرة في السجون.

اجتاز الأسرى المضربون الأيام العشر الأولى من الإضراب، وهي مفصلية، يفقد فيها الإنسان جزء كبير من وزنه ومن ثم تتعود المعدة نوعاً ما على قلة الطعام مع وجود انعكاسات صحية خطيرة عليهم فكل يوم يمر بعد ذلك يؤثر على النظر والأعضاء الداخلية لجسد الإنسان، مع وجود مخاوف من الإصابة بمرض السكري والضغط وبالذات انخفاض السكر بالدم، إضافة إلى التأثير على إبصارهم تنتاب الأسرى المضربون.

توترت الأوضاع في السجون للغاية، فمع بدء الاستعداد لتوسيع نطاق الإضراب المفتوح عن الطعام في كافة السجون، شهد الأسبوع الأول من شهر أيار ٢٠١٢، حملة ضغوطات نفسية واستفزازية عنيفة مارستها مصلحة السجون على الأسرى لخلق أجواء من الرعب والقمع في صفوفهم لكسر الإضراب، إذ استمرت سياسة نقلهم وعزلهم، وفرضت غرامات مالية عليهم، كما منعت محاميهم من زيارتهم، مع استمرار التفتيش الاستفزازي.

في خطوة أخرى أقدمت إدارة "سجن مجدو" على نقل أكبر الأسرى الإداريين؛ النائب أحمد الحاج علي، مع مجموعة كبيرة من الأسرى المضربين عن الطعام من "سجن مجدو" إلى سجن شطة، رغم أن النائب يعاني وضعاً صحياً صعباً، كما قررت مصلحة السجن نقل أسرى "قسم ٥" في سجن مجدو إلى باقي أقسام السجن تمهيداً لإحضار أسرى الداخل الفلسطيني من سجن جلبوع إلى "قسم ٥".

أرادت مصلحة السجون أن تخلط الأوراق من خلال هذه الإجراءات القمعية، الهادفة إلى إعياء الأسير المضرب بخلق حالة من عدم الاستقرار داخل السجون، كما أن

"قسم ٥" في سجن مجدو يتسع لـ١٢٠ أسيراً فلسطينياً، فبنقلهم وتوزيعهم على ست أقسام، ستتم حالة من التفريق وعدم الاستقرار والاستفزاز للأسرى.

واجه الأسرى المضربون هذه الاستفزازات بتحد كبير، فمثلاً القيادي الأسير المعزول في سجون الاحتلال عبد الله البرغوثي، والذي يعاني من انخفاض في درجة حرارة الجسم، وتدني نسبة السكر ونقص حاد في الوزن، فقد عرضت عليه إدارة سجن أيالون تناول الفيتامينات والأملاح إلا أنه رفض ذلك، واستمر بتناول الماء فقط، بل إنه أبرق رسالة من داخل عزله مؤكداً على وثيقة الأسرى بقوله: "أنهم طلاب حق يريدون انتزاع حقوقهم انتزاعاً وليس من خلال الاستجداء"، كما أكد أن كل ما يطلبه هو السماح لأفراد عائلته بزيارته، وخروجه وإخوانه من العزل الذي هو بمثابة قبر للأحياء.

فرغم حالة الأسرى المرضى التي لا تحتمل الإضراب عن الطعام، إلا أنهم قرروا خوض الإضراب لرفع معنويات الأسرى المضربين، ولحشد التأييد الجماهيري للقضية.

أكدت اللجنة العليا لقيادة "إضراب الكرامة" في سجون الاحتلال أن الأسرى هم أقوى وأكثر تماسكًا وتشبثًا بحقوقهم ومطالبهم التي لن يحيدوا عنها، وأوضحت اللجنة في بيان صحفي رداً على محاولات الاحتلال إشاعة الاختلاف وشق صفوف الأسر: "إن الجهة الوحيدة المخولة بالحوار في شأن الإضراب ومطالبه هي اللجنة المنتخبة، والمجمع عليها من جميع الأبطال المضربين الموزعين على قلاع الأسر، وزنازين العزل الانفرادي في فلسطين المحتلة، وليس هناك أي جهة مخولة للحديث عن جوعنا، ومطالب إضرابنا، والأمر فقط مقصور على اللجنه الممثله من جموع المضربين والمجمع عليها، وعلى أسمائها المعروفه".

حاولت مصلحة السجون الإسرائيلية وضع مخططات لتمزيق وحدة الحركة الأسيرة، والتفرد بالتنظيمات لإفشال الإضراب المفتوح عن الطعام، فاتجهت نحو محاولة التشويش على الإضراب، بعد أن فشلت بكسره، فهدد السجان الصهيوني الأسرى بإلغاء تمثيل المعتقل، وعدم الاعتراف بالأطر التنظيمية داخل السجون، والتعامل مع الأسرى كل على حدة، ثم اتجه نحو سياسة بث الإشاعات لتشكيك الأسرى بعضهم ببعض، بهدف كسر شوكة الإضراب؛ الذي تعتمد مدة استمراره على مدى تماسك

الأسرى، وقوة معنوياتهم، فحاولت مصلحة السجون غير مرة خوض مفاوضات مع عدد من قادة الحركة الأسيرة، ولكن باء مآلها إلى الفشل؛ فقد اتفق الأسرى على القول: إن لجنة الإضراب هي من يقرر.

حاولت مصلحة السجون بث الفرقة بين الأسرى، بمعول انتماءاتهم فبدأت بأسرى الضفة وغزة، ثم أسرى الفصائل، فرفض أسرى قطاع غزة عرضاً مقدماً يقضي بفك إضرابهم عن الطعام مقابل السماح برؤية ومحادثة ذويهم عبر تقنية "الفيديو كونفرنس"، إلا أن قيادة إضراب الأسرى الموحدة، رفضت هذا العرض جملةً وتفصيلاً.

كذلك تمت محاولة مفاوضة أسرى الفصائل بمعزل عن باقي الفصائل، دونما فائدة، فقد أراد الاحتلال اللعب على ورقة الانقسام الفلسطيني، منطلقًا من مبدأ "فرّق تسد"، لكن ذلك الأسلوب الخبيث لم يجد نفعاً أمام توحد قيادة الإضراب التي أدت القسم والعهد أمام الأسرى على المضي في الإضراب حتى تتحقق كافة المطالب المشروعة.

تميزت أيام الإضراب المفتوح عن الطعام للحركة الأسيرة بتوتر لدى مصلحة السجون الإسرائيلية، ومعنويات مرتفعة وعالية للأسرى المضربين، ما دفع سلطات الاحتلال إلى إجراء لقاءات مع قيادات الأسرى لدراسة نفسيتهم ومعرفة قدراتهم واستعدادهم لمواصلة الإضراب، فقدمت عروضاً جديدة، لكن ليس بالشكل الكافي الذي يطلبه الأسرى، كما تراجعت في قضايا مثل إنهاء العزل، فماطلت في الاستجابة لمطالبهم، ولكنها فوجئت بقوة وإرادة الأسرى المضربين، رغم ضعف الجسد والنظر وعدم القدرة على السير من قبل بعض الأسرى.

بعد أربعة عشر يوماً، حدث تصدع كبير في موقف مصلحة السجون، التي كانت ترفض وبشكل مطلق الحديث، ونقاش قضية إنهاء العزل الانفرادي للأسرى على اعتبار أنه خط أحمر يمس الأمن القومي الإسرائيلي، على حد تعبير أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

تم هذا التصدع والتنازل من قبل أحد مدراء الاستخبارات في أحد السجون، حين طرح حلاً وسطًا لإنهاء إضراب المعتقلين، وذلك بتجميع المعزولين في قسم واحد وتقديم

تعهد من قبل الأسرى الذين سيخرجون من العزل بعدم التدخل في أي شأن خارج السجن وعدم إعطاء أي تصريح.

كان هذا الأمر كسراً للاءات الاحتلال، وبداية لتحقيق مطالب الحركة الأسيرة، والاستجابة لمطالبهم العادلة، لكن تم رفض العرض من قبل قيادة الأسرى، ما اعتبرته قبولاً بأنصاف الحلول، وأصرت على إنهاء العزل الانفرادي الذي يعاني منه قرابة ١٩ أسيراً فلسطينياً، باعتبار أنه حق كفله القانون الدولي، ولم تقبل فك الإضراب قبل إخراج جميع الأسرى المعزولين بدون شروط.

اتسعت رقعة الإضراب يوماً بعد يوم، حتى أصبح عدد المضربين عن الطعام أكثر من ٣ آلاف أسير، -حسب مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان في فلسطين-، وكان العدد مرشح للتصاعد لولا تدخل الوساطة المصرية ورعايتها للاتفاق التاريخي والغير مسبوق بين قيادة الحركة الأسيرة وسلطات الاحتلال الإسرائيلي مساء يوم ٢٠١٢/٥/١٤، والذي استجابت بموجبه مصلحة السجون الإسرائيلية لجميع مطالب الأسرى المضربين.

### أسرى الحرية ينتصرون في معركتهم والاحتلال ينصاع لمطالبهم

كان النصر والنجاح حليفا الأسرى في معركة الأمعاء الخاوية التي بدؤوها في السابع عشر من نيسان، بدأت أولى بشائر انتصار معركة الأمعاء الخاوية -التي خاضها الأسرى- برضوخ مصلحة السجون الإسرائيلية، واستجابتها لمطالب الحركة الفلسطينية الأسيرة، وإخراج عميد الأسرى المعزولين محمود عيسى، والأسير وليد خالد من العزل الانفرادي، ليصبحا بذلك عنواناً لانتهاء تفرد مصلحة السجون بالأسرى وإذلالهم وعزلهم.

تبع ذلك، توقيع اللجنة العليا لقيادة إضراب الأسرى في سجون الاحتلال على اتفاق يتم بموجبه وقف الإضراب المفتوح عن الطعام، الذي استمر ثمانية وعشرون يوماً، مقابل تلبية جميع مطالب الأسرى، لا سيما إخراج الأسرى مع العزل الانفرادي.

يتم إخراج جميع الأسرى المعزولين من العزل الانفرادي، خلال اثنين وسبعين ساعة -حسب الاتفاق-؛ أما المعتقلين إدارياً فقد تم الاتفاق بشأنهم بتقديم لوائح اتهام بحقهم أو يتم إطلاق سراحهم بانتهاء حكمهم الإداري.

كانت سلطات الاحتلال قد فرضت على الأسرى الفلسطينيين إجراءات تعسفية بعد أسر الجندي "جلعاد شاليط"، ووعدت بعد الإفراج عنه أن ترفع هذه الإجراءات، لكنها ظلت تماطل حتى تم التوصل لاتفاق.

تمت موافقة مصلحة السجون على زيارات أهالي غزة لأبنائهم الأسرى، وإنهاء تطبيق ما يسمى بقانون شاليط الذي فرض بعد أسر الجندي جلعاد شاليط، وتحسن وضع الأسرى في السجون، وعادت الحياة في السجون إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٠.

قال مسئول مصري رفيع المستوى في جهاز المخابرات: إنه بجهود مصرية، تمكن جهاز المخابرات المصرية إنهاء أزمة الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام، عبر التوصل إلى اتفاق ينهي بموجبه الأسرى الإضراب مقابل تلبية "إسرائيل" كافة مطالبهم.

يعدّ هذا الاتفاق انتصاراً كبيراً للأسرى الفلسطينيين، وهو انتصار وفق معايير أهمها؛ أن هذا الإضراب طويل جداً بسبب عاملين: فالعامل الأول غياب الضفة المحتلة عن المشاركة الحقيقية لنصرة الأسرى، والعامل الآخر أن شريحة كبيرة (تقارب الألفي أسير من حركة فتح) لم تضرب بإيعاز من بعض القيادات في رام الله، هذا الأمر أضعف الإضراب، فاضطر الأسرى إلى إضراب استمر هذه المدة الطويلةً، إضافة إلى الإجراءات التي قامت بها مصلحة السجون الإسرائيلية.

وحول ضمان عدم تنكر الاحتلال لهذا الاتفاق، -لأول مرة- يدخل مراقب على اتفاق بين الأسرى ومصلحة السجون، هو الوسيط المصري، وسيكون راعياً لهذا الاتفاق، وأيضاً مطلعاً ومراقباً بشكل فعلي لتنفيذ بنود هذا الاتفاق، فهذه الشروط كانت موجودة في شروط صفقة التبادل، ولن يتخلف أو يتقاعس عن تنفيذها هذه المرة فالتنفيذ لاحقاً سيكون أقوى بسبب الرعاية المصرية، ثم بإصرار الأسرى على نيل حقوقهم.

# ترجمة التلمود البابلي... لماذا؟*

في واحد من أكبر مشاريع الترجمة على مستوى العالم العربي ظهرت أول ترجمة للتلمود البابلي باللغة العربية في عشرين مجلداً من القطع الكبير، بعد سنوات متواصلة من العمل الدؤوب قام بها عشرات المختصين تحت إشراف مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان، وكباحث في مجال الأديان المقارنة، وكواحد من الباحثين المشاركين في هذا المشروع، لاحظت مدى السعادة والتقدير التي تلقّى بها أصدقائي من أساتذة الجامعات والباحثين والمثقفين والمهتمين بالدراسات اليهودية وطلبة الدراسات العليا ظهور هذه الترجمة، ولكن إلى جانب هذا التقدير والسرور ظهرت أصوات نظرت الى إلمشروع بعين مختلفة، وأثارت بعض التساؤلات التي أرى من واجبي كمختص في الدراسات اليهودية توضيحها وتجليتها للقارئ العربي المستنير.

إن ترجمة التلمود تتوجه في الأساس للأكاديميين والباحثين المختصين في الدراسات الدينية المقارنة، وللباحثين في الروايات الإسرائيلية في كتب التفسير والرواية وكذلك علماء التاريخ القديم والوسيط وعلماء الآثار، فالبحث في التلمود شأنه كشأن أي تخصص آخر، يحتاج إلى مقدمات معرفية تمكن الباحث من الولوج إلى مكمن المعرفة وإشكالاتها الظرفية بقدم راسخة ووعي مستنير، ومن هذا الباب سوف أتحدث عن ترجمة التلمود وأبعادها، لعل بعض الإخوة الأفاضل الذين شككوا بأهمية المشروع يدركون مدى أهمية الموضوع وأبعاده الحقيقية.

أدركُ تماما أنه من غير اليسير الاعتراف بأن معرفة مجتمعاتنا العربية بالتلمود، هي معرفة عامة، وأن معظم ما بين أيدينا من الدراسات عنه قد جاءت انعكاساً انفعالياً

---

* **إعداد د. عامر الحافي/ باحث متعاون في مشروع ترجمة التلمود البابلي في مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن، وأستاذ الأديان المشارك في جامعة آل البيت، والمستشار الأكاديمي للمعهد الملكي للدراسات الدينية- الأردن.**

للمشاعر المستعرة جراء الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة وما يتسرب من معلومات مجتزأة عنه من هنا وهناك.

ولا يختلف أحد من المثقفين العرب أن ترجمة المصادر اليهودية الأصيلة كالتلمود البابلي الى اللغة العربية هي من أولى وأهم الأمور التي ينبغي الانشغال بها، إلا أن تردي حركة الترجمة من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية على وجه العموم يلقي بظلاله على عموم الحركة العلمية في العالم العربي؛ فعدد الكتب التي تُرجمت إلى العربية منذ ثلاثة عقود (١٩٧٠-٢٠٠٠) بلغ ٦٨٨١ كتاباً، وهذا الرقم يعادل ما نقل إلى اللغة الليتوانية التي يبلغ عدد الناطقين بها قرابة أربعة ملايين إنسان فقط، وإذا ما نظرنا إلى عدد الكتب التي ترجمت إلى اللغة العربية منذ عصر المأمون (ت ٨١٣م) إلى عصرنا الحالي فإن عددها يقارب مائة ألف كتاب، وهذا الرقم يساوي ما تترجمه إسبانيا في سنة واحدة!.

وإذا نظرنا إلى الجهود الجبارة والقديمة التي بذلها الغربيون لترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأوروبية، فإننا سندرك أهمية فهم ودراسة الأديان والثقافات الأخرى لتحقيق النهضة والتقدم الحضاري، فقد بدأت ترجمة القرآن الكريم إلى اللاتينية على يد الراهب الإنجليزي "روبرت الرتيني" والراهب الألماني "هرمان".

وكان ذلك عام ١١٤٣م، وظلت هذه الترجمة مخطوطة في نسخ عدة، يتداولونها في الأديرة مدة أربعة قرون إلى أن قام "ثيودور بيبلياندر" بطبعها في مدينة "بال" في سويسرا عام ١٥٤٣م، وكانت هذه الترجمة منطلقاً للعديد من الترجمات بمختلف اللغات الأوروبية، فظهرت الترجمة الإيطالية عام ١٥٤٧م ثم الألمانية عام ١٦١٦م والفرنسية عام ١٦٤٧م.

ولم تبدأ مشاركة المسلمين في ترجمة القرآن إلى اللغات الأوروبية إلا في بداية القرن العشرين، مثل "حميد الله" الذي ترجم القرآن إلى الفرنسية، و"صدر الدين" إلى الألمانية، و"أحمد علي أمير" إلى الإنكليزية.

ولا يختلف الدارسون للحضارات الإنسانية على مر التاريخ بأن الحضارة الإنسانية هي جملة من الإنجازات التراكمية التي تأثرت وأثرت ببعضها؛ فكما ترجم علماء العرب أيام المأمون كتب الحضارتين اليونانية والفارسية إلى العربية، وكانت تلك الترجمات ذات أثر واضح في الحضارة العربية الإسلامية، وكتابات ابن رشد وابن سينا والفارابي كانت موضع إعجاب وتقدير من قبل العديد من المثقفين في أوروبا في القرون الوسطى، وهكذا لم تفلح المواقف المناوئة التي حظرت وحرّمت قراءة كتب الآخرين أو ترجمتها من التواصل المعرفي بين المثقفين المسلمين والغربيين؛ فقد أسهمت حركة الترجمة منذ أيام المأمون في ظهور دراسات نقدية ومقارنة في الحقول العلمية والدينية والفلسفية، وكان لهذه الحركة الدور الأكبر في الإنجازات الحضارية الإسلامية والغربية، فاختلاف ألوان المعارف واتجاهاتها حفّز الإنسان باستمرار على المعرفة والتعارف وفق حقائق مقرة لبناء الجسور بين المجتمعات الإنسانية بمنظور حقيقي وليس تحليلي.

وتمثّل ترجمة التلمود البابلي هذه خطوة نوعية في سبيل الكشف عن أهم مصدر من مصادر الروايات الدينية الإسرائيلية التي اخترقت مساحة غير يسيرة من تراثنا الإسلامي وخاصة كتب التفسير وقصص الأنبياء، كما تقدم هذه الترجمة خدمة عظيمة لدارسي السنة النبوية المهتمين بتنقيتها من شوائب الإسرائيليات.

وتسهم ترجمة التلمود في تأسيس علم يهوديات عربي، وفي الوقت الذي أصبحت فيه دراسة الأديان علماً مستقلاً وتخصصاً دقيقاً في كثير من الجامعات الغربية فإن دراسة الأديان في جامعاتنا العربية ما تزال ضعيفة ومختزلة في أغلب الأحيان على ما كتبه السابقون.

كما أن دراسة التراث الديني اليهودي- الذي يمثل التلمود البابلي أكبر مستودع له- هامة؛ إذ إن التراث اليهودي قد تشرب في كثير من ملامحه ثقافة الشعوب القديمة في منطقتنا: المصريين القدماء والكنعانيين والبابليين واليبوسيين والفرس وغيرهم، ففي دراسة التلمود نستطيع إدراك مدى تفاعل تلك الشعوب فيما بينها في صياغة الآراء والتصورات الدينية والثقافية.

وتظهر أهمية دراسة التلمود من كونه يعد التفسير المعتمد والشرعي للنصوص التوراتية عند اليهود الأرثوذكس، وهذا يعني أن أي تفسير للتوراة يخالف ما جاء في التلمود لا يمكن أن يكون مُعتمدا لديهم، وفق هذه النظرة، فالتلمود يفرض سلطته على النص التوراتي ويجعله تابعاً له عملياً، فالتلمود يحكم على التوراة ولا تحكم التوراة على التلمود، وإذا حدث وأن قدم التلمود تفسيراً مخالفاً لنصوص التوراة فإنه يعمل به ويقدم على كل معنى آخر لذلك النص.

ويشكلّ التلمود- بشقيه المشنا والجمارا- عملاً موسوعياً ضخماً قام به العديد من العلماء والشراح والرواة اليهود خلال فترة تقارب ٧٠٠ سنة (٢٠٠ق.م-٥٠٠م)، وعلى هذا الأساس فقد تأثر بمؤثرات ثقافية ودينية مختلفة، كالثقافة اليونانية والرومانية، كما أن البحث في الأصول التشريعية والأسطورية للروايات التي جاءت في التلمود يشير إلى مؤثرات بابلية وفارسية ومصرية.

وقد أطلق على الشروحات التي تمت في العراق اسم "التلمود البابلي" وهو شرح واسع لنصوص المشنا، يتجاوز التلمود الأورشليمي الذي اقتصر على شرح بعض أبواب المشنا وجاء غامضاً ومختصراً، ولعل الظروف السياسية والاجتماعية التي حظي بها اليهود في العراق قد ساعدت في إنجاز هذا العمل الذي امتد زمناً يقارب ثلاثمائة عام من ٢١٩م-٥٠٠م.

وأما التلمود الفلسطيني فهو تلك الشروحات التي قام بها علماء اليهود في فلسطين في طبرية وقيسارية وصفورية في فلسطين من عام ٢١٩م-٣٥٩م، ويطلق عليها اسم التلمود الفلسطيني.

يقسم التلمود من حيث موضوعاته إلى قسمين رئيسين: "الهالاخا" و"الهاجادا"، وتشمل الهاجادا على الموضوعات المرتبطة بالفكر والمخيلة من الأمثال والعادات والخرافات والحكايات والقصص والمواعظ، وتشتمل هذه الموضوعات قرابة ثلث التلمود، في حين تشتمل الهالاخا على الأحكام والطقوس الدينية إلى جانب الحقوق والواجبات التي ينبغي على اليهودي القيام بها.

كانت "الهالاخا" هي النظام الذي من خلاله عاش اليهودي يهودياً في الماضي، وينبغي أن يعيش عليه في المستقبل، وهي تفسر السبب الأساس الذي مكَّن اليهود كأقلية من الحفاظ على خصوصيتهم دون الاندماج في الأغلبية المحيطة بها على مر التاريخ.

وما أن اكتمل تلمود بابل حتى أصبح هو النص الرسمي للتعليم وانتشر في سائر المجتمعات اليهودية في مختلف تجمعات اليهود، وأصبح النص ملزماً ونهائياً.

إن ترجمة التلمود البابلي تمثل منطلقاً للدراسات المختصة في الجامعات العربية والإسلامية حول موضوعات متعددة وإشكاليات جاءت في التلمود، كما تعطي هذه الترجمة الفكر العربي فرصة لفهم روح الديانة اليهودية.

# أربع وستون عاماً على النكبة

## تطورات وتحولات*

### الفترة من ١٩٠٠ حتى نهاية حرب ١٩٤٨

يمثل سقوط الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٧) أحد أهم الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في العصر الحديث، وتعود هذه الأهمية إلى ما ترتب على هذا الحدث من تغيرات وتطورات وتحولات لم تزل تشهدها منطقتنا إلى اليوم.

ضعفت الإمبراطورية العثمانية في القرنين التاسع عشر والعشرين لدرجة استفحل فيها التدخل الخارجي عابثاً في شؤونها الخاصة، فصعد نجم عدد من الدول الأوروبية، على رأسها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، إضافة إلى ألمانيا، واتسع نفوذها الاقتصادي والسياسي والجغرافي، في حين تقلص نفوذ "دولة الخلافة العثمانية"، ولم تعد تحكم السيطرة على أراضيها الشاسعة، وظهرت النعرات القومية والوطنية التي لاقت تشجيعاً من قبل أوروبا وعلى رأسها بريطانيا.

وقفت الدولة العثمانية إلى جانب دول المحور بقيادة ألمانيا ضد دول الحلفاء، في الحرب العالمية الأولى. بينما قاد الشريف حسين بن علي الثورة العربية الكبرى ضد العثمانيين، بعد وعد قطعته بريطانيا بإقامة دولة عربية في حال انتصرت في الحرب، إلا أن بريطانيا نكثت وعدها الذي قطعته للشريف حسين بن علي، ودعمت اليهود، وسهلت لهم الهجرة إلى فلسطين.

وقعت فلسطين في قبضة الاستعمار البريطاني في أواخر عام ١٩١٧، وأصدر وزير خارجيتها وعده القاضي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩١٧،

---

* إعداد الدكتور أحمد غضية، أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة النجاح/ فلسطين.

قدرت نسبة اليهود بـ ٨٪ من مجموع سكان فلسطين، وارتفعت هذه النسبة إلى ٣١٪ عام ١٩١٨ بسبب الدعم غير المحدود الذي قدمته بريطانيا للهجرة اليهودية، في حين ضيقت سبل العيش أمام الفلسطينيين. أما بالنسبة للسيطرة على الأرض، فقد سيطر اليهود على ٦,٥٪ فقط من المساحة، وذلك عن طريق السيطرة على بعض أراضي الحكومة أو عن طريق قيام بعض الإقطاعيين ببيع أراضيهم لليهود.

منعت السلطات البريطانية الفلسطينيين من امتلاك أي نوع من الأسلحة، في حين شجعت سرّاً تسليح اليهود لأنفسهم، وسمحت لهم بتشكيل قوات عسكرية تم تدريبها، بلغ عددها مع اندلاع حرب ١٩٤٨ أكثر من سبعين ألف مقاتل، جميعهم من الشباب المدرب تدريباً جيداً، ويمتلك أحدث الأسلحة، في حين لم يزد عدد مقاتلي الجيوش العربية السبعة التي شاركت في حرب ١٩٤٨عن عشرين ألفٍ بأسلحة قديمة.

أسس اليهود الوكالة اليهودية سنة ١٩٢٩، وتمتعت بصلاحيات واسعة، كما أقاموا مؤسسات اقتصادية واجتماعية وتعليمية، أبرزها الهستدروت (اتحاد العمال) وافتتحت الجامعة العبرية بالقدس سنة ١٩٢٥ وغيرها من المؤسسات، حدث كل ذلك تحت رعاية استعمارية بريطانية.

في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٤٨ شهدت فلسطين مجموعة من الأحداث الهامة كان على رأسها ثورة البراق في شهر آب ١٩٢٩ حيث ثار العرب على الصهاينة الذين قويت شوكتهم وزاد عددهم بفعل الهجرة ومساعدة المستعمر البريطاني، وفي عام ١٩٣٥ استشهد المجاهد عز الدين القسام، وفي عام ١٩٣٦ اندلعت الثورة التي أطلق عليها اسم الثورة الفلسطينية الكبرى، لشموليتها، واتساع نطاقها، واستمرارها حتى عام ١٩٣٩، وقد بدأت الثورة بإعلان الإضراب العام الذي استمر ستة أشهر.

بعد عدة أيام من إعلان الإضراب، ترأس الحاج أمين الحسيني احتجاجاً لرؤساء الأحزاب الفلسطينية في القدس، نتج عنه تشكيل قيادة عامة لشعب فلسطين عرف باسم "اللجنة العليا"، أصبحت لاحقاً تعمل باسم "الهيئة العربية العليا"، وقرر المجتمعون

استمرار الإضراب إلى أن تبدل الحكومة البريطانية سياستها، وتوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، انطلقت العمليات المسلحة مترافقة مع الإضراب، وبعد ستة أشهر ومع وساطة الملوك والأمراء العرب، جرى الإعلان عن وقف الإضراب، ولكن ما لبثت الثورة أن تفجرت بعد أن تبين كذب الوعود البريطانية، غير أنه لأسباب عديدة انحسرت الثورة عام ١٩٣٩.

اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ واستمرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بتسهيلات من حكومة الانتداب البريطاني، رغم المعارضة الظاهرية لتلك الهجرات، فقد بلغ عدد المهاجرين اليهود بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٨ حوالي ١٢٠ ألف مهاجر يهودي، وانشغل اليهود بتسليح أنفسهم في فترة الحرب العالمية الثانية، في حين تعلق العرب والفلسطينيون بأمل الوعود التي قطعتها بريطانيا والمجتمع الدولي لهم.

وفي ١٩٤٧/١١/٢٩ صوتت الجمعية على مشروع قرار قدمته سلطة الانتداب البريطاني للجمعية العامة للامم المتحدة، وقد تم اعتماد القرار ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية وأخرى لليهود، منها 42,88% للدولة العربية و 56,47% للدولة اليهودية و 0,65% من المساحة بقيت تحت الوصاية الدولية ، وقد رفضه العرب، وقبله اليهود ظاهرياً مراهنين على الرفض العربي، واندلعت المعارك بين العرب واليهود من جديد، وكان اليهود قد أعدوا العدة للحرب، وبلغ عدد المقاتلين اليهود حوالي سبعين ألفا، مقابل عشرين ألفا من المقاتلين العرب القادمين من دول الجوار.

انتصر اليهود في الحرب وضموا أراضي جديدة إلى ما خصص لهم وفق قرار التقسيم، حيث سيطروا على ما نسبته ٧٨٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، وبقي ما نسبته ٢٢٪ تحت السيطرة العربية، وفي ١٩٤٨/٥/١٤ أعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها على فلسطين وأعلن اليهود عن إقامة دولة إسرائيل بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٥، الذي مثل نكبة كبرى للشعب الفلسطيني.

من النتائج المباشرة لحرب ١٩٤٨ تشريد حوالي ٨٠٠ ألف فلسطيني إلى خارج الأرض التي سيطر عليها اليهود، بينما شرَّدوا ثلاثين ألفاً آخرين إلى مناطق أخرى داخل

الأرض المحتلة نفسها، ودمَّر الصهاينة ٤٧٨ قرية من أصل ٥٨٥ قرية كانت قائمة قبل الحرب، وارتكبوا ٣٤ مجزرة خلال حرب ١٩٤٨ بمدنيين فلسطينيين أثناء عملية التهجير.

**الفترة ١٩٤٨ (بعد الحرب)- ١٩٦٧**

تمت الوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية عام **١٩٥٠**، -بعد مؤتمر أريحا الذي حضره الكثير من الزعامات الفلسطينية والأردنية-، وقد تم إعلانهما كبلدٍ واحدٍ باسم المملكة الأردنية الهاشمية، وبعد حرب عام ١٩٤٨، أدير قطاع غزة من قبل الإدارة المصرية ولم يتم ضمه إليها، واستمرت الإدارة المصرية لقطاع غزة حتى احتلاله من قبل إسرائيل عام ١٩٦٧.

وأسفرت الحرب أيضا عن إقامة عشرات المخيمات في الضفة الغربية، وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا ومصر والعراق لإيواء اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تشريدهم وطردهم من ديارهم، وتأسست الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا UNRWA) في مطلع عام ١٩٤٩ لهذا الغرض، وما زالت الوكالة تعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين حتى الآن.

شهدت المنطقة تطورات إقليمية في هذه الفترة؛ كثورة الضباط الأحرار في مصر بقيادة جمال عبد الناصر في تموز ١٩٥٢، وعزل الملك فاروق ونفيه خارج البلاد، وانتشار المد القومي العربي والدعوة إلى الوحدة العربية، وتجلت النهضة القومية في إعلان عبد الناصر عن تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، ما حدا ببريطانيا شن الحرب على مصر بالتعاون مع فرنسا وإسرائيل، فيما عرف بحرب السويس أو العدوان الثلاثي على مصر، حيث قامت إسرائيل باحتلال قطاع غزة والقوات البريطانية والفرنسية باحتلال قناة السويس، وعلى إثر هذا العدوان تأسست حركة فتح في نهاية الخمسينات من القرن الماضي لمقاومة الاحتلال الصهيوني لفلسطين، ولكن وبضغط قوي من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة سحبت القوى المعتدية قواتها من القناة، وسحبت إسرائيل قواتها من قطاع غزة، وبذلك تكون كل من بريطانيا وفرنسا قد فقدتا لقبهما كقوى عظمى في العالم.

تجسيداً للمد القومي والثوري في المنطقة أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا، وتشكلت الجمهورية العربية المتحدة، ما أزعج بريطانيا بشكل خاص من هذه الوحدة، فشنت حرباً تحريضية عليهما، وحذرت دول الجوار من الانضمام لدولة الوحدة، وقد نجحت سياسة بريطانيا القائمة على التفريق بين الأخوة في إنهاء الوحدة عام ١٩٦١.

من التطورات التي حدثت في المنطقة تورط مصر في الحرب الأهلية في اليمن الشمالي في عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٧، وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ بقرار من القمة العربية، وأصبحت المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

**الفترة من ١٩٦٧- ١٩٩٣**

اندلعت الحرب بتاريخ ٥/٦/١٩٦٧ بين مصر وسوريا والأردن من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، استمرت ستة أيام فقط، تمكنت إسرائيل فيها من استكمال احتلال ما تبقى من فلسطين، فاحتلت الضفة الغربية وقطاع غزة، كما احتلت إسرائيل شبه جزيرة سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية، وأدت الحرب إلى نزوح حوالي ٢٣٠ ألف فلسطيني من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية إلى الأردن، وازداد الصراع تعقيداً.

صدر قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٦٧ الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في الحرب الأخيرة، مقابل اتفاقية سلام مع العرب، إلا أن العرب وإسرائيل قدما تفسيرات مختلفة للقرار، وأصبح موقف إسرائيل أقوى على الحدود أو التخوم الجديدة.

بادرت مصر بشن حرب استنزاف ضد الإسرائيليين في الفترة ١٩٦٨ إلى ١٩٧٠، فشن الفدائيون الفلسطينيون عمليات فدائية في عمق الأراضي المحتلة، وشنت إسرائيل حرباً محدودة ضد الفدائيين الفلسطينيين في منطقة الكرامة في الغور الأردني في آذار ١٩٦٨، انتصرت فيها المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني الذي شارك بقوة في المعارك، ففي أيلول ١٩٧٠ حدثت اشتباكات مسلحة بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين

في الأردن أدت إلى خروج الفدائيين ومنظمة التحرير من الأردن إلى لبنان، في نفس الفترة من عام ١٩٧٠ توفي الرئيس المصري جمال عبد الناصر بعد أن أعاد تسليح الجيش وتنظيم القوات المسلحة المصرية تمهيداً لشن حرب على إسرائيل وتحرير الأراضي التي احتلت.

فشلت الجهود الدبلوماسية لحل الصراع بسبب تعنت إسرائيل ورفضها الانسحاب إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ بتشجيع من الإدارة الأمريكية بزعامة نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر، أدى الموقف المتعنت لإسرائيل إلى توحيد العرب وتطور نوعي في القوة العربية متمثلة في مصر وسوريا.

فاجأت مصر وسوريا إسرائيل بالهجوم الكاسح على القوات الإسرائيلية بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٧٣، أسفر عن استعادة أجزاء من سيناء وهضبة الجولان، وشاركت في الحرب قوات من دول عربية أخرى وقوات ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستخدم العرب سلاح النفط للضغط على أمريكا وأوروبا سياسياً.

في عام ١٩٧٥ اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية، وتراوح الموقف الفلسطيني من الحرب بين الحفاظ على التزاماتها الثورية، والحفاظ على قواتها الضاربة ومركزها السياسي، فكانت طرفاً رئيسياً إلى جانب القوى التقدمية أحيانا، ومدافعة عن نفسها عند الضرورة أحياناً أخرى. وتعرض مخيم تل الزعتر الفلسطيني إلى مذبحة رهيبة نفذتها قوات كميل شمعون والكتائب، فحوصر المخيم لمدة خمسة أشهر وارتكبت الجريمة بعد ذلك مخلفة ثلاثة آلاف ضحية من الفلسطينيين واللبنانيين المسلمين.

وفي عام ١٩٧٨ اجتاحت إسرائيل الجنوب اللبناني، وتحالف معها ضابط لبناني يدعى سعد حداد الذي أنشأ في عام ١٩٧٩ "دولة لبنان الحر" في الشريط الحدودي في الجنوب اللبناني على مساحة ٦٠٠ كم مربع مدعوماً من إسرائيل، ما زاد فعالية الدور الإسرائيلي في لبنان، وقد هدفت إسرائيل من سيطرتها على الجنوب اللبناني إلى خلق حزام أمني على الحدود، والسيطرة على الموارد المائية اللبنانية.

وفي عام ١٩٧٩ وقعت مصر اتفاقية سلام مع مصر عرفت باتفاقية كامب ديفد، انسحبت إسرائيل بموجبها صورياً من سيناء، فبقيت سيناء وفق هذه الاتفاقية ضمن المجال الحيوي الإسرائيلي من خلال الإبقاء على معظم سيناء منزوعة السلاح، ما يتيح لإسرائيل إعادة احتلالها في أي وقت، فأخرجت هذه الاتفاقية مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، وقوت شوكة إسرائيل في المنطقة، وأصبحت القوة الإقليمية الوحيدة في تلك الفترة، في عام ١٩٨١ تم اغتيال السادات على خلفية توقيعه اتفاقية كامب ديفد مع إسرائيل، وتولى منصب الرئيس نائبه حسني مبارك.

في حزيران من عام ١٩٨٢ تعرض لبنان إلى هجوم إسرائيلي شامل هدف إلى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية تمهيداً لضم الضفة الغربية إلى إسرائيل، وتقوية حلفاء إسرائيل في لبنان وعلى رأسهم بشير الجميّل وتشجيعه على عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، وأما الهدف الثالث فهو هزيمة سوريا ووضع لبنان تحت الحماية الإسرائيلية، فبعد حوالي ثلاثة شهور من حصار بيروت تمكنت إسرائيل من إخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت إلى عدة دول عربية، وانتقلت القيادة إلى تونس، وبدأت إعادة ترتيب صفوفها من جديد، عقب خروج قوات المنظمة من بيروت ارتكبت إسرائيل وبالتعاون مع حزب الكتائب اللبناني مجزرة مروعة في مخيمي صبرا وشاتيلا راح ضحيتها حوالي ثلاثة آلاف فلسطيني معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، وفي عام ١٩٨٣ حدث انشقاق داخل حركة فتح في لبنان، وخرجت المنظمة من شمالي لبنان، وأطلق المنشقون على أنفسهم اسم "فتح الانتفاضة" ولقي المنشقون الدعم والمساندة من سوريا.

عام ١٩٨٢ تأسس حزب الله في ظل الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان ووسط دوامة الحرب الأهلية اللبنانية، لعب دوراً كبيراً على الساحتين الداخلية والإقليمية، وقد لعب الحزب دوراً كبيراً في فترة الثمانينات وظهر كقوة مقاومة لبنانية كبيرة تقاتل ضد الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، وكلل كفاح الحزب بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، ما أكسبه رصيداً كبيراً في الشارع اللبناني.

شهدت الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧ فراغاً كبيراً على الساحة الفلسطينية والعربية، ولم تعد القضية الفلسطينية في واجهة الأحداث، وتم فك الارتباط الإداري والقانوني بين الضفة الشرقية والضفة الغربية.

جاءت الانتفاضة الفلسطينية الأولى بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٨٧ بمثابة طوق النجاة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأعادت القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث، وكان لها صدىً كبيراً على المستوى الإقليمي والدولي، وبدأت منظمة التحرير الفلسطينية تدير الانتفاضة من تونس بعد عدة أشهر من اندلاعها، وسببت الانتفاضة حرجاً كبيراً لإسرائيل وقامت بمواجهتها بالقوة والقمع وتكسير العظام، ما أثار الرأي العام الدولي ضد إسرائيل.

في ذروة الانتفاضة بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٨٨ أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية من الجزائر استقلالها، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف.

في مطلع عام ١٩٩١ قام العراق باحتلال الكويت واعتبرها جزءً لا يتجزأ من العراق، وترتب على ذلك قيام تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة وإخراج القوات العراقية من الكويت، وقفت منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب العراق، ما أدى إلى طرد العاملين الفلسطينيين من الكويت وبعض دول الخليج العربي الأخرى، ما أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للفلسطينيين.

في تشرين ثاني ١٩٩١ عقد مؤتمر للسلام في مدريد بمبادرة من الرئيس الأميركي جورج بوش الأب في أعقاب حرب الخليج الثانية، وذلك برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الذي تفكك في نفس العام، تم التأكيد أن المؤتمر سيعقد على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥، سار كل من الأردن والفلسطينيين في المفاوضات على حدة ولكن سوريا ولبنان إلتزمتا بوحدة مساريهما التفاوضيين.

**الفترة من ١٩٩٣- الآن**

في ١٣/٩/١٩٩٣ وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية أوسلو مع إسرائيل، وتقضي هذه الاتفاقية بإقامة سلطة ذاتية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات، وتقضي الاتفاقية باستئناف مفاوضات الوضع النهائي بعد ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية، يتم خلالها التفاوض على القضايا الرئيسية وهي: الحدود، اللاجئين، القدس، المياه، والمستوطنات، وصنفت الأراضي الفلسطينية حسب الاتفاق إلى ثلاثة أصناف هي: المنطقة (أ) وتشمل المدن وبعض المناطق الأخرى، وتخضع هذه المناطق للسيطرة الفلسطينية الكاملة، المنطقة (ب) وتشمل القرى وبعض المناطق الأخرى، وتخضع هذه المناطق إداريا للسلطة الفلسطينية، وتخضع أمنياً للاحتلال الإسرائيلي، أما مناطق (ج) فتخضع كلياً للسيطرة الإسرائيلية، شكلت مناطق (أ و ب) حوالي ٤٠٪ من المساحة الكلية، وتستأثر مناطق (ج) بحوالي ٦٠٪ من المساحة.

تحت غطاء هذه الاتفاقية نفذت إسرائيل الكثير من المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية وخاصة في القدس لفرض وقائع جديدة على الأرض تستخدم في أي مفاوضات مع الفلسطينيين، واتبعت إسرائيل سياسة إجراء انتخابات مبكرة لعدة مرات تهرباً من تطبيق الاتفاقات المرحلية التي أبرمت خلال هذه الفترة، وتنكرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لالتزامات وتعهدات الحكومات التي سبقتها.

وصل التوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين ذروته في عام ٢٠٠٠ عندما فشلت مفاوضات كامب ديفد الثانية برعاية أمريكية، نتيجة التعنت الإسرائيلي، وعدم الوصول لأي حل بشأن قضايا الوضع النهائي، وفي خطوة استفزازية قام أرئيل شارون بدخول باحات المسجد الأقصى بموافقة الحكومة الإسرائيلية، وهو ما أدى إلى تفجر الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) التي بدأت على شكل تظاهرات واحتجاجات، ثم تحولت جزئياً إلى انتفاضة مسلحة نتيجة إمعان قوات الاحتلال في قتل المدنيين الفلسطينيين دون مبرر، قامت إسرائيل في هذه الانتفاضة بتدمير البنية التحتية للمدن الفلسطينية، كما

دمرت مقرات السلطة الفلسطينية، وسقط الآلاف من الفلسطينيين بين شهيد وجريح، وحوصر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقره برام الله حتى توفيّ بتاريخ ١١/ ١١/ ٢٠٠٤ في ظروف غامضة لم يتم الكشف عن أسبابها حتى الآن.

شرعت إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري على أراضي الضفة الغربية، وهو ما أدى إلى مصادرة مساحة واسعة من الأراضي، وعزل تجمعات سكانية فلسطينية، والسيطرة على عدد من الآبار الجوفية الفلسطينية، وفي تموز ٢٠٠٤ أصدرت محكمة لاهاي قراراً بعدم شرعية الجدار وضرورة إزالته.

خلف محمود عباس (أبو مازن) ياسر عرفات في رئاسة منظمة التحرير، وانتخب رئيساً للسلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٥ حيث حصل على ٦٢,٥٪ من أصوات الناخبين، وأعلن أن السبيل لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية هو التفاوض والمقاومة الشعبية السلمية وليس الكفاح المسلح.

في ١٥ آب ٢٠٠٥ بدأت القوات الإسرائيلية انسحابها من قطاع غزة من طرف واحد دون الاتفاق مع السلطة الفلسطينية حتى لا تعطي شرعية لانسحابها وحتى تتمكن من احتلاله إذا اقتضت الضرورة.

وخاض الرئيس عباس جولات عديدة من المفاوضات مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل لا تريد السلام، وأعلن عن وقف المفاوضات مع إسرائيل طالما أنها ماضية في بناء المستوطنات.

في عام ٢٠٠٦ جرت انتخابات تشريعية ومحلية ديموقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فازت فيها حركة حماس وشكلت حكومة برئاسة إسماعيل هنية، وتعرضت هذه الحكومة لحصار شديد من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، ولم تعد الحكومة قادرة على دفع الرواتب وارتفعت معدلات الفقر بشكل كبير.

في تموز ٢٠٠٦ شنت إسرائيل حرباً على لبنان، تصدى لها حزب الله بشجاعة وبسالة وتمكن من إلحاق خسائر كبيرة في الجيش الإسرائيلي، تميزت هذه الحرب عن

غيرها بقيام مقاتلو حزب الله بقصف مواقع في المدن الإسرائيلية، ما شكل ضربة قاسية لنظرية الأمن التقليدية، ودفع بإسرائيل للبحث عن حلول بالتعاون مع الولايات المتحدة، فأقامت ما يسمى بالقبة الحديدية التي يشكك كثير من الخبراء بجدواها.

وفي تموز ٢٠٠٧ حدث الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة المسلحة، وتشكيل حماس حكومتها الخاصة، ولا يزال الانقسام قائماً رغم المحاولات المتكررة لإنهائه.

في ٢٠٠٨/١٢/٢٧ شنت إسرائيل هجوماً شاملاً على قطاع غزة، وسقط ما يزيد على ١٥٠٠ شهيد وآلاف الجرحى وهدمت مئات المنازل، واستمر الهجوم حتى ٢٠٠٩/١/١٨ وانطلقت التظاهرات في الضفة الغربية وفلسطين المحتلة ١٩٤٨ والقدس والبلدان العربية والإسلامية والعالم منددة بالمجزرة التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين.

في أيلول ٢٠١١ توجه الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى مجلس الأمن طالباً العضوية الكاملة لفلسطين في المنظمة الدولية، إلا أن الطلب الفلسطيني قوبل بالفيتو الأمريكي كالمعتاد.

في أواخر عام ٢٠١٠ اجتاحت بعض بلدان الوطن العربي احتجاجات عارمة تطالب بإسقاط أنظمتها الدكتاتورية، ولا زالت هذه الاحتجاجات مستمرة في بعض الدول، وعرفت هذه الاحتجاجات بالربيع العربي، ولم تظهر حتى الآن أي انعكاسات لتلك الاحتجاجات على القضية الفلسطينية، إلا أنه من المتوقع أن تؤثر في المستقبل المتوسط والبعيد عليها.

من خلال تلك الأحداث في المنطقة في تلك الفترة، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

١. شكلت اتفاقية أوسلو منعطفاً حاداً في تاريخ القضية الفلسطينية.
٢. تضاعف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وخاصة القدس الشرقية في ظل هذه الاتفاقية.
٣. وقوف الولايات المتحدة بكل طاقتها إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي.
٤. عدم قدرة أو عدم رغبة أوروبا بممارسة أي ضغط على إسرائيل.

٥. خروج الاتحاد السوفييتي من معادلة الصراع في المنطقة.
٦. صعود القوى الإسلامية متمثلة بحزب الله اللبناني وحركة حماس وغيرها من الحركات.
٧. ضعف القوى الوطنية والقومية في المنطقة.
٨. تراجع القضية الفلسطينية على الساحة الدولية نتيجة الانقسام الداخلي.
٩. بروز مكونات الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه عملية السلام، حيث لم يعد هناك مجال للشك في عدم رغبة إسرائيل بالسلام وحل مواضيع الوضع النهائي، وبالتالي فإنه وفق موازين القوى الحالية لن يتم التوصل إلى اتفاقية سلام تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

ولا يسع الباحث في ظلال النكبة الفلسطينية إلا أن يدعو إلى إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني من خلال إجراء انتخابات ديمقراطية شاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. كما يدعو إلى العمل على استنهاض القوى الفاعلة في المجتمع الفلسطيني في جميع أماكن تواجده وخلق حالة من الربيع الفلسطيني مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، واستنهاض العمل الدبلوماسي الفلسطيني على كافة الصعد. ويشدد الباحث على دعم صمود الشعب على أرضه وخاصة في القدس، وحث العرب على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشعب الفلسطيني. كما يوصي بإعادة النظر في اتفاقية أوسلو، وبحث موضوع مستقبل السلطة الفلسطينية من كافة الجوانب.

**المصادر والمراجع**

١. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثاني، دمشق، هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤.

٢. إلياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، بيروت، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٩.

٣. إبراهيم أبو جابر، المجتمع العربي في إسرائيل، المدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير جواد الحمد، سلسلة دراسات، رقم ٢١ (عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، ١٩٩٧).

٤. جامعة القدس المفتوحة، جغرافية فلسطين، ١٩٩٧.

٥. جامعة القدس المفتوحة، تاريخ القدس، ٢٠٠٦.

٦. غضية أحمد رأفت، الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وحسم مصيرها السياسي، مجلة دراسات باحث، لبنان، ٢٠٠٥.

7. Right to Return (London: The Palestinian Return, Salman Abu Sitta, Palestinian Center 1999).
8. Shlaim, Avi, The Middle East: The Origins of Arab-Israeli Wars, p. 219-240, in N. Woods, ed., Explaining International Relations Since 1945 (Oxford: Oxford University Press, 1996).

# ندوة العدد

**ندوة:**

# مستقبل السلطة الفلسطينية*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن، وبالتعاون مع مركز الشؤون الفلسطينية في لندن والمنتدى الدولي للشرق الأوسط في بروكس ندوة أكاديمية متخصصة بعنوان: **"مستقبل السلطة الفلسطينية"**، على مدار يوم السبت ٢٣/ ٠٦/ ٢٠١٢، في قاعة المؤتمرات الخاصة بالمركز في عمّان، وشارك فيها خبراء وأكاديميون وسياسيون مختصون، من الأردن وفلسطين.

نُظِّمت الندوة في ضوء ما تشهده القضية الفلسطينية من محطات سياسية وأمنية وعسكرية ومجتمعية عديدة ومعقدة اختلف فيها دور السلطة وفعلها في خدمة مصالح الشعب الفلسطيني العليا، ما أوصلها إلى حالة من الجمود الخطير بعد مرور ١٨ عاما على اتفاقات أوسلو التي أسست السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي ظل ما يشهده خيار التسوية السياسية وفريقه من فشل في تحقيق أي اختراقات مهمة في موقف الكيان الإسرائيلي إزاء حقوق الشعب الفلسطيني، وبعد أن تسبب الخلاف على السلطة الفلسطينية بين كل من حركة فتح وحركة حماس بانقسام الشعب الفلسطيني.

وجاءت الندوة لبحث آفاق السلطة ومستقبلها والخيارات المتاحة أمام الشعب الفلسطيني في التعامل معها، وبالتالي البحث في إمكانية إعادة تعريف دورها شكلا ومضمونا في القضية الفلسطينية مع الأخذ بالاعتبار التطورات المهمة في المصالحة الفلسطينية، وجهود إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بنائها، وواقع الانقسام الجغرافي للسلطة بين الضفة والقطاع بقيادة كل من فتح وحماس على التوالي.

---

* **إعداد الدكتور بيان العمري، رئيس وحدة البحوث والاستشارات، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.**

وهدفت الندوة إلى مناقشة واقع السلطة الفلسطينية ودورها في القضية الفلسطينية، وتحديد مقومات ذلك والتحديات التي تواجهها، إضافة إلى السعي نحو بلورة السيناريوهات والخيارات المتاحة للشعب الفلسطيني وقواه الفاعلة في التعامل مع السلطة الفلسطينية، وتناولت ثلاثة محاور رئيسة: المشهد السياسي القائم للقضية الفلسطينية وموقع السلطة فيه، وواقع الوضع الداخلي الفلسطيني وآفاقه، ونحو خيار وطني واقعي للتعامل مع السلطة الفلسطينية (السلطة الفلسطينية بين الحل وإعادة بناء الدور).

وفي الكلمة الافتتاحية للندوة رحّب الأستاذ جواد الحمد مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن بالحضور الكريم، مشيرا إلى أن هذا الموضوع قد طُرق كثيرا وتناوله الإعلام العربي والدولي والإسرائيلي المكتوب والمقروء والمسموع، واختلف الناس حوله أيضاً كثيراً منذ اتفاقيات أوسلو حتى اليوم، خاصة أن السلطة الفلسطينية الناشئة عن اتفاقيات أوسلو قد فشلت في التحول نحو الدولة وفقاً لما نصت عليه الاتفاقيات، والتي كان يفترض أن تنتهي مفاوضاتها النهائية عام ١٩٩٨، لكن الجانب الإسرائيلي لم يطبق إحصائياً من اتفاقات أوسلو بمجموعها حتى الآن أكثر من ١٣٪ فقط، سواء تلك المتعلقة بالجوانب المدنية، أو في جوانب التعاون الأمني.

وبرغم خارطة الطريق عام ٢٠٠٤، وتقديم جدول زمني مبرمج ومحدد زمنيا لتنفيذ تفاصيل هذه الخطة، ورغم موافقة الطرفين عليها مع ١٤ تحفظا إسرائيليا في حينه في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، لم تطبَّق هذه الخريطة حالها كحال اتفاق أوسلو، وطبق منها ١٠٪ تقريبا فقط، وهو ما كان متعلقا بالجانب الفلسطيني عادة، وبالشق الأمني، وفي المرحلة الأولى من مراحلها الثلاث، ومن هنا ما زلنا نحوم في البعد الأمني لحماية إسرائيل وتحقيق أمنها، وليس في تحقيق السلام للشعب الفلسطيني.

أما على الصعيد الداخلي، فأشار الحمد إلى أن السلطة الفلسطينية لم تتمكن من بناء نواة الدولة، سواء بسبب قيود الاتفاقيات ذاتها أو بسبب الفساد المستشري بها من البداية وحتى الآن، أو بسبب عدم الإرادة السياسية التي كانت مرصودة أيضا بشكل دقيق من

قبل قيادة السلطة ومنظمة التحرير، والتي لا تريد للسلطة أن تكون نواة دولة ديمقراطية للشعب الفلسطيني بشكل كامل، وقد تسبب ذلك بانقسام الشعب الفلسطيني إلى خَطَّي المقاومة والتسوية، وبقي موضوع التسوية يحاول التنفس صناعياً باستمرار في ظل أي أجواء محدودة، سواء بتغير رئيس الحكومة الإسرائيلية أحياناً، أو بتغير الرئيس الأمريكي أحياناً أخرى، وموقف القمم العربية أحيانا ثالثة والمبادرة العربية كما في عام ٢٠٠٢، وهكذا.

ورأى الحمد أن القضية الفلسطينية أصبحت، بانتهاء منظمة التحرير وفشل السلطة الفلسطينية بالتحول إلى دولة فلسطينية، تعيش حالة فراغ صعب، وأصبح السؤال الكبير: إلى أين الاتجاه والمسار؟ وأصبح مستقبل السلطة الفلسطينية تحت المجهر وعلى المحك، وهي الأهم في البنية السياسية الفلسطينية، أما المرتكز الموجود وغير الحاضر وهو منظمة التحرير الفلسطينية فلا وجود له؛ إذ يحاول كثير من المفكرين والسياسيين الفلسطينيين، وخاصة من مؤيدي المقاومة ومن مؤيدي برنامج التحرير، أن يعيدوها إلى أول عهدها، ولكن ذلك من غير الممكن لأن الإرادة الفلسطينية والعربية والدولية لا تريد بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي المحور الأول "**المشهد السياسي لقضية الفلسطينية وموقع السلطة فيه**" أكد الدكتور **أحمد سعيد نوفل**- أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك- الأردن**، أن** من ينظر إلى المشهد السياسي الفلسطيني حاليا، يلاحظ أن القضية الفلسطينية قد وصلت إلى مأزق كبير، ابتعدت فيه عن الثوابت الرئيسة، نتيجة التنازلات العديدة التي قدمتها السلطة الفلسطينية، لأنها عملت على تحقيق أهدافها من خلال زاوية واحدة وهي المفاوضات، ولذا فإن المشهد السياسي الفلسطيني في ظل السلطة يشير إلى عدم وجود مقاومة مسلحة ولا مقاومة سلمية أو شعبية ولا حتى انتفاضة، ولم يعد ظاهرا في هذا المشهد المشروعُ الوطني المقاوم الذي كان الجامع الرئيسي للفلسطينيين، بعد أن ارتهنت السلطة الفلسطينية لطاولة المفاوضات العقيمة.

والمهزلة في المشهد السياسي الفلسطيني برأي نوفل أن السلطة الفلسطينية رأت أن طريق المفاوضات هو الطريق الوحيد الذي تستطيع أن تحقق به هدفها بإقامة الدولة

الفلسطينية، ولم تعد منظمة التحرير تمثل المشروع الوطني الفلسطيني، وتراجع دورها لتحل مكانها السلطة الفلسطينية التي لا تمثل سوى جزء من الشعب الفلسطيني الذي يطالب الآن بإلغائها، والمؤلم أن هذا المشهد الفلسطيني المأساوي يظهر في عصر الربيع العربي الذي بدأت الجماهير العربية تبني فيه مستقبلها نحو الحرية والتحرر، بينما من يناضل من الفلسطينيين ضد سلطات الاحتلال يزج به في سجون السلطة التي حلت محل سلطات الاحتلال في ملاحقة المناضلين.

وأشار نوفل إلى أن بقاء السلطة الفلسطينية هو الهدف الذي تسعى القيادة الفلسطينية إلى تحقيقه، على حساب ثوابت القضية الفلسطينية، وبات السؤال المشروع الذي يطرح في المشهد الفلسطيني، عن فائدة وجود السلطة الفلسطينية، ولماذا لا يتم حلها بعد أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه.

وأكد على أن الهدف من حل السلطة هو التخلص من الاتفاقيات مع الاحتلال بما فيها الالتزامات الأمنية، وتسليم إدارة شؤون السكان للإسرائيليين، وأن إسرائيل لا تريد حل السلطة، لأنها تخشى من اندلاع انتفاضة قوية ضد الاحتلال، ولهذا فهي، ومعها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تدعم السلطة بالمال لتبقي المطالب الفلسطينية مرتبطة بقضايا معيشية، بعيدا عن أبعادها النضالية والسياسية في مقاومة الاحتلال، ولهذا لا بد أن يؤمن جميع الفلسطينيين بأن الاحتلال الإسرائيلي لوطنهم فلسطين لا يزول إلا بالمقاومة بشتى أنواعها، وبمشاركة الجميع في الداخل وفي الشتات وبدعم عربي لهذا المشروع، ومن هنا فإنه لا بد من الاتفاق على مشروع وطني مقاوم للاحتلال الإسرائيلي بين جميع الفصائل الفلسطينية، وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية.

أما الأستاذ **عاطف الجولاني،** رئيس تحرير صحيفة السبيل الأردنية، فقد تناول في هذا المحور "**دور السلطة في إدارة العلاقات مع الجانب الإسرائيلي**"، وأشار إلى أن اتفاق أوسلو الذي أسست بموجبه السلطة الفلسطينية نصّ على أن تكون سلطة انتقالية لمدة خمس سنوات يجري خلالها التفاوض على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، لكن المؤقت

تحول إلى دائم، حيث فشلت المفاوضات ووصلت طريقا مسدودا، بل إن السلطة المؤقتة الوليدة فقدت خلال السنوات الماضية كثيرا من الصلاحيات ومظاهر السيادة الحقيقية.

وفيما يتعلق بدور السلطة في إدارة العلاقات مع الجانب الإسرائيلي قدم السيد الجولاني قراءة للمشهد في أبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية، حيث يواجه الخيار السياسي للسلطة الفلسطينية مأزقا صعبا وطريقا مسدودا بعد فشل المفاوضات في التقدم نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، وتظهر إدارة السلطة لملف العلاقات السياسية مع الجانب الإسرائيلي ارتباكا في الأداء وضعفا في الإنجاز، ما أثر سلبا في قناعة كثير من الفلسطينيين بجدوى استمرار المفاوضات، بل في جدوى استمرار السلطة ذاتها في أداء مهامها، ورغم حديث السلطة الفلسطينية عن إمكانية اللجوء لخيارات بديلة في حال استمر جمود المفاوضات، فإنها تبدو متمسكة بهذا المسار، وثمة من يرى أن حديثها عن خيارات بديلة ما هو إلا محاولة لممارسة الضغوط على الأطراف المؤثرة في عملية التفاوض للعب دور أكبر في إقناع الجانب الإسرائيلي بإبداء قدر من المرونة السياسية، وهو ما لم يتحقق حتى اللحظة، ولم تنجح جهود السلطة الفلسطينية في الحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية بفعل الرفض الإسرائيلي والمعارضة الأمريكية.

أما في **العلاقات الأمنية،** فقد شكل المسار الأمني طيلة السنوات الماضية بحسب الجولاني الأولوية للجانب الإسرائيلي في علاقاته مع السلطة الفلسطينية، ورغم تعثر عملية التسوية ووصولها طريقا مسدودا، إلا أن التنسيق الأمني النشط ظل متواصلا بين الجانبين، وتبرر السلطة استمرار التعاون الأمني من جانبها بأنه يأتي في إطار التزاماتها الدولية بموجب المبادرات الدولية والاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي التي قامت على أساسها السلطة الفلسطينية، وتقول إن التنسيق الأمني يهدف إلى تسهيل الأمور الحياتية للفلسطينيين، وبأنه يتم لمصلحة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، ويرى كثير من الفلسطينيين أن الهدف من استمرار العلاقات الأمنية مع الجانب الإسرائيلي هو القضاء على المقاومة ومنع الهجمات الفلسطينية ضد الاحتلال، وأن ذلك يشكل خدمة لأهداف الاحتلال على حساب الشعب ومقاومته.

ورأى الجولاني أن السلطة الفلسطينية تصرّ على الفصل بين المسارين السياسي والأمني، رغم أن خريطة الطريق وبقية الاتفاقات كانت تربط بين استحقاقات سياسية يقدمها الجانب الإسرائيلي واستحقاقات أمنية تقدمها السلطة، ومن النقاط الخلافية في الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي ما يتعلق بتسليح أجهزة أمن السلطة، حيث تشكو الأخيرة من رفض السلطات الإسرائيلية الموافقة على إدخال أسلحة من الأردن ودول أخرى، وتواصل أجهزة أمن السلطة مصادرة السلاح بمبرر منع السلاح خارج القانون، وقد نجحت جهودها في تحقيق انخفاض كبير في عدد الهجمات التي تستهدف الاحتلال الإسرائيلي، حيث تشير الإحصاءات الى تراجع كبير في عدد عمليات المقاومة التي أضحت أمرا نادر الحصول منذ العام ٢٠٠٧.

أما **العلاقات الاقتصادية،** فإن بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤ ينظم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي في القطاعات المختلفة، ومن بينها العمل والعلاقات التجارية والترتيبات النقدية والمسائل المالية، وقد تم دمجه عام ١٩٩٥ كمحلق في اتفاقية اوسلو، وقد نتج عن البروتوكول والعلاقات الاقتصادية المختلة بين السلطة والجانب الإسرائيلي حالة من تبعية الاقتصاد الفلسطيني وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي، فيذكر أن نحو ٨٠٪ من مدخلات الاقتصاد الفلسطيني باتت مرتبطة بعناصر خارجية، فحوالي ١٢٠ مليون دولار تحصل عليها السلطة من الرسوم الجمركية التي تجمعها إسرائيل عن البضائع التي يستوردها التجار الفلسطينيون عبر الموانئ والمعابر الإسرائيلية وتقوم بتحويلها إليها، فيما تتلقى السلطة نحو ١٠٠ مليون دولار كمساعدات من الدول المانحة، وبحسب إحصاءات وزارة الاقتصاد الفلسطينية لعام ٢٠١٠ فإن نحو ٨٠٪ من البضائع في السوق الفلسطينية هي بضائع إسرائيلية، مقابل أقل من ٢٠٪ من المنتجات الفلسطينية، ووفق البيانات الإسرائيلية فإن حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ارتفع مؤخرا ليصل إلى ٣ مليارات و١٦٠ مليون دولار، وزادت الصادرات الإسرائيلية إلى مناطق السلطة بنسبة ١٤٪ في العام الماضي.

وتستخدم الحكومة الإسرائيلية جملة من الإجراءات الاقتصادية العقابية للضغط سياسيا على السلطة الفلسطينية، من بينها تشديد الإجراءات الأمنية على حركة البضائع والعمال الفلسطينيين، وعرقلة وصول الرسوم الجمركية التي تقوم بجمعها لصالح السلطة بموجب الاتفاقات المبرمة، ويزداد تأثير هذه الإجراءات في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعانيها السلطة بعد تراجع المساعدات الخارجية.

وقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني لأضرار جسيمة بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مساحات واسعة من الضفة الغربية، ما أدى إلى انحسار النشاطات الاقتصادية وتقليص مساحة المناطق المرشحة للاستثمار الزراعي والصناعي.

وفي المحور الثاني "**واقع الوضع الفلسطيني الداخلي وآفاقه**"، قدم الأستاذ **هاني المصري**/ مدير المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات في فلسطين، ورقة علمية تناول فيها مأزق بناء النظام السياسي الفلسطيني الداخلي، حيث أكد أن السلطة الفلسطينية تأسست بعد توقيع اتفاق أوسلو باعتبارها سلطة حكم ذاتي انتقالية، سيتحدد مستقبلها من خلال المفاوضات الثنائية حول قضايا الوضع النهائي المفترض أن تنتهي في أيار/ مايو عام ١٩٩٩، ولكنها- أي السلطة- بحسب المصري جاءت لإضعاف منظمة التحرير الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني معها، وكان من المفترض أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمرجعية السياسية العليا له، ولكنها أصبحت ملحقا بالسلطة التي من المفترض أنها أداة من أدواتها، وجراء ذلك تقزمت المنظمة لدرجة سحب صلاحيات الدائرة السياسية منها، ونقل المسؤولية عن العمل الدبلوماسي والسفارات إلى الحكومة الفلسطينية بعد أن كانت من صلاحيات المنظمة.

ولذا يرى المصري أن ملف المنظمة لا بد أن يكون الملف الأساس والمدخل للحوارات والاتفاقيات الوطنية وألا يتراجع إلى الخلف، وإنه من دون توفر الإرادة لإحياء المشروع الوطني، وفي سياق إعادة بناء وتشكيل منظمة التحرير على أساس شراكة حقيقية وبشكل ديمقراطي، فإنه لا يمكن توحيد الشعب الفلسطيني بمختلف قواه وأفراده، ليستطيع مواصلة نضاله من أجل تحقيق أهدافه بإنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية والعودة

والاستقلال، وأن الأمر الحاسم هو أن هذه السلطة، بصرف النظر عمن يقودها، تعدّ عبئا على القضية الوطنية الفلسطينية، وبدلا من الصراع والتنافس من أجل السيطرة عليها وعلى قيادتها، لا بد من العمل على إعادة النظر في شكلها ووظائفها والتزاماتها، بحيث تكون سلطة تخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية والبرنامج الوطني وأداة من أدوات منظمة التحرير.

ودعا المصري إلى الكف عن مواصلة إستراتيجية إثبات الجدارة، وبناء المؤسسات، والالتزام بالاتفاقات، وخصوصاً التنسيق الأمني واتفاقية باريس الاقتصادية، كطريق لإنهاء الاحتلال، لأنها توحي بأن الضحية هي المسؤولة عن وقوع الاحتلال واستمراره، وأن القضية تبدو وكأنها مكافاة سيقدمها الاحتلال للسلطة إذا أثبتت جدارتها، بينما هي قضية أرض وشعب تحت الاحتلال، وقضية تحرر وطني تتعلق بالحق والعدالة، لا سيما أن إثبات الجدارة لم يدفع إسرائيل إلى تقديم شيء، بل فتح شهيتها للمطالبة بالمزيد من التنازلات، بحيث أصبح الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية شرطا لأي اتفاق سلام، وأحيانا يطرح كشرط لأي اتفاق انتقالي جديد، وهذا يتطلب الاستعداد لخيار انهيار السلطة في غمرة المواجهة مع الاحتلال، أو لخيار حل السلطة إذا لم يُجْدِ خيار إعادة النظر بشكلها ووظائفها والتزاماتها.

كما قدم الأستاذ **خالد الترعاني/** مدير المنتدى الدولي للشرق الأوسط في بروكسل، ورقة عمل في هذا العنوان أيضا "**واقع الوضع الفلسطيني الداخلي وآفاقه**" أشار فيها إلى انسداد أفق أي تسوية تحقق الحد الأدنى مما قد يطمح له بعض الفلسطينيين ممن يرون إمكانية التعايش جنبا إلى جنب مع الكيان الإسرائيلي، ومع احتكار القرار الوطني الفلسطيني من قبل عدد صغير من مسؤولي السلطة الفلسطينية التي أفرزتها عملية السلام، وفي غياب أي مرجعية تشريعية أو وطنية أو فصائلية أو قانونية أو شعبية تعمل هذه القلة القليلة من خلالها، أصبح لزاما أن يعاد النظر في كينونة السلطة الفلسطينية وجدوى وجودها في ظل الاحتلال.

وركّز الترعاني على ذكر وتوصيف عدد من التغيرات السياسية والجغرافية والسكانية والإجرائية التي طرأت على الوضع الفلسطيني خلال مسيرة المفاوضات وبسبب الخلل البنيوي في عملية السلام، وأهم هذه التغيرات تآكل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وفصائلها، وحتى ميثاقها وبرنامجها، ووجود انفصال بين الضفة وغزة سياسيا بسبب الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني وتعثر المصالحة، وتزايد عدد المستوطنين الإسرائيليين إلى (٥١٨,٩٧٤) مع نهاية عام ٢٠١٠، وعدد المستوطنات إلى (١٤٤) مستوطنة، ومصادرة الأراضي الفلسطينيين التي ارتفعت من (٧,٧٧٥) دونما في عام ١٩٩٣ إلى (٣٤٧,١٠٥) دونمات في عام ٢٠٠٣، ليصل مجموع ما تمت مصادرته في السنوات العشر الأولى للدخول في عملية السلام إلى (١,٧١٨,٨١٣) دونما.

إضافة إلى استمرار هدم بيوت الفلسطينيين في القدس بوتيرة متذبذبه صعودا وهبوطا منذ عام ١٩٩٤، حيث هدم (١٠٧٢) بيتا منذ ذلك الحين حتى عام ٢٠٠٢، وأنشئ جدار الفصل العنصري بطول ٧٥٤كم، منها ١١٪ فقط على ما يسمى الخط الأخضر الذي يفصل جزء فلسطين المحتل عام ١٩٤٨ عن ذلك الجزء المحتل عام ١٩٦٧، وتسارعت وتيره تهويد وتغيير بانوراما القدس بما في ذلك عملية دمج وتعزيز منظومة التهويد من خلال الطرق الالتفافية وخط الترام الذي يربط المستوطنات في القدس الشرقية ببعضها، إضافة إلى تهويد أسماء الشوارع وأنظمة التعليم استصدار التشريعات العنصرية في المجالات البلدية والضريبية وغيرها.

أما اقتصاديا فأشار الترعاني إلى أن اتفاقية باريس الاقتصادية جاءت لتربط الاقتصاد الفلسطيني عضويا بالاحتلال الاسرائيلي، وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في ١٨ أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠١١ تحت عنوان "الوضع الراهن وآفاق التطورات الاقتصادية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة"، إلى جملة من المؤشرات السلبية، منها انخفاض الناتج المحلي الحقيقي للضفة الغربية من ٨٪ في ٢٠١٠ إلى ٤٪ في النصف الأول من ٢٠١١، وحدوث تباطؤ كبير في النمو الاقتصادي في الضفة الغربية، وبقاء البطالة دون تغيير منذ منتصف ٢٠١٠ عند معدل ١٦٪، وحدوث أزمة سيولة في العام ٢٠١١،

وتراكم كم كبير من المدفوعات المحلية المتأخرة، وتأخر صرف الأجور لأول مرة منذ العام ٢٠٠٧، وبلغ حجم الاقتراض من البنوك التجارية حدوده القصوى، وأصبحت البيانات التي ينتجها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية وسلطة النقد الفلسطينية في مستوى مَوات من حيث الجودة والشفافية والحداثة، واعتبر التقرير ان عدد موظفي السلطة وفاتورة رواتبهم، "يشكل عبئا مالياً كبيراً على الموازنة، حيث تقوم الحكومة بتوفير رواتب لنحو ١٦٠ ألف موظف يعملون في القطاع العام البالغة فاتورة رواتبهم السنوية ١,٧ مليار دولار تشكل ما نسبته ٥٨٪ من إجمالي الإنفاق الجاري".

ويخلص الترعاني من هذه القراءة إلى أن مصلحة الشعب الفلسطيني الآن تتحق بأن يعود لممارسة دوره الطبيعي والوحيد كشعب واقع تحت الاحتلال، وهو انتزاع حقة واستعادة أرضه بكل الوسائل الممكنة والمتاحة بما فيها المقاومة العنيفة حسبما تكفله القوانين الدولية.

وفي المحور الثالث من محاور الندوة "**آفاق مستقبل السلطة الفلسطينية**"، فقد عرض الدكتور **نظام بركات**/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك في الأردن للسيناريوهات والخيارات أمام السلطة الفلسطينية، وقدم ٥ سيناريوهات: **السيناريو الأول**: استمرار الخلاف وعدم إمكانية الوصول إلى حل توافقي، ويبقى هذا الوضع لفترة بانتظار تغيرات جذرية على الصعيد الفلسطيني بوجود انتفاضه داخليه، أو انهيار أحد الأطراف، وعلى الصعيد العربي بما ستؤول إليه نتائج الربيع العربي، وعلى الصعيد الإسرائيلي بوصول قوى سياسيه متطرفة تشن عملا عدوانيا، أو الوصول لسلام أو تسوية مع العرب، أو بضغوط دولية وتحولات في مواقف الأطراف الفاعلة، وتغيرات في إيران، وتغيرات في الموقف الأمريكي والأوروبي، ونتائج هذا السيناريو هو استمرار الخلاف بين فتح وحماس وقيام نظامين منفصلين ومتعارضين في المؤسسات والمرجعيات، مما يساعد في تعميق حالة الاستقطاب داخل السلطة والانقسام العمودي في المجتمع، ويخلق عدم استقرار سياسي.

**والسيناريو الثاني:** قبول الثنائية في النظام الفلسطيني وتحقيق التوافق وقبول الشراكة والتعاون مع الطرف الآخر، واعتماد الحوار في المرحلة المقبلة للوصول إلى حلول وسط، بشرط توفر مجموعة من الضوابط، كعدم التدخل الإسرائيلي المباشر ضد أحد الأطراف، ووجود توافق عربي، وتسليم المجتمع الدولي بأهمية وجود سلطة فلسطينية، وضغوط فلسطينية داخلية في تقريب وجهات نظر الأطراف الفلسطينية.

أما **السيناريو الثالث** فهو حل السلطة وانتهاؤها من الوجود السياسي، وهذا يتم من خلال ثلاثة سيناريوهات فرعية: أ) حل السلطة الفلسطينية من قبل قيادة السلطة ومنظمة التحرير، ب) حل السلطة من خلال إسرائيل وسيطرتها على مؤسسات السلطة وإعادة الإدارة العسكرية والمدنية الإسرائيلية وخلق بدائل محلية مثل روابط القرى القديمة، ج) قيام انتفاضة فلسطينية من قبل القوى الجديدة على الساحة الفلسطينية تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني واستجابة لثورة الربيع العربي تعلن الجماهير الثائرة نهاية السلطة وقيام مرحلة جديدة من الثورة الفلسطينية.

**والسيناريو الرابع**: انتصار أحد الأطراف فتح أو حماس وسيطرته على النظام السياسي الفلسطيني، أي الانفراد بالسلطة الفلسطينية، وهناك احتمالات للانتصار: انتصار عسكري في كل من الضفة وغزة لأي من الطرفين، أو انتصار لطرف في الضفة والطرف الآخر في غزة، أو استمرار استخدام للعنف من الطرفين كل ضد الآخر، ومحددات هذا السيناريو أنه يتطلب إراقة مزيد من الدماء الفلسطينية وهو محرم بين الفلسطينيين، وحدوث انفصال جغرافي بين قطاع غزة والضفة وصعوبة نقل قوات طرف من منطقة لأخرى، مع إمكانية استمرار العنف وعدم الاستقرار، وعدم قدرة الطرف المنتصر على تحقيق الإصلاح السياسي أو الاستجابة للمطالب الشعبية والحياتية مثل مكافحة الفقر والفساد وتحقيق التنمية، واستمرار الصراع ليشكل نوعاً من الحرب الأهلية مما يتطلب تدخلا خارجيا ووصاية دولية

أما **السيناريو الخامس، وهو المأمول أو المطلوب** فيهو حدوث تغييرات جذرية أو جوهرية في كل من: ١- تكوين السلطة وشكلها ومؤسساتها وقياداتها، وهذا سيكون من

خلال إحدى السيناريوهات التالية: أ) إجراء انتخابات حرة ونزيهة تعمل على ظهور قيادات ومؤسسات فلسطينية جديدة قادرة على التغيير، ب) قيام حركات تمرد في مجموعات من الشباب أو أفراد الجماعات المسلحة المنتمية للسلطة تُطالب بتغيير السلطة بالقوة والضغط، ج) قيام أطراف من الحركات الثورية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني بالعمل على تغيير السلطة. ٢- دور السلطة ووظيفتها، ومن الأمور المطلوبة إحداث تغييرات جوهرية في وظيفة السلطة والدور الذي تقوم به وهذا يشمل عدة مجالات: أ) تغيير الدور الأمني والتركيز على حماية أمن المواطنين الفلسطينيين وليس حماية الكيان الإسرائيلي، وهذا السيناريو سيُجابَه بتقليص ميزانيات المؤسسات الأمنية التي تتلقى الدعم الخارجي بالكامل، ب) تغيير في الدور السياسي والتفاوضي للسلطة من خلال التمسك بالثورات الفلسطينية واستثمار مراكز أو متغيرات القوة الفلسطينية والعربية في التفاوض، ج) تحقيق الإصلاح السياسي والحكم الرشيد في إدارة المؤسسات الفلسطينية، د) تحقيق الإصلاح الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة وإنشاء المراكز الإنتاجية من خلال فك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي.

أما **التحديات المستقبلية** أمام السلطة الفلسطينية فيراها بركات متمثلة في تحدي تحقيق السلام والتسوية السياسية واستمرارية المفاوضات وتزايد الضغوط على الأطرف الفلسطينية بقبول شروط الرباعية، وتحدي بناء الكيان الوطني من خلال قيام مؤسسات ديمقراطية لتمثيل الشعب الفلسطيني والتعبير عن إرادته وإعادة صياغة النظام الفلسطيني وتجديد قياداته، وفي مشاكل تتعلق بالحصار ووصول المساعدات والأهم عملية تمويل السلطة، والوضع المعيشي خاصة مع وجود أسرى، وتجربة الفشل وعدم قدرة القوى الفلسطينية المختلفة على الخروج من هذا المأزق.

**وفي المحور الثالث قدّم الدكتور إبراهيم حمّامي/** مدير مركز الشؤون الفلسطينية في لندن أيضا ورقة تتناول خيار حل السلطة الفلسطينية، مبتدئا بسوال: لماذا خيار حل السلطة؟ حيث قدم إجابات متعددة على هذا السؤال، تمثلت بفشل العملية السياسية،

وإصرار حكومة الاحتلال على عدم ووجد شريك سلام معها، وضعف السلطة وتشرذمها، وفرض الاحتلال سياسة الأمر الواقع، وانعدام إمكانية قيام دولة فلسطينية، والحصار الاقتصادي المفروض، والعدوان المستمر والمتواصل على قطاع غزة، والتدمير الممنهج للبنية التحتية واستمرار الحصار الخانق، وعدم امتلاك السلطة سلطة حقيقية لإدارة الأمور أو السيطرة عليها، وأن حل السلطة يعيد الأمور إلى نصابها.

ورأى حمّامي أن البعض يستصعب فكرة حل السلطة لأسباب كثيرة، لكنه يتقبل فرضية انهيار السلطة، باعتباره نهاية محتومة لعملية سلام فاشلة، ورغم أن النتيجة واحدة وهي نهاية إفرازات أوسلو وما نجم عنها من اتفاقات، إلا أن طرح انهيار السلطة بالشكل الذي تحدث عنه رئيس السلطة عبّاس، ينطوي على مخاطر كبيرة ليس أقلها عدم الاستعداد والتحضير، وانهيار المؤسسات والخدمات بشكل كامل، دون إيجاد بدائل واضحة ولو لفترة مؤقتة، فالحديث عن انهيار السلطة هو تهرب من المسؤولية، ومحاولة للتملص من تحمل النتائج التي أفضى إليها نهج أوسلو التفاوضي، ورفض الاعتراف بهزيمة يتعرض لها هذا النهج اليوم.

أما من يطرح إمكانية إصلاح السلطة فإن من أهم أسس إصلاحها بحسب حمّامي هو وقف التنسيق الأمني، وفك الارتباط السياسي والاقتصادي مع الاحتلال وهو ما يعني بالضرورة إسقاط هذه السلطة إحتلالياً بعد أن تكون قد فقدت وظيفتها تماماً وانتفت حاجة الاحتلال لها. ولذا يرى حمّامي أن حل السلطة قد يكون خيارا ممكنا إذا تمت المصالحة الكاملة بين فتح وحماس لأن كلا الطرفين يشكلان أغلبية في الشعب الفلسطيني.

أما سيناريوهات ما بعد حل السلطة فيراها حمّامي تتلخص في العودة إلى ما قبل أوسلو، أي الاحتلال المباشر وتحمل كل تبعات الاحتلال، أو انسحاب أحادي لجيش الاحتلال والانطواء خلف الجدار، أو إعلان دولة فلسطينية كاملة السيادة في حدود عام ١٩٦٧، أو إنشاء دولة ثنائية القومية، أو شبه احتلال، أو حل السلطة مع حماية دولية، والمطلوب بحسب حمّامي هو اتخاذ خطوات عملية تبقي كافة الاحتمالات والخيارات مفتوحة دون استثناء.

من جهته رأى أستاذ القانون الدولي في جامعة العلوم الإسلامية في الأردن الدكتور **محمد الموسى**، وفي ورقته التي قدمها، أن مفهوم حل السلطة الفلسطينية ينصرف إلى نزع الاختصاصات والصلاحيات المعترف بها للسلطة ولسائر مؤسساتها وهيئاتها بمقتضى اتفاقيات أوسلو، فقد حلت السلطة الفلسطينية محل سلطة الاحتلال الصهيوني بموجب الاتفاقيات المذكورة، وحلها يعني أن المسؤولية عن الأراضي الفلسطينية المحتلة قد تعود للكيان الصهيوني بصفته سلطة الاحتلال بحكم الواقع؛ فالاحتلال حسب اتفاقيات لاهاي هو السيطرة الفعلية على الأراضي المحتلة وما زال الكيان الصهيوني هو المسيطر فعلا على هذه الأراضي.

وتساءل الموسى: هل سيقبل الكيان الصهيوني القيام بدوره ومسؤولياته؟ ويرى أنه من غير المرجح أن يرتضي الكيان الصهيوني القيام بهذا الدور.

أما حل السلطة الفلسطينية فإنه بحسب الموسى يثير جملة من الإشكاليات والتساؤلات القانونية التي يصعب تقديم إجابات قاطعة بشأنها، ومن أهم هذه الإشكاليات تحديد الجهة التي ستسأل عن إدارة الأراضي بعد الحل، وما سينشأ عن الحل من صعوبات إنسانية ومعيشية وأمنية؛ فإذا كانت الفكرة براقة من الناحية السياسية إلا أنها ليست كذلك من الناحية القانونية، ولكنها ستضع الأمم المتحدة أمام مسؤولياتها التاريخية والقانونية عن الأراضي الفلسطينية، كما أنها قد تمهد الطريق أمام ولادة الدولة الفلسطينية، ولكنها على أي حال تظل فكرة خطيرة من الناحية القانونية وقد تفضي إلى نتائج تخالف المرجو منها وتزيد من معاناة الفلسطينيين.

وفي ختام الندوة ألقى السيد جواد الحمد كلمة ختامية أكد فيها أن المأزق الفلسطيني أو أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والجمود في القضية الفلسطينية لا تنحصر بمأزق السلطة الوطنية الفلسطينية وجمودها، وأن دعوات حل السلطة لن تنهي مشكلة المأزق الفلسطيني القائم اليوم، بل إن بحث موضوع بقاء السلطة أو تطويرها هو جزء من كل، وهو يستحق الحديث والتناول المنهجي والعميق، حيث لدينا أزمة في القضية الفلسطينية

برمتها، بالمشروع السياسي الفلسطيني العام، وبمشروع المقاومة، وبمشروع التسوية السياسية، وبالسلطة وبنائها الداخلي، وبمنظمة التحرير وإعادة الاعتبار لها.

ولخّص ما تناولته الندوة من قراءة لمشهد السلطة الفلسطينية القائم وللحالة التي تعيشها القضية الفلسطينية وموقع ودور السلطة فيها، حيث قدم المشاركون العديد من التوصيات إزاء محاور الندوة الثلاثة، وكان من أهم ما رصدته الندوة:

١- أن المشهد السياسي الحالي للقضية الفلسطينية يعد من المشاهد الخطرة والمربكة للجانب الفلسطيني والعربي، وأن القوى الفلسطينية لم تتمكن من المحافظة على الزخم العربي والدولي بل والفلسطيني للقضية سواء على صعيد المقاومة أو على صعيد النشاط والنضال السياسي بكل معانيه.

٢- أن السلطة الفلسطينية أصبحت أداة لحماية الأمن الإسرائيلي، وأنها لم تتجه بالتحول إلى دولة مستقلة للشعب الفلسطيني بسبب الرفض الاستراتيجي الإسرائيلي أساسا.

٣- أن الانقسام والخلاف الفلسطيني قد أضر بالقضية الفلسطينية، لكن المصالحة وإعادة اللحمة يجب أن تكون على أساس مشروع وطني جديد، يعيد النظر بدور كل من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية على أساسه.

٤- أن الحاجة ماسة إلى جهود فلسطينية وعربية جادة وعميقة لبلورة رؤية إستراتيجية فلسطينية واقعية لمواجهة العدوان الإسرائيلي، والحفاظ على ثوابت القضية الفلسطينية لتحقيق مصالح الشعب الفلسيطيني ودحر الاحتلال عن أرضه، ولبناء برنامج إنقاذ وطني واقعي ومتكامل.

٥- ضرورة السعي لخيارات واقعية قادرة على الحركة، ولا بد من اعتماد التخطيط العميق في الاختيار والترويج لأي خيار ممكن.

٦- التركيز على بناء الإطار الوطني الجامع للشعب الفلسطيني الذي يقوم على إعادة بناء دور ووظيفة السلطة في ضوء ذلك، مع الأخذ بالاعتبار الواقع القائم وكيفية

الانتقال فيه إلى واقع أفضل ليشكل ضمانات أكبر لحماية المشروع الوطني الفلسطيني ببعده العربي.

٧- تفعيل العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية لاستيعاب عمليات التحول والتغير وإعادة بناء الإطار السياسي الفلسطيني لإدارة الصراع وفق رؤية إستراتيجية عربيا وإسلاميا وعلى كافة المستويات.

٨- لا زال دور السلطة الفلسطينية في المشروع الوطني الفلسطيني، ودورها في المقابل في حماية أمن إسرائيل، يمثل إشكالية في بناء ورسم المشروع الوطني، لكن فكرة حل السلطة أو إعادة بنائها يجب أن تستند إلى دراسة معمقة آخذة بعين الاعتبار تداعياتها على مصالح الشعب الفلسطيني العليا، وكذلك الشكل الذي سيؤول إليه الحال في اليوم التالي.

٩- وفي دراسة السيناريوهات والخيارات المتاحة، تم التركيز على العوامل الحاكمة لمسار أي منها، وأهمها:

أ. مواقف القوى السياسية الأساسية

ب. موقف إسرائيل وتوجهاتها

ت. توفر إرادة المصالحة والاستعداد لدفع استحقاقاتها

وأكدت الأوراق المقدمة أهمية القيام بدراسات وورش الاستعداد والعمل إزاء سيناريوهات المستقبل بشكل أكثر عمقاً.

# ملف العدد

## انتخابات الرئاسة المصرية

## ٢٠١٢

# انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢

## النتائج والتداعيات*

شكلت انتخابات الرئاسة المصرية بعد اندلاع الثورات السياسية واحدة من الانتخابات المعقدة التي شهدها بلد عربي، فهي عملية محورية في تقدم أو تخلف النظام السياسي، بما تفرزه من التزام بالقانون وترسيخ التعددية السياسية، ومن ثم فإن تحليل الانتخابات ونتائجها يساهم في التعرف على مستقبل مسارات السياسة هناك.

### خريطة المرشحين

تنوعت خريطة المرشحين من حيث التصنيف الأيديولوجي للتوجهات الفكرية؛ ما بين ليبرالية واشتراكية وإسلامية، واختلفت الانتماءات الحزبية مع إغلاق باب الترشح للانتخابات المصرية، فقد تطور الأمر في الأيام الأخيرة لفتح باب الترشيح عن سابقتها حين لم يكن الانتماء الحزبي للمرشحين للانتخابات يعلن سابقاً، حين أعلن عدد من الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية عن دعم أو تقديم مرشحين للرئاسة، وبدأ حزب "الوفد" بترشيح "منصور حسن"، ولكنه استقر على دعم "عمرو موسى"، ثم قررت جماعة الإخوان المسلمين تقديم "خيرت الشاطر"، غير أن الممارسات السياسية ضد كل من "حازم أبو إسماعيل" و"أيمن نور" دفعت الحرية والعدالة لتقديم رئيس الحزب (محمد مرسي) كمرشح احتياطي، وتوالت ترشيحات الأحزاب، حيث ترشح ممدوح قطب عن حزب الحضارة، وقدم (مصر القومي) مرشحين.

زاد ترشيح الأحزاب من تشابك الخريطة الانتخابية، وتزايد المرشحين المستقلين زاد من تعقيد الوضع السياسي، خاصة مع ترشح "عمر سليمان"، حيث زادت الخشية من تزايد فرص عودة النظام السابق، وإجهاض الثورة، فبدخول "سليمان" سباق الرئاسة

---

* إعداد الدكتور خيري عمر، أستاذ علوم سياسية- مصر.

واستناده على دعم بعض الأحزاب الليبرالية، والكنيسة تكون الخريطة الانتخابية أمام ثلاثة تصنيفات: مرشحون يمثلون امتداداً للنظام السابق، ومرشحون مستقلون، ولكنهم يعملون في إطار امتداد حركات قائمة مثل "حازم أبو إسماعيل" و "أبو الفتوح" و"حامدين صباحي"، وآخرون ينتمون لأحزاب وحركات سياسية حديثة النشأة، بالإضافة لـ"عمرو موسى"، كمرشح مستقل يستند لدوره السياسي.

يعكس دخول "عمر سليمان" و"أحمد شفيق" لانتخابات الرئاسة وجود رغبة لتجميع قوى وأركان النظام السابق، والكنيسة خلف مرشح لديه فرص الوصول للسلطة، كما أنه يعكس إمكانية حدوث تدخلات خارجية للتأثير في العملية الانتخابية، بما يؤدي لإضعاف فرص منافسيه، ولعل محاولات استبعاد "أبو إسماعيل" واحتمال استبعاد آخرين، قد يعكس سياسة منهجية لتفريغ المنافسة من المرشحين ذوي الكفاءة والشعبية.

استقرت القائمة النهائية عل ثلاث عشر مرشحاً، يمثلون التوجهات الفكرية المختلفة وهم؛ أبو العز الحريري/ حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، محمد فوزي/ (حزب الجيل الديمقراطي، وحسام خير الله/ حزب السلام الديمقراطي، عمرو موسى/ مستقل، وعبد المنعم أبو الفتوح/ مستقل، هشام البسطويس/ حزب التجمع، محمود حسام/ مستقل، ومحمد سليم العوا/ مستق)، أحمد شفيق/ مستقل، حامدين صباحي/ مستقل، وعبد الله الأشعل/ حزب الأصالة، خالد علي/ مستقل، ثم محمد مرسي/ حزب الحرية والعدالة.

## المناخ السياسي

في سياق التحضير للانتخابات الرئاسية سعى المجلس العسكري في ٢٥ نيسان للربط ما بين الانتهاء من صياغة الدستور، وإنجاز الانتخابات، وذهب بعض الأحزاب إلى أن هذا الموقف يتجه إلي تجاوز الانتخابات وتشكيل مجلس رئاسي، ولذلك رفضت تأجيل الانتخابات تحت ذريعة الانتهاء من الدستور أولاً وقبل ٣٠ حزيران ٢٠١٢، وهذا ما أعاد الجدل حول المسار السياسي، غير أن تصدي الأحزاب السياسية الذي انصب على

استكمال الانتخابات، قلل من فرص تطوير طرح الربط بين صياغة الدستور، وسير الانتخابات.

تحول الجدل السياسي لتسليم السلطة إلى صراع بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان المتمثل بحزب الحرية والعدالة، ذلك في ظل تطور الانتخابات الرئاسية، ورغم اقتراب انتهاء الفترة الانتقالية، ما يلقي ظلالاً لإمكانية تسليم السلطة بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية، إلا أن القضية المحورية تكمن في تضاؤل فرص التسويات السياسية بعد تعدد مستويات ومجالات الصراع، وخروجه لوسائل الإعلام.

بشكل عام، جاءت انتخابات الرئاسة في سياق أوضاع سياسية لا تتمتع بالاستقرار، ويغلب الصراع على سلوك ومواقف الأطراف المختلفة، ورغم انخفاض الوزن النسبي للأحزاب الليبرالية والاشتراكية داخل البرلمان (٣٤٪)، إلا أنهم ظلوا يشكلون المعارضة الخشنة في البرلمان، وقد تجلت تلك الممانعة في تكوين الجمعية التأسيسية للدستور، سواء بالسعي لوقفها عن طريق القضاء الإداري أو الاحتكام للمجلس العسكري كحل أخير للحد من هيمنة "الحرية والعدالة" وقدرتها على تكوين الجمعية التأسيسية، وتفكيك التحالف مع حزب النور ذي التوجه السلفي.

شكلت علاقة التنافر بين الأطراف الثلاث داخل البرلمان ملامح العلاقة فيما بينها، حيث تراجع التضامن في كثير من القضايا السياسية ذات البعد التأسيسي للنظام الجديد، وخاصة ما يتعلق بطريقة صياغة الدستور، والتي استقرت في شكلها النهائي على خفض تأثير البرلمان على طريقة تسيير الجمعية للنقاش حول الدستور، وذلك عبر آلية التصويت والتي تتطلب التوافق أو حسم الخلاف بموافقة ٦٧٪ ثم بنسبة ٥٧٪ في مرحلة أخيرة، وهذا ما يغل يد الأغلبية الإسلامية من الانفراد بصياغة الدستور، إلا أنه في ذات الوقت يضعف فرص حسم الخلاف بسبب تشتت التوجهات السياسية للجمعية التأسيسية.

**زاد** حدة التجاذب- وبشكل خاص- بين الإخوان المسلمين/ الحرية والعدالة ومجموعة الأحزاب الليبرالية والتي انضوت تحت مظلة مجموعة الـــ"١٥"، وصارت

الأخيرة تتصرف كتحالف سياسي لغرض الحفاظ على "مدنية الدولة" في مواجهة المشروع الإسلامي، وهو تحالف يرتكز على أحزاب الوفد، غد الثورة، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، والمصريين الأحرار، والتجمع والجبهة الديمقراطية، وقد عقدت هذه المجموعة عدة لقاءات بمقر حزب الوفد لمناقشة العمل الجماعي فيما يتعلق بتكوين الجمعية التأسيسية ومنع احتكار جماعة الإخوان لتشكيلها، وخلال الانتخابات الرئاسية سعت هذه المجموعة لتمييز موقفها عن التيار الإسلامي، حيث توزع تأييدها ما بين عمرو موسي والبسطويسي في الجولة الأولي، أما في الجولة الثانية فقد توزع تأييدها قبل صدور الإعلان الدستوري المكمل ما بين دعم "أحمد شفيق" والامتناع عن تأييد مرشح معين، ولكن بعد صدور الإعلان الدستوري اتجه بعض منها كحزب غد الثورة لتأييد مرشح الإخوان، وهناك تفسير لهذا التغير يرجع للرغبة في دعم استمرار الإخوان في الانتخابات، وعدم سحب مرشحهم، فالإطار العام لمجموعة الـ"١٥" يظل كونها بديلاً ليبرالياً للتيار الإسلامي، وحالة تعكس التجاذب السياسي بين التيارات الفكرية.

**الإخوان والمجلس العسكري**

خلال فترة الانتخابات نشبت عدة أزمات بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين/ الحرية والعدالة، تمثلت الأولى في أزمة سحب الثقة من حكومة الجنزوري، والتي بدأت في آذار ٢٠١٢، ومرت إجراءات سحب الثقة بعدة مراحل، لكنها لم تحدث في النهاية سوى تغيير محدود لخمس وزارات خدمية، وهو تعديل رآه "الحرية والعدالة غير كاف، فيما ذهب المجلس العسكري إلى أن حكومة الجنزوري باقية إلى نهاية حزيران"، وبغض النظر عن أزمة سحب الثقة من الحكومة، فقد نشبت أزمة أخرى ارتبطت بدور مجلس الشعب في تشكيل الجمعية التأسيسية، حيث لم يكن المجلس العسكري طرفاً مباشراً فيها، ولكنه استطاع رغم وجود البرلمان القيام بدور ملموس في التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية، ثم تطور هذا الدور بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بحل مجلس الشعب في ١٤ حزيران، حيث صار من اختصاصه كسلطة تشريعية

إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية، وذلك بغرض خفض نفوذ "الحرية والعدالة" في تكوين النظام السياسي.

**أ - الجمعية التأسيسية**

عبّر الجدل الدائر حول تشكيل الجمعية التأسيسية عن جوانب الصراع السياسي بين الأحزاب داخل البرلمان، حيث كشف عن حالة استقطاب سياسي وفكري تراكمت عواملها على مدى سنوات طويلة، كما تجسدت أزمة الثقة السائدة في الشئون المصرية والتي صارت تتباعد، مع إمكانية إحداث التوافق والتنازل، وقد لقي تشكيل الجمعية للمرة الأولى انتقادات من أحزاب المعارضة بسبب زيادة حصة الأحزاب الإسلامية، وعيوب في الإجراءات، فيما دافع "الحرية والعدالة" و"النور" على طريقة التشكيل، - وبغض النظر عن حجية أي من الأطراف- اتخذ الخلاف حول التشكيل أبعاداً سياسية، حيث اُستخدمت الأزمة لشن حملة سياسية ضد الإخوان والإسلاميين بوجه عام أدت لتفكيك التضامن في مجلس الشعب حول برامج الإصلاح السياسي، وترتيب الأجندة التشريعية المتعلقة بانتخابات الرئاسة.

ساهم ضعف الإسلاميين بعدم تقديم مبادرات لتصحيح مسار الجمعية التأسيسية، وإعادة تشكيلها مع اشتداد الأزمة، ووصولها لطريق مسدود حتى صدر الحكم القضائي بوقف تنفيذ قرار تشكيل الجمعية في٩ نيسان ٢٠١٢، باعتباره قراراً إدارياً وليس من أعمال السلطة التشريعية، ولم تستطع الأحزاب السياسية التوافق على وضع معايير لتشكيل الجمعية مرة أخرى، ما أعطى فرصة لدخول المجلس العسكري في الحوار السياسي، وتم عقد جلسات للحوار بين الأحزاب الممثلة في البرلمان تحت رعايته، وعقد لهذا الغرض ثلاث لقاءات لصياغة المعايير، غير أن اللجنة التشريعية (مجلس الشعب) اعترضت على المعايير التي توصل إليها اللقاء الأول بين الأحزاب السياسية ما أدى لتعطل تشكيل الجمعية.

واستمر هذا الوضع حتى عقد اللقاء الثاني للأحزاب في ٤ حزيران وأعلن فيه عن فرصة أخيرة أمام الأحزاب للاتفاق على المعايير، أو قيام المجلس العسكري بوضع إعلان دستوري مكمل لتعديل المادة (٦٠) وتحديد سلطات رئيس الجمهورية، أو إعادة العمل بدستور ١٩٧١، بحيث تنتهي هذه الفرصة في ٧ حزيران ٢٠١٢، وهذا ما دفع الأحزاب للتوافق على تشكيل الجمعية قبل انتهاء المهلة.

إن أزمة الجمعية التأسيسية ارتبطت بترددات الأزمة السياسية في الدولة، وقد شكلت الخلافات الأيديولوجية محور هذه الأزمة، فكان من المقترحات التي قدمت ما يتعلق بفكرة التمثيل المتساوي للأحزاب السياسية وتحييد التمثيل الحزبي داخل البرلمان، وقد لقي هذا المقترح اعتراض حزبي "الحرية والعدالة والنور، ويعكس التعامل مع مثل هذه المقترحات حالة القلق التي تسود السياسة المصرية، وذلك باعتبار أن الحرص على شغل حيز سياسي أثناء الفترة الانتقالية سوف ينعكس في رسم ووضع السياسات المستقبلية للدولة، وفي هذا السياق يمكن تفسير الكثير من تصرفات الأحزاب والكيانات السياسية التي بذلت الكثير من الجهود لتأكيد حيزها في المجال السياسي، ولم يكن مستغرباً تقديم جميع التيارات الفكرية لمرشحين في انتخابات الرئاسة، وتجنب التنسيق الانتخابي ما أعطى فرصة لظهور مرشحين موالين للنظام السابق، ووصولهم لمرحلة الإعادة بشكل هدد استمرار الثورة، أو حتى إجراء عملية إصلاح واسعة النطاق للنظام السياسي.

إن الخلاف حول تشكيل الجمعية التأسيسية ارتبط بزيادة التباعد الفكري والأيديولوجي فيما بين الأحزاب السياسية، وفي ظل مناخ الانتخابات الرئاسية انعكست الخلافات سلباً على العلاقة ما بين الإخوان المسلمين والتيارات الليبرالية والاشتراكية، كما ضعف التضامن السياسي مع حزب النور، ليس فقط من وجهة الخلاف حول طبيعة الجمعية التأسيسية، ولكن بسبب تقدم الإخوان بمرشح للرئاسة وسعيهم للاحتفاظ بالتمثيل النسبي في الجمعية.

وقد وظفت وسائل الإعلام الخاصة هذا الوضع لتدمير احتمالات التوافق ما بين الأحزاب السياسية، وقد أضفى التناول الإعلامي تحديات أمام العملية الانتخابية، إذ لم تقتصر التغطية للانتخابات على التناول الإخباري، ولكنها امتدت إلى تشتيت مواقف الناخبين، وإثارة الصراع فيما بين المرشحين، وشن حملات مضادة تجاه الحملات الانتخابية، فالملاحظ أن ثمة ميل شديد لتشويه غالبية الحملات باستثناء حملة " شفيق".

من الواضح أن التحدي القائم يتمثل في وجود مساعي لتدمير نقاط التواصل والتلاقي بين القوى السياسية التي شاركت في الثورة، وهذا التمهيد ظل يسعى لإضعاف وتشتيت فرص وصول أحد مرشحيها للرئاسة، وهذه الحالات لا تقتصر فقط على إثارة الخلاف بين الإسلاميين والعلمانيين ولكن أيضاً إثارة الشقاق بين الإسلاميين أنفسهم (كما يحدث بين الإخوان والسلفيين)، وتتم هذه الاستراتيجية ليس فقط عن طريق إثارة الخلافات بين المرشحين ولكن في بعث وإثارة الخلافات الفكرية والتاريخية بين التيارات المختلفة، ما يؤدي لحدوث تباعد وخصومة ثأرية بينها، فضلاً عن تشويه الصورة الذهنية لدى الجماهير عن الثورة.

**ب - مجلس الشعب والقضاء**

إن الخلاف بين مجلس الشعب ولجنة الانتخابات الرئاسية، والمحكمة الدستورية حول التدخل في أعمال القضاء، ألقى بظلاله على مسار الانتقال السياسي، حيث أن اندلاع أزمة جديدة بين السلطتين التشريعية والقضائية يهدد الاستقرار السياسي في الدولة، وخاصة في ظل النزاع القضائي على شرعية البرلمان وسعي مجلس الشعب لتعديل قانون المحكمة الدستورية، ففي سياق الحملة الانتخابية برزت مسألة حل البرلمان في منتصف شهر نيسان، وذلك مع اقتراب حله على يد المحكمة الدستورية، وبدت تعليقات من نواب مقربين من المجلس العسكري تشير إلى أهمية احترام أحكام القضاء إذا تم حل البرلمان، وبحلول ٦ أيار بدأت المحكمة الدستورية النظر في المحكمة الإدارية العليا لتقرير دستورية قانون الانتخابات، وفي تلك الجلسة تم تأجيل القضية لمدة شهر لأجل إيداع

المذكرات، وتعد هذه من الإجراءات اعتيادية، إلا أنه وبحلول ٧ حزيران تم توجيه رسالة من المجلس العسكري للمحكمة الدستورية في النظر في تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية (قانون العزل)، وقانون انتخاب البرلمان في جلسة واحدة في ١٤ حزيران، وقد صدر هذا التوجيه في سياق الإعداد لتشكيل الجمعية التأسيسية، وتزامن مع اقتراب التصويت في جولة الإعادة لانتخابات الرئاسة.

بغض النظر عن الأسباب الموضوعية لحسم أهم القضايا الخلافية عن طريق المحكمة الدستورية، فإن من الواضح أن حسم هاتين القضيتين سوف يعيد ترتيب الخريطة السياسية في البلاد على المدى الطويل، غير أن الآثار الفورية كان الهدف منها التأثير على اتجاهات التصويت في جولة الإعادة، وخاصة في ظل اهتزاز الوضع السياسي لجماعة الإخوان/ الحرية والعدالة بسبب نقص مشروعية البرلمان ثم حله، وتم السعي الحثيث لتثبيت مشروعية "أحمد شفيق"، حيث كانت الأولوية هنا لتطبيق قانون العزل وليس تقرير مدى دستوريته، ويمكن القول أن وضع المرشح "شفيق" تم اكتسابه بالمخالفة القانونية، فليس العبرة في هذه الحالة قرار اللجنة العليا للانتخابات إدراجه في قائمة الناخبين، بل إكساب الأولوية لتطبيق القانون قبل عرضه علي المحكمة.

## نتائج الانتخابات

شكلت نتائج الانتخابات الرئاسية جدلاً كبيراً على مدى جولتي الانتخابات والتي أجريت الأولى في الفترة ٢٣– ٢٤ أيار فيما أجريت الجولة الثانية في ١٦– ١٧ حزيران، فقد كشفت الجولة الأولى عن تشتت أصوات الناخبين بين خمسة مرشحين لم يتجاوز أي منهم نسبة ٢٥٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة، فقد حصل مرشح الإخوان محمد مرسي على ٢٤,٧٪ وأحمد شفيق على ٢٤,٣٪، وحامدين صباحي على ٢١٪ وأبو الفتوح على ١٧٪ ثم عمرو موسي ١٤٠٥٪.

في الجولة الثانية أشارت النتائج الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات حصول مرشح الإخوان على ٥١,٧٣٪ مقابل ٤٨,٢٧ ٪ للفريق أحمد شفيق، وبذلك يصل الإخوان المسلمون للسلطة لأول مرة في تاريخ البلاد، ويأتي ذلك في سياق حالة تحول ثوري تواجه الكثير من العقبات، يأتي في مقدمتها التنازع القائم حول صلاحيات رئيس الجمهورية ودور المجلس العسكري في الشئون السياسية.

## نتائج الانتخابات والأزمة السياسية

بعد انتهاء التصويت في انتخابات الرئاسة وظهور المؤشرات الأولية بفوز مرشح حزب الحرية والعدالة (محمد مرسي)، عكست التطورات السياسية في مصر عدة ملامح تتعلق بطبيعة العلاقات والتفاعلات السياسية، ومستقبل الثورة والإصلاح في الدولة، وذلك باعتبار أنه كان من المفترض أن تكون انتخابات الرئاسة هي الحلقة الأخيرة في الفترة الانتقالية والتي تمهد في ذات الوقت لمرحلة انتقالية أخرى تكون مهمتها تطوير مؤسسات الدولة، فحل الدستوري لمجلس الشعب، وتوجه المجلس العسكري للسيطرة على السلطات المنتخبة يثير تساؤلاً عن طبيعة العلاقات السياسية فيما بين الأطراف السياسية خلال الفترة المقبلة.

وبعد إعلان نتائج الجولة الأولى، اكتسبت العملية الانتخابية ملامح الصراع بين النظام القديم والثورة والإصلاح، ومن الملاحظ أنه تم الترويج لكثير من هذه المعاني في كلا الحملتين، بينما أكدت حملة (مرسي) على أولوية تحقق أهداف الثورة، وأن مرشحها هو مرشح الثورة، فإن حملة شفيق ومناصريه صرفت جهودهم لبعث مكونات النظام القديم بكل مكوناته المالية، والحزبية وبمساندة جانب من جهاز الدولة، ومن ثم فإن التنافس أو الصراع خلال جولة الإعادة ظل يعكس المفاضلة ما بين الاستمرار في الثورة أو عودة النظام السابق بكل مكوناته الأمنية ونخبته الفاسدة.

وقد ساد اعتقاد أن نجاح (شفيق) سوف يمثل انتكاسة للثورات العربية وليست المصرية فقط، وارتكز خطابه السياسي على التحضير للانقلاب على الثورة، ومحاسبة من

قاموا بالثورة وإيداعهم السجون والاعتقال، ولذلك فإن هزيمة (شفيق) هي هزيمة النظام السابق، كما أن فوزه يشكل بعثاً جديداً لذوي المصالح والمآرب، ومن ثم فإن فوز (مرسي) من المهم أن يرسي معالم مرحلة جديدة سواء في العلاقات الداخلية بين مؤسسات الدولة، أو مع المجتمع أو العلاقات الخارجية للدولة.

وقد حاول المجلس العسكري استباق نتائج الانتخابات بفرض قيود على سلطات الرئيس، واحتكار الكثير من السلطات لتعويض الخسارة المتوقعة لمؤيدي النظام السابق، ولكنه رغم القيود التي يحاول المجلس العسكري وضعها حول الرئيس، وتقييد صلاحياته لأدني حد ممكن، فإن وجود رئيس منتخب بحرية ونزاهة يعد ميزة مهمة من وجهة نظر الاقتصاد السياسي لسلطات الدولة، حيث أن وجود المنتخبين داخل المؤسسات يمنحهم ميزة سياسية مطلقة دون غيرهم من العاملين داخل ذات المؤسسة، وفي حالة مصر، فإنه رغم حل مجلس الشعب، وإصدار إعلان دستوري معيب، يعد الوصول لرئاسة الدولة بالانتخاب يفوق كل الأوضاع من وجهة الشرعية السياسية لاستناده إلى تفويض الشعب وإرادته، فيما استند الآخرون على أوضاعهم الوظيفية.

هذا الإطار العام قد يشهد معوقات في حالة التطبيق في مصر، وذلك بسبب ضعف مؤسسات الدولة وسيادة المؤسسات الأمنية، وهذه الحالة يستفيد منها المجلس العسكري في التمهيد لسيطرته، سواء ما يتعلق منها بالإعلان الدستوري المكمل، أو محاولة تكوين جمعية تأسيسية موازية، وترتيبات ديوان مؤسسة الرئاسة، ولكنه من وجهة أخرى مثل النجاح في حشد القوى الثورية وإسناد مؤسسات الدولة المنتخبة عاملاً مهماً في تصحيح الاختلال في العلاقة بين السلطات وإعادة مسار الأحداث لطريق التحول الديمقراطي.

هناك قيود يفرضها المجلس العسكري على التحول الديمقراطي، تتمثل في أنه يميل للاعتماد على التشريعات المنفردة، والتي تتيح له صلاحيات مطلقة في تقدير مصلحة الدولة، وهذا السلوك وإن كان يضعف المؤسسات إلا أنه في ذات الوقت يعكس تجنب الرغبة في الدخول في مواجهات مفتوحة مع قوى الثورة، وخاصة بعد المرور بسلسلة من

الانتخابات، ومن المحتمل أن تنشأ حالة من تنازع الصلاحيات بين مؤسسات الدولة والقوى الثورية من جهة وبين المجلس العسكري من جهة أخرى.

من المهم في هذه المرحلة أن يكون السعي للحصول على الصلاحيات والسلطات قائماً على بناء علاقات تضامن بين القوى السياسية؛ لدعم منجزات الثورة والاستمرار في التحول الديمقراطي؛ من خلال الاصطفاف خلف مؤسسة الرئاسة ودعم استمرار الجمعية التأسيسية المنتخبة من البرلمان والتفاوض على استعادة شرعية مجلس الشعب المنتخب، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال استراتيجية الضغط السلمي والتفاوض والتوافق مع الأطراف السياسية بمختلف توجهاتها، حيث يمكن إجهاض محاولات الانقلاب على الثورة وخفض أمد النزاع على السلطة، وذلك على المستوى الداخلي.

أما على المستوى الخارجي، فإن وصول الإخوان للسلطة في مصر يواجه تحديات أمنية وسياسية سوف تؤثر على مراكز السلطة في مصر، فيما يرتبط بالسلطة التنفيذية بين مؤسسة الرئاسة والجيش والمؤسسات الأمنية، ومن ثم تبدو أهمية وضع تصنيف للعلاقات الخارجية يقوم على تقدير فرص التعاون، وعدم المعاداة مع الدول والمنظمات الدولية، كما يراعي فيه ترتيب أولوية مصالح الدولة في الجوانب الأمنية والاقتصادية والثقافية.

## تداعيات ما بعد انتخابات الرئاسة

ما إن تم الإعلان عن نتيجة انتخابات الرئاسة في مصر بفوز د. محمد مرسي، حتى تناولت التعليقات والتحليلات عدداً من القضايا المتعلقة بطبيعة دور الرئيس في الشئون الداخلية والخارجية، وذلك باعتبار أن التغيرات والتحولات التي تشهدها الدولة تحدث في ظل سلسلة من الأزمات السياسية التي تؤثر في مسار الفترة الانتقالية المقبلة وتهز استقرار المؤسسات.

يمكن القول أن إعلان نتيجة الانتخابات وشرح خطواتها كما حدث في المؤتمر الصحفي للجنة العليا، يشير إلى أن مصر باتت على أعتاب مرحلة جديدة، إذ إن الإعلان

يعكس- بدرجة ما- مدى احترام مؤسسات الدولة للإرادة الشعبية، وبروز فرص لحيادها، وهو ما يعد تطوراً جوهرياً في بنية وتفكير المؤسسات السياسية، حيث أن قبولها بفكرة الانتخابات الحرة والنزيهة يمهد الأرضية لحدوث تحولات عميقة في الدولة والنظام السياسي بما يضع الدولة أمام مرحلة جديدة من إعادة البناء السياسي والاجتماعي، ولا يقلل من ذلك المعوقات المترتبة على تنامي الدور السياسي للمجلس العسكري وتغلغل النخبة السياسية السابقة في جهاز الدولة، وهذا ما يضفي مزيداً من التحديات أمام الفترة الانتقالية الثانية.

يعد العمل على تنظيم وتطوير الاصطفاف الوطني من أولويات المرحلة، لأنه يشكل طوق النجاة لأهداف الثورة، ولم يكن غريباً أن تشكل مسألة الاصطفاف الوطني محور المناقشات بعد إعلان نتيجة الانتخابات، فقد تم تناولها من وجهتي نظر؛ **الأولى**: تشير إلى أنها صارت أولوية بعد اكتساب الثورة زخماً جديداً بفوز د. مرسي، وضعف فرص نخبة النظام السابق في استعادة مكانتهم السياسية، ويدعم هذا التوجه العديد من القوى السياسية والشخصيات العامة التي تصدت لنظام مبارك وكانت طرفاً رئيسياً في الثورة، أما الوجهة الثانية: فتذهب إلى أن الاصطفاف الوطني يشكل تحدياً للرئيس وجماعة الإخوان/ الحرية والعدالة، وهو في طبيعته موقف نقدي يراهن على عدم قدرة الإخوان المسلمين على قيادة حركة وطنية توافقية.

يمكن القول أن التوصل لصيغ توافقية في تشكيل مؤسسة رئاسية، وحكومة متنوعة الانتماء، سوف يشكل بداية جيدة لإزالة الانتقادات، وخلق بيئة توافقية تساعد على إنجاز الأهداف المرحلية للثورة، والتي تتمثل في بناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي يدعم الدولة في مواجهة التحديات الخارجية.

بالإشارة إلى المواقف الخارجية، يشير الاتجاه العام لمواقف الحكومات إلى احترام نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية واعتبارها نقطة تحول في منطقة الشرق الأوسط، ودعماً لمسار الثورات العربية، وبشكل عام جاءت ردود الفعل من بلدان أوربا،

والولايات المتحدة إيجابية، وداعمة للانتقال السلمي للسلطة، وتدعيم الاستقرار السياسي في المنطقة، هذه المواقف تشير إلى إمكانية وجود مساحة واسعة للتلاقي حول المصالح المشتركة داخل المنطقة وخارجها.

بينما تبعث تعليقات دول الخليج على التريث تجاه الوضع الجديد في مصر، فإن المواقف الإسرائيلية رسمياً وشعبياً تميل إلى القلق على المستقبل، خاصة ما يتعلق بالالتزامات المتبادلة المتعلقة بمعاهدة السلام، وتزايد احتمالات تغير النظام الإقليمي بما لا يُوائم الدور الإسرائيلي، وترجع هذه الخشية من ضلوع مصر بدور إقليمي يؤثر على مكانتهم السياسية أو الاقتصادية، فالسياسات التي تم التأسيس لها خلال العقود الماضية صممت لتكون مصر واحدة من بلدان المنطقة وعلى قدم المساواة مع البلدان الأخرى، ولا تتمتع بدور قيادي، وقد أدت هذه السياسة لتراجع الدور المصري على المدى البعيد، وهناك رأي يذهب إلى أن قلق بلدان الخليج يرجع للخشية من فكرة التغيير الديمقراطي عبر الإرادة الشعبية الذي تؤثر على طبيعة وفلسفة النظم السياسية في الخليج.

ومن ثم تعد مسألة الاصطفاف الوطني مهمة في هذه المرحلة لاستكمال تحول الدولة من الهيمنة العسكرية والانتقال بها نحو الطابع المدني وسيادة القانون، حيث أن مطالب نقل السلطة الكاملة للرئيس تتطلب مساندة شعبية، كما أن تنفيذ السياسة العامة للدولة سواء في نطاق الخدمات العامة أو زيادة الإيرادات العامة، يتطلب زيادة الثقة بين الأطراف السياسية المختلفة، حيث أن الثقة سوف تؤدي لتوفير حالة من التضامن والتضافر لمساندة السلطة السياسية في بسط سيطرتها على القرار السياسي بعد حالة الاستقطاب التي شهدتها الفترة الماضية.

إن أوضاع ما بعد الانتخابات صارت تشكل بداية لمرحلة جديدة رغم القيود المربكة للانتقال نحو الديمقراطية وتوازن السلطات، وهناك اعتقاد بأن ما تشهده مصر حالة مخاض عسيرة، لكن المؤشرات الحالية صارت تقربها من تحسين دور المؤسسات والاستقرار السياسي، في عملية متعددة المراحل.

# وثائـــق

## نتائج انتخابات رئاسة جمهورية مصر العربية

## التفصيلية ٢٠١٢*

### نتائج الجولة الأولى لانتخابات رئاسة جمهورية مصر العربية[١]

| المحافظة | المرشحون | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | محمد مرسي | أحمد شفيق | حمدين صباحي | عبد المنعم أبو الفتوح | عمرو موسى |
| القاهرة | ٥٨٩٧١٠ | ٩٣٤١٩٨ | ٩٩٣٧٦٤ | ٥٥٣٢٠٠ | ٣٩٣٤٦١ |
| الأسكندرية | ٢٩١٩٥٠ | ٢١٢١٩٧ | ٦٠٢٦٤٣ | ٣٨٧٧٤٧ | ٢٦٩٤٥٥ |
| الاسماعيلية | ٩٢٢٤٥ | ٥٢٥٤٢ | ٧١٦٨٩ | ٥٩٥٤٢ | ٦٥٦٥١ |
| اسوان | ٦٠٤٩٥ | ٤٥٨١٣ | ٤١٦٨٦ | ٤٤٧٩٥ | ٥٩٧٩٠ |
| اسيوط | ٢١٠٤٤٥ | ١٩٣٥٠٣ | ٦٥٠١٧ | ١٣٦٠٠٦ | ٥٥٨٨٧ |
| الأقصر | ٤٤٧٣١ | ٤٧٤٣٢ | ٣٢٧٥٣ | ٣٨٦٢٧ | ٣٤٨٤٣ |
| البحر الأحمر | ١٥٥٩٣ | ١٨٤٢ | ٢٢٣٨٤ | ١٦٣٢٨ | ١٨٦٥١ |
| البحيرة | ٣٩٢٤٨٧ | ١٧١٦٥٣ | ١٩٦٥٠٤ | ٣٣٤٥٢٨ | ٢٤٣٤٧١ |
| بني سويف | ٢٦٠٠٤١ | ٢١٠٠٦ | ٤٨٤٧٣ | ١٢٢٠٠٦ | ٧٥٦٦١ |
| الجيزة | ٥٥٦٦٣٠ | ٤١١٢٨٦ | ٤١٥٩٤٦ | ٣٨٦٦٧١ | ٢١٤١٨٦ |
| الدقلهية | ٣٨١٦٣٩ | ٤١٨٨٥٥ | ٣٩٣٦٥٧ | ٢٤٠٢٩٧ | ١٩٩٣٠٥ |
| دمياط | ١٠٥٦١٠ | ٥٤٥٢٦ | ١٠٥٨٧٧ | ١٠٦٢١٩ | ٦٦٠٦٦ |
| سوهاج | ٢٠٢٥٥٤ | ١٧٧٤١٨ | ٤٧٣٦ | ١١٣٦١٧ | ١٠٠٣٢ |

* إعداد الأستاذة بتول أبو محفوظ، مركز دراسات الشرق الأوسط.

١ المصدر: اللجنة العيا لإنتخابات الرئاسة المصرية:
http://www.elections.eg/index_results.html

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| السويس | ٤٩٧١٩ | ٢١٨١٦ | ٤٥٥٠٠ | ٤١٩٨٩ | ٤٣٤٦٩ |
| الشرقية | ٥٣٦٦٤٣ | ٦٢٧٨٠٨ | ٢١١١٦ | ٢٢٠٩٤٥ | ٦٩٧٢٥ |
| الغربية | ٢٤٨٦٨١ | ٤٥٩٦٣٧ | ٣١٣٢٤٦ | ١٩٧٢١٥ | ١٥٠٢٤٥ |
| الفيوم | ٢٨٩٤٨٥ | ٧٥٠٧٩ | ٣٧٨٨٢ | ١٦٨٦٠١ | ٣٢٥٥٥ |
| القليوبية | ٣٠٢٣٥٢ | ٣٩٥٥٥٣ | ٢٧٢٦٦٢ | ١٧٠٦٦٠ | ١٥٥٤٥٢ |
| قنا | ٩٧٢٦٧ | ٨٣٩٣١ | ٤٢١٩٦ | ٧٨٧٨٩ | ٧٤٩٠٩ |
| كفر الشيخ | ١٣٣٩٣٢ | ٦٣٣٩٥ | ٤٨٦٦٦٢ | ٦٧١٦٤ | ٢٢٩٠٦ |
| مرسى مطروح | ١٣٠٥٠ | ٥٤١٥ | ٤٩٩١ | ٣٣٥٣١ | ٦٨٤٩ |
| المنيا | ٤٠٧٢٠١ | ٢٦٥٤٠٢ | ٦٤٣١٤ | ١٥٠٥٠٣ | ٥٦٤٩٥ |
| المنوفية | ٢٠٣٥٠٣ | ٥٨٦٣٤٥ | ١٠٥٧٢٧ | ١٣٣٧٨٨ | ٣٥١٨٠ |
| جنوب سيناء | ٤٨٩٥ | ٤١٠٢ | ٣٨٣٩ | ٤٣٠٥ | ٦٩١٠ |
| الوادي الجديد | ١٥٩٠١ | ٦٤٣٨ | ٧٦١٢ | ١٣٦٨٠ | ٩٥٢٨ |
| شمال سيناء | ٣٢٦٩٥ | ٨٥٠١ | ٧٦٤٥ | ١٥٧٨٤ | ٢٠٩٦٨ |
| بورسعيد | ٣٨٤٣٩ | ٤١٤٨٧ | ١٠٤٥١٦ | ٣٢٥٤٤ | ٣٧٤٧٠ |
| التصويت في الخارج | ١٠٧٩٢٤ | ٢٤٥٤٢ | ٤٧٦٨٧ | ٨٣٤٣٦ | ٤١٦٠٠ |
| المجموع | ٥،٧٦٤،٩٥٢ | ٥،٥٠٥،٣٢٧ | ٤،٨٢٠،٢٧٣ | ٤،٠٦٥،٢٣٩ | ٢،٥٨٨،٨٥٠ |

## نتائج جولة الإعادة لانتخابات رئاسة جمهورية مصر العربية[١]

| المحافظة | المرشحون | | | |
|---|---|---|---|---|
| | محمد مرسي | النسبة المئوية | أحمد شفيق | النسبة المئوية |
| القاهرة | ١،٥٠٥،١٠٣ | % ٤٤،٣ | ١،٨٩٤،٠٠٧ | % ٥٥،٧ |
| الأسكندرية | ٩٧٠،١٣٩ | % ٥٧,٥ | ٧١٧،٠١٧ | % ٤٢,٥ |
| الاسماعيلية | ٢٠٤،٣٠٧ | % ٥٤،٣ | ١٧٢،٢٦٩ | % ٤٥،٧ |
| اسوان | ١٦٤،٨٢٦ | % ٥١،٩ | ١٥٢،٥٩٨ | % ٤٨،١ |
| اسيوط | ٥٥٤،٥١٩ | % ٦١،٥ | ٣٤٧،٠٢٠ | % ٣٨،٥ |
| الأقصر | ١٢٤،١٢٠ | % ٤٧،٠ | ١٤٠،٢٣٣ | % ٥٣،٠ |
| البحر الأحمر | ٤٦،٨٠٣ | % ٤٩،٤ | ٤٧،٩٨٨ | % ٥٠،٦ |
| البحيرة | ٩٠٧،٣٧٧ | % ٥٨،٦ | ٦٤٠،٨٩٤ | % ٤١،٤ |
| بني سويف | ٥١٢،٠٧٩ | % ٦٦،٥ | ٢٥٨،٢٦٣ | % ٣٣،٥ |
| الجيزة | ١،٣٥١،٥٢٦ | % ٥٩،٧ | ٩١١،٨٩٩ | % ٤٠،٣ |
| الدقلهية | ٨٤٥،٣٩٠ | % ٤٤،٤ | ١،٠٥٩،٣٥٤ | % ٥٥،٦ |
| دمياط | ٢٥٨،٤٧٥ | % ٥٦،٠ | ٢٠٢،٩٢٨ | % ٤٤،٠ |
| سوهاج | ٥٣١،٦٣٦ | % ٥٨،٢ | ٣٨١،٢١٧ | % ٤١،٨ |
| السويس | ٥٨،٤١٥ | % ٦١،٥ | ٣٦،٤٩٦ | % ٣٨،٥ |
| الشرقية | ٨٨١،٥٨١ | % ٤٥،٧ | ١،٠٤٦،٦٣٥ | % ٥٤،٣ |

[١] المصدر: اللجنة العيا لإنتخابات الرئاسة المصرية:
http://www.elections.eg/index_results.html

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الغربية | ٥٨٣،٧٤٨ | % ٣٧،٠ | ٩٩٢،١٣٥ | % ٦٣،٠ |
| الفيوم | ٥٩١،٩٩٥ | % ٧٧،٨ | ١٦٩،٣٣٥ | % ٢٢،٢ |
| القليوبية | ٨٥١،٢٨٤ | % ٥٨،٣ | ٦٠٩،٢٥٣ | % ٤١،٧ |
| قنا | ٢٨٥،٨٩٤ | % ٥٥،٦ | ٢٢٨،١٩٥ | % ٤٤،٤ |
| كفر الشيخ | ٤٢٥،٥١٤ | % ٥٥،٤ | ٣٤٢،٤٩١ | % ٤٤،٦ |
| مرسى مطروح | ٦٥،٠٩٥ | % ٨٠،١ | ١٦،١٤٧ | % ١٩،٩ |
| المنيا | ٨٥٨،٥٥٧ | % ٦٤،٤ | ٤٧٤،١٢٠ | % ٣٥،٦ |
| المنوفية | ٣٧٦،٦٧٧ | % ٢٨،٥ | ٩٤٦،٥٨٨ | % ٧١،٥ |
| جنوب سيناء | ١٢،٢٨٦ | % ٤٩،٧ | ١٢،٤٥٦ | % ٥٠،٣ |
| الوادي الجديد | ٣٩،٩٣٤ | % ٦٣،٤ | ٢٣،٠٧٥ | % ٣٦،٦ |
| شمال سيناء | ٥٨،٤١٥ | % ٦١،٥ | ٣٦،٥٤٩ | % ٣٨،٥ |
| بورسعيد | ١٠٩،٧٦٨ | % ٤٥،٨ | ١٣٠،١٢٢ | % ٥٤،٢ |
| التصويت في الخارج | ٢٢٥،٨٩٣ | ٧٤،٨٧ % | ٧٥،٨٢٧ | % ٢٥،١٣ |
| المجموع | ١٣،٢٣٠،١٣١ | % ٥١،٧ | ١٢،٣٤٧،٣٨٠ | % ٤٨،٣ |

## النتيجة النهائية للجولة الثانية لانتخابات رئاسة جمهورية مصر العربية

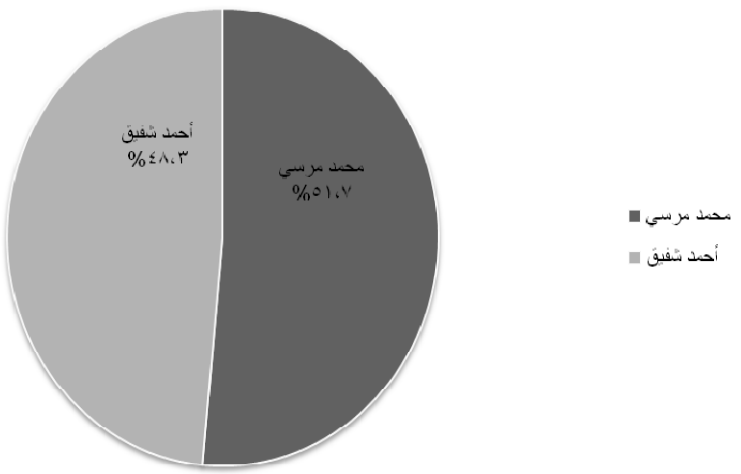


## النتيجة النهائية للجولة الأولى لانتخابات رئاسة جمهورية مصر العربية

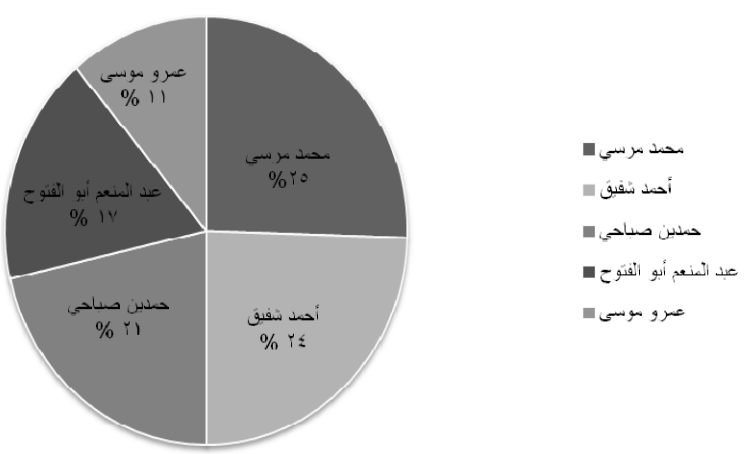

4. Victory and control of either side on the entire political leadership
5. Hopefully, radical changes in the composition, form, institutions and leaders of the PA, or at least in its role in Palestine.

## ***File Issue***

### *Egypt Presidential Elections 2012*

### *Egypt Presidential Elections: Results and Repercussions*

***Khyri Omar***

The recent Egyptian presidential election is a historic one for its significance for all Arab uprisings. If Shafiq had succeeded, they– not only that of Egypt– would have witnessed a great setback. It would have also raised hopes for beneficiaries in the region. The results were so controversial during both the 1st and 2nd rounds (23-24 May and 16-17 June respectively). It was the first time of its kind in the country that the Muslim Brotherhood comes to power, when the Freedom and Justice Party candidate Dr Mohammad Mursi won the elections.

Such political developments reflect several features associated with relations, interactions, uprising future and state reform. The post-election era represents the beginning of a new stage in spite of the confusing constraints on the transition to democracy and balance of power.

people living on the land, especially Jerusalem. A final one is the urging of Arabs to fulfill their commitments to the Palestinian people.

## ***Seminar Issue***

### *Palestinian Authority Future Scholarly*

***Bayan Al Omary***

The report represents the product of a symposium held by the Middle East Studies Center on the future of the Palestinian Authority. The Palestinian cause has been witnessing several political, security and social issues where the PA's role has changed in terms of serving the higher interests of the Palestinian people.

The Oslo-Agreement-based PA has failed to approach a state as stipulated in the accord with Israel. Furthermore, the negotiations and continuous political efforts since Oslo and the 2004 Roadmap have not consolidated the PA's position to establish an independent Palestinian state, especially from the Israeli side.

The economic relations regulated by the 1994 Paris Protocol has made the Palestinian economy dependent on that of Israel, which adopts several punitive measures to exert political pressure on the PA.

The following are scenarios for the future of the PA:

1. Continuation of the internal Palestinian dispute rather than any reconciliation
2. Acceptance of duality in governance, along with reconciliation, partnership, cooperation and dialogue with Hamas in order to come up with settlements
3. Abolition of the PA and going back to the pre-Oslo stage

## *Why Translate the Babylon Talmud?*

***Amer Al Hafy***

In one of the major projects of its kind in the Arab World, an Arabic translation of the Babylon Talmud emerges in 20 big volumes, after years of hard work by dozens of specialists under the supervision of the Middle East Studies Center in Jordan. Some questions have been raised about the mission, which need clear answers for an enlightened Arab reader.

The following groups constitute the target of this translation: academics in comparative religious studies, scholars of Israeli narrations in the Qur'an exegesis and Hadith, old and middle age historians and archeologists.

## *64 Years of Nakba Developments and Shifts*

***Ahmad Ghodaya***

Marking the 64th anniversary of nakba, the Palestinian people still suffers from expulsion. On May 15, 1948, Israel occupied a major part of the Palestinian land, displaced its natives, confiscated their properties and horribly massacred dozens of thousands of them. That was an unprecedented wave of expatriation even greater than the land loss, aiming to wipe an entire nation and destroy its future.

The present report discusses the latest developments and shifts taking place since the nakba. The 64 years are divided into three phases according to the changes in the life of the Palestinian people.

The report concludes with a number of recommendations. One of them is the stimulation of active powers in the Palestinian societies around the globe to create a case of Palestinian spring resisting the Israeli occupation. A second one is the awakening of diplomatic efforts at all levels. A third is the support of the

## ***Reports And Articles***

### *Prisoners' Will Is Greater than Occupation's Arrogance*

***Ghassan Doa'r***

The 'empty stomachs' battle shifted from an individual one to a collective confrontation by all prisoners in the Israeli occupation jails starting on 17 April, 2012, challenging the arrogance of the prison administration, which had been torturing and violating their basic rights. They announced that they would go on with the strike until they martyrize or force the occupation to achieve their legal demands, mainly those mentioned below.

The battle represented a national unity stage made up and supported by various Palestinian factions and bodies, whether in prison or in the street. The interaction was seen in the forms of growing demonstrations, performing Friday prayers and holding sit-in tent. These activities took place before the International Red Cross, Prisoner's Club and Israeli checkpoints as well as in central public squares.

The 28-day strike came to an end with the meeting of all prisoners' demands, especially the following:

- Taking out all isolated prisoners from solitary confinement
- Allowing Gazan prisoners' relatives to visit them
- Stopping the execution of what is called "Shalit Law"
- Agreeing with administrative detainees, by either preparing a indictment against them or releasing them at the end of their administrative sentence.

Such discords are not recent. In spite of Washington's need for Islamabad's geopolitical position during the Cold War, the relations were subject to various tensions associated with different interests, mainly those of the US. Therefore, mistrust grows between the Pakistani military leadership and Washington, especially when the latter has no momentary interests in Pakistan.

## ***Strategic Analysis***

### *Strategies of Dealing with Arab Uprisings*

### *Case Studies of Turkey, Iran and Saudi Arabia*

***Ali Bakeer***

The present study explores the geopolitical shifts in the regional scene in the Arab uprising era. The paper investigates the strategies of the most significant countries in the Middle East: Turkey, Iran and Saudi Arabia as well as their impact on the policies, interests and influence of these parties. The nature, form and future of mutual relations between the three countries also need to be addressed. The analysis of the vision of each country regarding the uprisings would help understand their strategies.

The Syrian revolt is considered a key in the shift of those states' regional policies. A contrast is held between the political stands and steps taken by Ankara, Tehran and Riyadh.

The paper concludes with a scenario of the impact of the end of the geopolitical battle in the main battlefields of Syria, Egypt and Bahrain on the three major countries.

transparency; almost full control of the ruling party; marginalization of opposition parties and non-partisan groups; growing numbers of independent political figures; low parliamentary representation of women and Copts; increased role of businessmen and political money; and little public participation.

Whenever this authoritarian plurality experience was about to improve, the regime's totalitarian culture pulled it further back, which perhaps accounts for its dramatic ending. The January 2011 uprising managed to bring it down entirely, along with its constitutional, legislative, organizational and partisan rules. In the transitional period of 2011-2012 from a dismantled to an arising system, a general election took place but with characteristics totally different from previous ones under authoritarian plurality. The question raised now is: Does this election indicate that Cairo is heading for a comprehensive democracy dominated by an Islamist party or coalition, or for a new phase of open political plurality within a genuine democratic transformation?

## *US-Pakistani Relations Crisis and War by Proxy*

***Ahmad Al Bursan***

US-Pakistani relations are witnessing unprecedented consequent problems due to accumulated political disputes. Some of these are repeated American raids on Pakistani targets as well as difference of opinions on dealing with Afghanistan, Taliban and other Pakistani armed groups.

The alliance between the two countries is a deceptive one because of conflicting interests. Although Pakistani governments are close to Washington and sometimes come to power after American support, the military institution - which is the most significant player – is not happy with US policies in South Asia.

# Editorial

## The Indicators of Political Change and Restraining in the Arab World

***Editor in Chief***

We can argue that the Arab political-social environment that has come after the revolutions represent a ground for the dynamics of political and social change in the Arab world. These dynamics are leading towards the reconstruction of the political system and therefore the establishment of a democratic, civil and multi-system based upon citizenship, constitution, law, freedom, equality and the restoration of civilized identity of the Arab nation and its heritage.

On the other hand, there are still some powers within the Arab society that attempt to restrain the change. The article concludes that the outcome of this approach should motivate the political decision makers in the Arab post revolutions states to think of creative methods and ideas to overcome the internal crisis and conflict and to concentrate on the development and national partnership.

# Research & Studies

## Egyptian Elections under and after Authoritarian Plurality (1976-2012)

***Ayman Al Dosouky***

Under the 1971 constitution, all Egyptian elections displayed major features of authoritarian plurality, as formal but not substantial democracy dominated the scene. In the period 1976-2010, the elections have always witnessed governmental intervention in the process and its results; lacked integrity and

***File Issue***

***Egypt Presidential Elections 2012***

165 *Egypt Presidential Elections Results and Repercussions*

***Khyri Omar***

179 ***Documents:*** *Egypt Presidential Elections Results*

***Batool Abu Mahfouz***

# *Contents*


| page | |
|---|---|
| | ***Editorial*** |
| 7 | *The Indicators of Political Change and Restraining in the Arab World*<br>***Editor in Chief*** |
| | ***Research & Studies*** |
| 15 | *Egyptian Elections under and after Authoritarian Plurality (1976-2012)*<br>***Ayman Al Dosouky*** |
| 61 | *US-Pakistani Relations Crisis and War by Proxy*<br>***Ahmad Al Bursan*** |
| | ***Strategic Analysis*** |
| 89 | *Strategies of Dealing with Arab Uprisings*<br>*Case Studies of Turkey, Iran and Saudi Arabia*<br>***Ali Bakeer*** |
| | ***Reports And Articles*** |
| 113 | *Prisoners' Will Is Greater than Occupation's Arrogance*<br>***Ghassan Doa'r*** |
| 125 | *Why Translate the Babylon Talmud?*<br>***Amer Al Hafy*** |
| 131 | *64 Years of Nakba Developments and Shifts*<br>***Ahmad Ghodaya*** |
| | ***Seminar Issue*** |
| 147 | *Palestinian Authority Future*<br>***Bayan Al Omary*** |

**The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ**

Amman – Summer 2012

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

# Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

***E-mail: mesj@mesj.com.jo***

***http:// www.mesj.com***

# Middle Eastern Studies

## Journal

By Middle East Studies Center

**Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information**

***Editor in Chief***
***Jawad Al- Hamad***

***Managing Editor***
***Abdul-Hameed Al-Kayyali***

***Assistant Editor***
***Yasmine AL-As'ad***

***Editorial Board***

***Abdul Fattah Al-Rashdan*** ***Ahmad Al-Bursan***
***Ahmad S. Noufal*** ***Ali Mahafza***
***Ebrahim Abu Arqoub*** ***Mohammad Abu Hammour***
***Mohammad Al Mosa***

**Volume 16** **No. 60** **Summer 2012**